دورية دولية محكمة

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

ISSN 2698-6159
ISSN (print) 2699–2604

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Urban and Territorial Planning

international scientific periodical journal

JUTP

Journal of Urban and Territorial Planning

NATIONALES ISSN-ZENTRUM FÜR DEUTSCHLAND ISSN 2698-6159

Email: jutp@democraticac.de
Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

Journal of Urban and Territorial Planning

مجلة فصلية محكّمة ذات طابع دولي، تعنى بالدراسات و البحوث في مجال التخطيط العمراني والمجالي

الناشر

المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين

in the urban and territorial The journal is concerned with research studies and research papers planning

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2698-6159 / ISSN (Print) 2699-2604

Is an international scientific periodical journal issued by the

Democratic Arabic center –Germany- Berlin

Germany:

Berlin 10315 Gensinger- Str: 112 Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : jutp@democraticac.de

رئيس المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية – برلين – ألمانيا –

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير واللجنة العلمية

د. صيد أحمد سفيان، أستاذ محاضر جامعة باجي مختار عنابة

هيئة التحرير:

ا.د رجب هشام جامعة سوسة تونس

ا.د اليزيد حمدوني علمي كلية الادب والعلوم الانسانية ظهر المهراز فاس

د. حركات محمد الامين قسم التهيئة جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر

د. وديع عثماني جامعة ليون2 فرنسا

د. سهام قواسمية، أستاذ محاضر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر

د. صيد صالح، أستاذ محاضر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

د. مصطفى قنقورة الوكالة الحضرية بمكناس المغرب

الهيئة العلمية:

أ. د ناجم ظاهر – المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير – جامعة قرطاج تونس

أ. د بلال سيد احمد – جامعة وهران 2 الجزائر

أ.د سيلفيا سرلي – جامعة ساساري ايطاليا

أ.د انجل غونزاليس مورال – جامعة سيفيل اسبانيا

أ.د فاطمة جبراتي – جامعة القاضي عياظ مراكش المغرب

أ.د ناتلي كاركود جامعة انجر – فرنسا

أ. د الصادق قرفية قسم التهيئة – جامعة باجي مختار عنابة– الجزائر

أ. د جمال الدين قسوم قسم التهيئة – جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر

د. نورة قليان المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية– باريس فرنسا

د . بوشتى الخزان – جامعة فاس المغرب

د. احمد بوسماحة معهد تسير التقنيات الحضرية – جامعة ام البواقي الجزائر

د. أسماء قواسمية،أستاذ محاضر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر.

د. محي الدين أحمد محمد الهواري، أستاذ محاضر، الاكاديمية الحديثة للهندسة و التكنولوجيا – مصر.

د .اورورا لوباز اكونا جامعة زاراقوزا –اسبانيا

ا.د سمود بوزيان جامعة باريس8 فرنسا

ا.د عادل الدورساوي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن السعودية

د عثماني وديع جامعة انجر فرنسا

أ.م.د. أحمد الشحات محمود المنشاوي – جامعة الزقازيق – مصر.

ا.د ثريا بلحسيني ادريس المعهد الوطني للتهيئة والتعمير الرباط المغرب

التعريف بالمجلة، أهدافها ومجالاتها:

مجلة التخطيط العمراني و المجالي ، مجلة فصلية دولية محكمة متخصصة في علوم التخطيط العمراني و الحضري والإقليمي و تخطيط المدن، وكل ما له علاقة بالبعد التخطيطي بالاعتماد على تقنيات نظم المعلومات الجغرافية ، كما تهتم المجلة بتطبيق الهندسة المدنية على جوانب التخطيط الحضري مثل النقل والمنشات القاعدية ، تخطيط المرافق وحماية الأنسجة العمرانية وموقع التراث ،تخطيط المناطق السياحية والمدن الجديدة ، تحسين المناطق الحضرية وإعادة تنميتها وتأهيلها ،الهندسة المعمارية والتنمية المحلية ، الاعتبارات الجمالية ، تخطيط استخدام الأراضي ، المرافق ، إدارة البنية التحتية ، تشريعات البناء والتعمير ، تخطيط النقل , البيئة والتخطيط المجالي.

و تهدف هذه المجلة إلى توفير منصة للباحثين العرب والدوليين ، وخاصة أولئك الذين يعملون في العالم العربي ، لنشر البحوث المتعلقة بالمسائل المتعلقة بالتغيرات السريعة التي تؤثر على البيئة المبنية والقضايا المتعلقة ببرامج التخطيط واستدامة هذه التطورات وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والمادية ،كما تهدف أيضا بشكل خاص إلى فهم الدوافع وتوضيح التحديات والعوائق التي تواجهها المجالات الحضرية ، مما يشكل تحديات كبيرة بالنسبة للدراسة والبحث وجمع البيانات ووضع خطط للتنمية واستدامة هذه المجتمعات وفق مخططات عمرانية ومعمارية تراعي خصوصيات المجال وهوية المجتمع.

شروط و قواعد النشر:

المجلة متفتحة على جميع البحوث في مجالات التخطيط العمراني و المجالي، و كذا الهندسة المعمارية ونظم المعلومات الجغرافية و البيئية، المؤلفة باللغات العربية ، الانجليزية ، الفرنسية، التركية، الألمانية،الإيطالية و الإسبانية.

إلتزام الموضوعية واحترام حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية، ونبذ أي سلوك من شأنه الإساءة إلى البحث العلمي.

أن يكون الباحث حاصلا على درجة علمية، و يرفق مشروع مقاله ببيان سيرته الذاتية.

يعبّر المقال عن رأي صاحبه الذي يتحمل المسؤولية عنه، و لا يعبر عن رأي المجلة.

أن يكون مشروع المقال أصيلا و جديدا لم ينشر سابقا.

أن يكون المقال غير مقدم للنشر في مجلة أخرى، مع التزامه بعدم تقديمه للنشر في مجلة أخرى مستقبلا قبل أن يحصل على موافقة مسبقة من المجلة بذلك.

ضرورة ادراج العنوان و كذلك الكلمات المفتاحية باللغة الإنجليزية.

يزوّد المقال بملخصين أولهما بلغة المقال و الثاني باللغة الإنجليزية، أما إذا كان المقال باللغة الإنجليزية ،يدرج ملخص بالإنجليزية و الآخر بالعربية و ذلك في حدود صفحة واحدة.

ضرورة إدراج المراجع (références) باللغة الإنجليزية في آخر المقال.

ترسل مادة النشر في شكل ملف مرفق عبر البريد الالكتروني مكتوب ببرنامج (Microsoft Word نوع الخط بالعربية Traditional Arabicمقاسه 15 بالنسبة للمتن و 13 بالنسبة للهوامش، أما اللغة الأجنبية فنوع الخط Times New Roman مقاسه 13 بالنسبة للمتن و 11 بالنسبة للهوامش.)

يراعى في حجم المقال كحد أقصى 20 صفحة من النوع العادي (A4)بما فيها المصادر و المراجع.

بالنسبة لهوامش الصفحة 2.00 سم بالنسبة لكل الجوانب، التباعد بين الأسطر 1.15.

توضع الإحالات و المراجع و المصادر (الهوامش) في أخر المقال أوتوماتيكيا و ترقم بالتسلسل حسب ظهورها في المتن (إستعمال طريقة APA).

على الباحث إجراء كافة التعديلات المطلوبة من الهيئة العلمية أو من هيئة الخبراء أو من فريق التحرير و ذلك للسماح بنشر المقال.

يلغى المشروع في حال عدم رد الباحث في الآجال المحددة من تاريخ آخر مراسلة الكترونية له من المجلة.

لا تنشر المجلة إلا المقال الذي تكتمل فيه جميع الشروط ولفريق التحرير الحق في تأجيل نشره إلى عدد لاحق عند الضرورة.

المقالات التي ترسل إلى المجلة لا ترد سواء نشرت أم لم تنشر.

يمنح للباحث الذي تم نشر مقاله في المجلة نسخة إلكترونية من العدد، وكذا شهادة معتمدة من المجلة تفيد قبول بحثه للنشر بالمجلة و تاريخ النشر و العدد الذي نشر به.

تخلي هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية.

-يجب أن يرسل البحث عن طريق البريد الإلكتروني التاليjutp@democraticac.de

The Journal of Urban and Territorial Planning is a quarterly, international peer reviewed journal. It publishes high quality and original unpublished research articles that deal with studies and researches in the fields of Urban and Territorial Planning.

The JUTP is issued regularly: quarterly edited by the Democratic Arabic Centre for Strategy, Political and Economic Studies of Berlin-Germany, and has a worldwide, actively involved scientific committee, that oversees its evolutive edition, given that it encompasses a wide range of international academicians coming from many countries.

The JUTP is based on a code of ethics in relation with its editing conditions, and to an internal list of reviews' arranging, knowing that the selection of the articles that would be published in every issue, depends on the formal and objective specifications of the international journals.

All the research content of JUTP is freely available online, and there is no charge to researchers who access online, read, download, print, copy or cite parts of the published articles, as long as they mention the references in conformity with the international reference system, and accordance with the *BOAI definition of open access*

Editor-in-chief and Scientific Committee President:

Dr. Sid Ahmad Soufiane - University of Baji Mokhtar-Annaba-Algeria

Goals and fields of the JUTP:

The Journal of Urban and Territorial Planning is specialised in Urban, provincial, and territorial planning, and every area that deals with the aspects of planning, civil engineering, technologies of geographical systems, such as transport and the infrastructure, in addition to the protection of urban and heritage sites, touristic areas and new cities, without forgetting the improvement of urban areas and their rehabilitation, the architecture and the local development, the aesthetic considerations, the planning of the use of lands, the utilities, the infrastructure management, the legislation of the building and the reconstruction, the planning of the transport, the environment and the spatial planning.

The aim of the Journal of Urban and Territorial Planning is to provide a platform for Arab and international researchers, especially those working in the Arab world, to disseminate research on issues related to rapid changes affecting the built environment. Issues such as those related to the planning programs and the sustainability of these developments and their social, economic and physical impacts; make the obstacles that the urban areas face, pose great challenges for studies and research. In addition, JUTP facilitates every data collection and development plans, aiming to guaranty the sustainability of the communities according to the constructive and architectural plans, that take into consideration the specificities of the field and the identity of the society.

Terms and Conditions of Publication:

1- The journal is open to all research in the fields of urban planning and space, as well as the information systems of architecture,geography and environment, that are written in Arabic, English, French, Turkish, German, Italian and Spanish.

2- Every research candidate should Commit to objectivity in his researchand respect the rights of intellectual property and scientific honesty, and most of all renunciate any conduct that would prejudice his scientific research.

3- The researcher must have at least a master's degree or be subscribed on a Philosophy Doctorate or having a PhD graduation.

4- The article expresses the opinion of its own authorwho has the full responsibility about it and does never express the opinion of the JUTP.

5- Every submitted article should be original, unpublished, and not under consideration by another journal, neither home nor aboard, before getting a prior agreement from the scientific and editorial team of the JUTP.

6- The submitted article should never be a part of a master's dissertation or a PhD thesis, or a part of a yet published research /article/book…

7- The articles are printed in black and white

8- Two abstracts in two languages (one of which should be Arabic, and the other in the language of the article) should be attached to the article, length of which should not exceed one page for every abstract

9- The publication material should be written in Microsoft Word formatwith the Traditional Arabic font, and having as size 15 for the body and 13 for the margins,whereas for articles written in Latin characters (which language is either French or English or German …) the font should beTimes New Romanwith a size of 13 for the body and 11 for the footnotes and citations).

10- The whole material of a research should be between 15_{min} and 20_{max} pages of A4 format (references and annexes included).

11- Margins should be 2 cm from the four borders of every page of the article.

12- Assignments, notes and references should be automatically added at the end of the articles (endnotes, references list, annexes), being numbered sequentially as they appear in the text.

13- Once a reviewing report received, every researcher should agree and apply all the necessary modifications that are required by the scientific committee members or the editorial team of the journal JUTP.

14- The research project shall be automatically cancelled if the researcher does not respond within one month of the date of the last electronic communication between him and the editorial team.

15- The JUTP shall publish only the article in which all the conditions are fulfilled, and the editorial team has the right to postpone its publication to a later number when necessary.

16- The sent research projects to the JUTP,are never referred back to the researchers, whether published or not.

17- The researcher, whose article is published in the JUTP journal, is given an electronic copy of the issue, as well as an approved certificate from the editorial team of the journal, stating that his

research is accepted for publication and mentioning the date of publication and the Volume/Issue of the JUTP.

18- The editorial board of the JUTP disclaims any infringement of intellectual property rights.

19- The publication material should be sent as an attached file to the e-mail of the journal: **jutp@democraticac.de,**

الأمانة:

د. اسماء قواسمية

د. باسكال جانين

التنفيذ والإخراج الفني :الباحث هاني تورغي -هاني بلال

Journal indexing

JUTP
Journal of Urban and Territorial Planning
مجلة التخطيط العمراني والمجالي
ISSN 2698-6159 / ISSN (Print) 2699-2604

ROOTINDEXING
JOURNAL ABSTRACTING AND INDEXING SERVICE

INDEX COPERNICUS
INTERNATIONAL

IJIFACTOR
INDEXING

INTERNATIONAL
Scientific Indexing

محتوى العدد

الرقم	الباحث	عنوان المقال	الصفحة
01	خضرة بن أحمد فاطمة قوال	البعد البيئي في ضل تشريعات البناء والتعمير الجزائري	09
02	فوزي بشري	تحليل تدخلات المجالس الجماعية في التدبير الحضري للمدن المغربية: حالة مدينة تازة	28
03	اعميرو عبد اللطيف بن ربيعة خديجة	النمو الحضري السريع والعشوائي وأثره على بنيات الاستقبال، حالة مدينة تاوريرت (شمال شرق المغرب)	46
04	عبد السلام الصالحي	الطاقة الشمسية ومستوى حضورها في الوعي والممارسة لدى الأسر داخل الأوساط الحضرية: مدينة القنيطرة نموذجا	66
05	**HAGUI Abdelhamid**	**La facture de la marginalisation des villes de l'arrière-pays en Tunisie : révolution et terrorisme**	**82**
06	Lamiae EL BEZZARI	**La marginalisation de la montagne marocaine : Quels enjeux de développement ?**	**96**
07	MAROU Mohamed, HANZAZ Mohamed	**Milieu physique et territoire urbain : des écosystèmes fragiles saisies par l'indifférence du planificateur de la ville, cas de la ville de Khénifra, Maroc**	**113**
08	**Mohammed Mouhcine El Idrissi El Omari**	**GROUPEMENTS SOCIAUX ET ORGANISATION DE L'ESPACE DANS LA MEDINA DE FES -De la fondation au début du xx^{eme}s.-**	**144**

البعد البيئي في ضل تشريعات البناء والتعمير الجزائري

The environmental dimension in light of the Algerian construction and construction legislation

د. خضرة بن أحمد[1] د. فاطمة قوال[2]

[1]جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

تخصص: تسيير الموارد البشرية

[2]جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

تخصص: الدراسات الأورو متوسطية

مخبر الانتماء: حوار الحضارات و الديانن في حوض البحر المتوسط

benahmed.maste2017@gmail.com

ملخص:

تهتم تشريعات البناء و التعمير في الجزائر بالانشغال البيئي ضمن السياسة العامة للتهيئة و التعمير من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير الذي يهدف إلى تنظيم النشاط العمراني للمدن على المدى البعيد والقصير ويضمن وقاية مسبقة ضد مخاطر التعمير والبناء على البيئة ،أما بالنسبة لوثائق التعمير التفصيلية الممثلة في مخطط شغل الأراضي فيتجسد في المستوى التطبيقي من خلال ضبط وتنظيم استعمال المجال بما يتماشى و التوجهات العامة التي نص عليها المشرع الجزائري خاصة في عقود التعمير و البناء كرخص وشهادات البناء التي تعتبر بمثابة آلية رقابة لحماية البيئة و للإلمام بجزئيات هذه الدراسة نسلط الضوء على البعد البيئي في ضل تشريعات البناء والتعمير في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

البيئة، تشريعات البناء والتعمير، المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، مخطط شغل الأراضي، رخص وشهادات البناء.

Abstract:

Building and construction legislation in Algeria is concerned with the environmental concern within the general policy of planning and reconstruction through the planning and reconstruction guideline, which aims to regulate the urban

activity of cities in the long and short term and ensures prior protection against the risks of construction and construction on the environment. As for the detailed reconstruction documents represented in The land occupation plan is embodied at the applied level through controlling and regulating the use of the field in line with the general directions stipulated by the Algerian legislator, especially in construction and construction contracts such as building permits and certificates, which are considered as a control mechanism for protecting the environment. To get acquainted with the parts of this study, we highlight the environmental dimension in The building and construction legislation in Algeria has gone astray..

key words: Environment, building and construction legislation, planning and development master plan, land occupancy plan, building permits and certificates.

مقدمة:

تعتبر قضية حماية البيئة من القضايا الهامة التي شغلت حيزا كبيرا في الأوساط الدولية في السنوات الأخيرة ، بسبب مخاوف من التلوث والتغيرات المناخية التي يتعرض لها كوكب الأرض، ويتجلى هذا الاهتمام من خلال تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات الدولية .وباعتبار أن معظم انعكاسات وعمليات التلوث البيئي تحدث في المجالات الحضرية لأسباب مختلفة، منها النمو الديمغرافي الذي يزيد في حاجة السكان لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية الذي يترتب عنه استهلاكا مفرطا للموارد الطبيعية، كذلك تواجد مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية بالمدن وضواحيها على شكل مناطق صناعية كبرى ومراكز لتخزين السلع والبضائع حيث أشارت بعض الدراسات أن قطاع التصنيع يساهم لوحده في ¾من التلوث الإجمالي للبيئة" (عزوز، 2001) هذه الأسباب وغيرها جعلت الأوساط الحضرية عرضة للتلوث وللأخطار المختلفة التي تهدد حياة السكان ، وللحد من هذه المخاوف تأخذ الدول على عاتقها مسؤولية حماية البيئة لكسب الرهان من مختلف أشكال التلوث، بتسخير الوسائل الضرورية واستحداث الآليات التقنية لمواكبة التطورات الاقتصادية وتحسين رفاهية عيش السكان بما يضمن أعلى درجة لحماية البيئة. في هذا الصدد تسعى الجزائر لبلوغ الأهداف المنتظرة من الحد من التلوث البيئي.

في سياق تنسجم فيه أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية كرّس المشرّع الجزائري مبدأ حماية البيئة في تشريعات البناء والتعمير مسايراً بذلك الحركة البيئة العالمية، وتعمل السلطات المحلّية المتمثّلة في البلديات على إدماج الانشغالات

البيئية في مجال التخطيط العمراني أين يتمّ إعداد المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي وضع آليات الرقابة متمثلة في رخص و شـــهادة البناء و التعمير التي تعد وتمنح على ضـــوء الأهداف البيئية لقانون التعمير والقوانين المنظّمة لسياسة التسيير ألمجالي والتهيئة الإقليمية والتي تحدد حجمه ومظهر البنايات وأيضا حدد المشرع الجزائري القوانين المتعلق بحماية البيئة من خلال توضيح كيفيات الترخيص لإنشاء واستغلال المؤسسات المصنفة، كرغبة صريحة منه لحماية البيئة، ولمعرفة مكانة حماية البيئة ضـــمن تشـــريعات البناء والتعمير الجزائري نطرح الإشـــكالية التالية:**إلى أي مدى تساهم تشريعات البناء و التعمير الجزائري في الحفاظ على البيئة؟**

منهج البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، أين تم التطرق إلى تحليل آليات التشريع البيئي التي وضعها المشـرع الجزائري لحماية البيئة ضـمن تشـريعات البناء و التعمير محاولين الوقوف على أبعاد البيئية و مكانتها ضـمن هذه التشريعات، وإبراز دورها في حماية البيئة.

أولا: مفهوم البيئة:

تطرقت عدة دراسات لمفهوم البيئة، وفي هذا السياق ذكر أحد الباحثين أن" :البيئة مصطلح معاصر لم يظهر إلا مع ظهور الفكر البيئي الذي هو وليد العصر الحديث" (محمد، 2009) ويضيف في نفس الورقة البحثية" لفظ البيئة يقترب من لفظ Echology اللاتيني؛ الذي يعني الدراســة العلمية لعلاقات الكائنات الحية بوســطها الطبيعي"، أما عالمي الايكولوجيا Herbert George Andrewartha :و Birch Louis Charles ركزا على الكائن الحي باعتباره جوهر البيئة وقد ارتبط تعريفهما للبيئة بالتركيز على البعد الحيوي لها حيث أشـارا " يعتبر علم البيئة دراسـة توزيع ووفرة الكائنات الحية " (Herbert, 1954, p. 19))، وحسب مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد باستكهولم سنة 1972 حول البيئة البشـرية، فإن البيئة هي" ذلك الرصـيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما ومكان ما لإشـباع حاجات الإنسـان وتطلعاته" (عبدالكريم، 2013) ويمثل هذا المؤتمر محطة تاريخية هامة لطرح ومناقشـة موضـوع البيئة البشـرية،" يمثل إعلان استكهولم أول استعراض دقيق للأثر البشري الشامل على البيئة فيما يشكل محاولة لصياغة نظرة عامة وأساسية على الأسلوب الذي يتيح التصدي لتحدي الحفاظ على البيئة البشرية وتعزيزها " (هندال، 2012) أما البيئة الحضرية فقد

عرفت على أنها" الفهم القائم على النظم للعناصـــر ا لإحيائية والمادية التي تحدث في المناطق الحضـــرية، وتعترف بالتفاعلات بين النظم الطبيعية والنظم الاجتماعية والثقافية" (متحدة، 2016) في الجزائر فقد عرف المش رع البيئة في القانون رقم 10 / 03 المؤرخ في 2003 / 07 / 19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المسـتدامة، حيث نصـت المادة الرابعة منه على أن" البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية " (القانون، 2003).

ثانيا: البعد البيئي ضمن الدستور الجزائري

لم تحضي حماية البيئة بالاهتمام اللازم في الدساتير السابقة كدستور 1963 بل يستشف معناها بشكل ضمني مثل نص المادة 54 من دســتور 1996 و المادة 55أي من خلال النص على حقوق أخرى كالحق في الوقاية من الأمراض الوبائية و الحق في الراحة الحماية من الضـجيج ، أو من خلال تحديد صـلاحيات سـلطات الدولة مثل نص المادة 122 من دسـتور 1996 التي خولت للبرلمان حق التشـريع لسـن قواعد قانونية متعلقة بالبيئة و التهيئة العمرانية ،وقبله المادة 152من دسـتور 1976و المادة 122 من دســتور 1989 ونص عليها صــراحة في مواد أخرى مثل نص المادة 151 من دســتور 1976،أما بالنسـبة للتعديل الدسـتوري لدسـتور 1996 لسـنة 2008 فلم يعير الحق للبيئة أي اهتمام، لكن المؤسـس الدسـتوري قد تدارك هذا في تعديل 2016 الذي نص صـــراحة في المادة 68 على حق المواطن في بيئة ســـليمة وإلزام الدولة بواجب المحافظة عليها بمساعدة باقي الأشخاص الطبيعية و المعنوية ومن شأن ذلك اكتساب الحق في البيئة تسموا بسمو الدستور حيث تلزم باقي التشــريعات الدولة بصــياغة هذا الحق و عدم إقرار أي نص قانوني يخالفه ومن بينها تشــريعات البناء و التعمير (تنفيذي90/78، 1990).

ثانيا: البعد البيئي ضمن المخطط التوجيهي للتعمير PDAU

1-مضمون المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

لقد نص المشــرع الجزائري على مضــمون المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير باعتباره أداة عمرانية تحدد إطار التهيئة بموجب نص المادتين 18و 17 من المرسوم التنفيذي رقم 91 / 177 ، والمتعلق بتحديد إجراءات وإعداد المخطط

التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، المعدل والمتمم بالمرسوم لتنفيذي رقم05 / 317 المؤرخ في 2005/09/10 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 148 / 12 ، المؤرخ في 2012/03/28

ويتمثل هذا المخطط في التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب البلدية أو مجموعة البلديات حسب القطاع ويحدد توسيع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات وطبيعة وموقع التجهيزات الكبرى للهياكل الأساسية، كما يحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية للمناطق الواجب حمايتها وهذا طبقا لنص المادة 18 من القانون 29/90 (الجريدة الرسمية العدد26، 2005).

1- تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير:

يعرف المخطط التوجيهي للتهيئة التعمير حسب للمادة 16 من قانون رقم 90 -29 المعدل و المتمم و المتضمن التهيئة والتعمير "أداة للتخطيط المجالي و التسيير الحضري ،يحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية آخذا بعين الاعتبار تصميم التهيئة ومخططات التنمية، ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي" و على هذا الأساس فإن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU) هو أداة قانونية و تقنية تعمل علة تنظيم المجالي والتسيير الحضري تصغه بصفة إلزامية السلطة المحلية (المجلس الشعبي البلدي) بهدف تحديد التوجهات الأساسية لتهيئة الإقليم لكل بلدية مع احترام جميع وسائل التهيئة الإقليمية للبلديات المعنية و مخططات التنمية المحلية و المخططات الإقليمية النافذة (المخطط الوطني لتهيئة الأقليم SNAT المخطط الجهوي لتهيئة الاقليم SRAT و المخطط لتهيئة الولاية PAW)، كما يعتبر قاعدة مرجعية في وضع مخطط شغل الأراضي (BoudersaGhani، 2008).

وقد جاء هذا المخطط ليترجم من الناحية المادية و الشكلية إرادة المشرع في تنظيم وتسيير المجال و التحكم في لعقارات ومراقبة التوسع العمراني للمدن، وعليه فإن المشرع الجزائري، قام بتحديد لنا القطاعات وتقسيماتها، مع مراعاة خصوصية كل قطاع، وهذا من أجل وضع حد لظاهرة التوسع العمراني، والسكن العشوائي ومخاطره، وكذا الحفاظ على المساحات الخضراء،والمحيط البيئي.

اعتمدت الجزائر هذا المخطط كوسيلة لتنظيم المجال العمراني، والذي عوض المخطط العمراني الموجه وذلك بعد أن أثبت عدم فاعليته، ولذا جاء ليرسم ويحدد حدود وأفاق التوسع العمراني مستقبلا كخلية عمرانية للنسيج الحضري والمعماري على المستوى الوطن، وهو بهذا يقضي على الطابع التقني الانفرادي المستقل، أي أنه جاء من أجل ملء الفجوات التي أوجدها المخطط العمراني على مختلف الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية، وباعتباره أداة للتخطيط المجال والتسيير الحضري فإنه يأخذ بعين الاعتبار المرجعية لمخطط شغل الأراضي (هزلي، 2015) ، فالمخطط التوجيهي لا يقتصر دوره على تحديد المناطق التي يمكن تعميرها حسب ما يقتضيه النسيج العمراني، بل يهدف أيضا إلى تحديد المناطق الواجب حمايتها بيئيا، أي أنه يقوم بدراسة تحليلية للوضع الاقتصادي والديموغرافي للجهة المعنية، وكذا دراسة الجوانب دراسة

تقديرية توقعية مستقبلية (حسينة، 2017) .

2- دور مخططات شغل الأراضي في حماية البيئة:

نظم المرسوم التنفيذي 178/91 المؤرخ في 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي و المصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به المعدل و المتمم بموجب المرسوم التنفيذي 318/05 المؤرخ في 2005/09/10 (التنفيذي178/91، 1991) و هو وسيلة لتفصيل و تنفيذ التوجهات العامة الواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ويحدد بصفة مفصلة حقوق استخدام الأراضي ،و يعين الكمية القصوى و الدنيا من البناء المسموح به و يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات و يحدد الارتفاعات و الأحياء و الشوارع،و المناطق الواجب حميتها و تحديدها وإصلاحها ويعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقيتها وحمايتها،و المواقع المخصصة للمنشآت العمومية (أمال، 2017) .

كما أنه يعد أداة تنفيذية للمخطط التوجيهي، تضبط بالتفصيل حقوق استخدام الأراضي والبناء، وتحدد القواعد المتعلقة بالشكل الحضري وأنماط البنايات المسموح بها واستخداماتها،" ويُعنى مخطط شغل الأراضي بالمقاييس الصغرى والجوانب النوعية والأشكال العمرانية وأتطير عمليات التجديد وإعادة التأهيل والتكثيف (معوية، 2016)وتتميز مخططات شغل الأراضي بدورها التنفيذي على خلاف الدور التوجيهي لمخططات التهيئة والتعمير، وذلك بمسايرة مختلف مراحل

التخطيط الحضـــري والبرامج التنموية، كونها بعث على مراحل وأولويات تحددها الجماعات المحلية قرابة كل خمس سنوات، فهي معد ة خصيصا لتنفيذ توجيهات المخطط العمراني الأعلى منها مستوى، وهو الأمر الذي قد يحول دون التكفل بمعالجة المشاكل البيئية على مستوى مضمون هذه المخططات(خرائط، لوائح، توصيات...) وتصبح مفرغة من محتواها في معالجة الإشكالات ذات الصلة بحماية البيئة (معوية، 2016).

3- حماية البيئة والموارد الطبيعية:

يتمثل دور المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في حماية البيئة والموارد الطبيعية، وهذا من خلال الوقاية من كل شكل من أشكال التلوث والمضار ومكافحته، لأن التنمية الوطنية تقتضي تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على إطار معيشة السكان، ويتجلى هذا بوضوح من خلال أخذ المشرع الجزائري بمبدأ الترخيص المسبق ومبدأ دراسة التأثير على البيئة كما تعلق الأمر بالتهيئة العمرانية (منصور، بدون سنة نشر)والجدير بالذكر أنه إذا كانت حماية المحيط والأوساط الطبيعية من اهتمام قانون البيئة، فإن قانون التهيئة والتعمير لا يمكن أن يتجاهل ضرورة حماية بعض المناطق نظرا لقيمتها الإيكولوجية والجمالية، فالعلاقة بين العمران والبيئة هي علاقة وثيقة الصلة متداخلة مترابطة، بحيث يتوجب عند الاتجاه نحو التنمية مهما كان شكلها الأخذ في الحسبان الظروف البيئية (بوعمارة منال بن مسعود احمد، بدون سنة نشر)أما في مجال العمراني فيقوم التخطيط البيئي على اعتبار المدينة كيان عضوي حي له مدخلات ومخرجات، وعلى ضوء التخطيط يتم الحفظ على الموارد الطبيعية للاستخدام المستقبلي باعتبارها مدخلات، كما تتم دراسة التخلص من النفايات والملوثات باعتبارها مخرجات، بأقل ضرر على عناصر البيئة من هواء وتربة ومصادر مائية، بحيث يتم من خلال مراعاة اعتبارات بيئية أساسية، مثل قدرة استيعاب الوعاء البيئي للمدينة، وذلك بتحديد الكثافة السكانية وبسبب التلوث الناتج عن الأنشطة الخاصة بهم (منصور، بدون سنة نشر)

4- حماية المناطق ذات التراث الثقافي والتاريخي :

يتجسد دور المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في حماية المناطق ذات التراث الثقافي والتاريخي، باعتبار هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من الثروة الوطنية، كالحفريات والآثار التاريخية ، وفي هذا الصدد فإن هذا المخطط يحدد المناطق الحساسة

كالساحل والأراضي الفلاحية الخصبة، والأراضي ذات الصبغة الطبيعية والثقافية البارزة، كما يتولى مسؤولية تنظيم العقار الصناعي، ويأخذ كل الاحتياطات اللازمة لحماية البيئة (امال، 2016) ولقد تقررت هذه الحماية من خلال النصوص القانونية، ونذكر على وجه الخصـوص نص المادة04 من القانون رقم 29/90 ، والتي نصـت على أنه ..."التي تكون ملائمة مع ضرورة حماية المعالم الأثرية والثقافية "(القانون رقم29/90 المتعلق بالتهيئة و التعمير، 2015)، بإضافة إلى نص المادة 07من المرسـوم التنفيذي رقم 91 /75 المتضـمن قواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء أنه ..." :أن تخل بالمحافظة على المكان أو بإصـلاحه أو كذا بالآثار التاريخية،ويكمن رفض رخصـة البناء، أو تقييد منحها باحترام الأحكام الخاصـة بها حسـب الشـروط التي نص عليها التشـريع والتنظيم المطبقين في هذا المجال" (القانون 91/177 المتعلق بتحديد اجراءات و اعدا المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير). فالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في حماية البيئة، في كونه لا يهتم بالتهيئة العمرانية داخل حدود المخطط العمراني للتجمع الحضـري فقط، بقدر ما يتناول التجمع الحضـري داخل إطاره الطبيعي والبيئي، وينظم العلاقات بينه وبين باقي نقاط الوسط الأخرى الموجودة على المستوى المحلي والإقليمي، ويراعي جوانب الانسجام والتناسق بينه وبين جميع المراكز الحضرية المجاورة (حسينة، 2017).

ثالثا: البعد البيئي ضمن رخص و شهادات البناء و التعمير

1– رخصة البناء

رخصـة البناء هي وثيقة إدارية تقرر بموجبها السـلطة المختصـة إقامة بناء جديد أو تغيير بناء قائم مع احترام القواعد القانونية والتنظيمية في ميدان التعمير (henri jacquot et françois priet, 1998) ;هي من تقنيات المراقبة المعتمدة من طرف السـلطات عند اسـتخدام الأرض(Djilali Adja et bemard drobenko, 2006, p. 190) كما عرفها الأسـتاذ الدكتور عزري الزين بأنها":قرار إداري صـادر من سـلطة مختصـة قانونا، تمنح بمقتضـاها الحق للشـخص طبيعيا أو معنوي بإقامة بناء جديد أو تغيير بناء قائم قبل البدء في أعمال البناء التي يجب أن تحترم قواعد العمران كما جاء في نص المادة 52من القانون رقم 29 / 90:المتعلق بالتهيئة والتعمير أنه":تشـترط رخصـة البناء من أجل تشييد البنايات الجديدة مهما كان استعمالها، ولتمديد البنايات الموجودة، ولتغيير البناء الذي يمس الحيطان الضـخمة منه أو الواجهات المفضـية على السـاحة العمومية، ولانجاز جدار صـلب للتدعيم أو النسـيج ويتم تحضـر رخصـة البناء بالشـروط والآجال التي يحددها

التنظيم (عيسى، 2014)، وهو ما أكدت عليه المادة 41 من المرسوم التنفيذي رقم 19 / 15المحدد لكيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها، ، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 342 / 20 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والتي جاء فيها":يشترط كل تشييد لبناية جديدة أو كل تحويل لبناية تتضمن أشغالها تغيير مشتملات الأرضية والمقاس والواجهة والاستعمال أو الوجهة والهيكل الحامل للبناية والشبكات المشتركة العابرة للملكية، حيازة رخصة البناء طبقا لأحكام المواد 49 و 52 و 55من القانون رقم.... 29 / 90 .

2– دور رخصة البناء في حماية البيئة

تتلخص أهم الضوابط التي تحويها رخصة البناء من أجل حماية البيئة في : مدى التقيد بموقع المبنى وتوجيهه و كذا دورها في تحديد حجم المبنى ومظهره

2–1 دور رخصة البناء في تحديد موقع المبنى وتوجيهه

– موقع البناية

يتحدد موقع البناية من خلال الملف المقدم لطلب رخصة البناء، وذلك عن طريق مخطط يضبط الموقع الحقيقي المراد تحقيق عليه المبنى، بحيث لابد أن يخضع لمجموعة من الشروط البيئية كعدم المساس بخط التصفيف المصادق عليه، وكذا تحديد الموقع ضمن قطاعات التعمير دون الغير قابلة للتعمير، وهذا كله من أجل حماية البناية أو الجوار من اختلال النظام العام والتوازن البيئي وجمال المحيط.

– توجيه المبنى

يهتم المهندسون والمختصون في مجال الإنشاء الهندسي بدراسة ظروف المناخ السائدة في المكان المزمع إنشاء وحدات بنائية عليه ، وهذا للوقاية من آثار التغيرات المناخية والحصول على أقصى استفادة منها كالإشعاع الشمسي والتهوية الطبيعية فمثلا في المناطق الباردة يوصى بتوجيه المباني نحو محور شرق غرب لتلقي الشمس قصد تحقيق راحة حرارية .أما في المناطق الحارة فيوصى بتوجيه المباني نحو شمال جنوب، وهذا لتفادي أشعة الشمس الحارقة طوال النهار، كما يوصى كذلك بتوجيه المباني جهة الرياح، قصد تنظيم حركة الهواء داخل المبنى وتوفير التهوية اللازمة للتخفيف من درجة الحرارة العالية أثناء النهار .ويمكن أن نعطي أمثلة على ذلك تنص المادة 12 من المرسوم التنفيذي 27/14 المؤرخ في 2014/02/01 الذي يحدد المواصفات العمرانية والمعمارية التقنية المطبقة على البنايات في ولايات الجنوب بشكل يسمح

بأن تتكون الواجهة الشرقية والغربية للبناية من جد ا رن مشتركة . " وكذلك المادة الأولى من الملحق الخاص بهذا المرسوم التنفيذي التي تنص على " :يجب اعتماد المواصـفات التقنية المتعلقة بتحديد المواقع القابلة للبناء وتنظيم الإطار المبني والأشـكال العمرانية المبرمج انجازها، التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل الطبيعية المناخية كالإشـعاع الشـمسـي وتسـاقط الأمطار والرياح الرملية والفيضـانات وصـعود المياه الجوفية والأتربة العدوانية والطين المنتفخ." (منصـور، 2008/2007)

2-2 تحديد حجم المبنى ومظهره تحديد حجم المبنى ومظهره

- دور رخصة البناء في ضبط حجم المبنى

يتحدد حجم البناية من خلال التصاميم المعدة والمرفقة ضمن طلب رخصة البناء كمخطط الكتلة الذي يعد على مقياس محدد ويحتوي على مجموعة من البيانات نذكر منها :نوع طوابق البنايات المجاورة أو ارتفاعها أو عددها، ارتفاع البنايات المبرمجة على القطعة الأرضية أو عدد طوابقها، كذلك ملف الهندسة المدنية الذي يتضمن دراسة تشمل وصف الهيكل الحامل للبناية وأبعاد المنشآت والعناصر التي تكون الهيكل.

وتبرز أهمية مراعاة حجم البناية في وقاية البناية نفسـها أو وقاية البنايات المجاورة من الآثار المترتبة عن عدم الدراسـة التقنية للحجم، ومن أمثلة ذلك إذا كانت البناية المزمع تشـييدها صـغيرة الحجم مقارنة بالبناية المجاورة فإنها ستُحرم من الإضاءة الطبيعية وأشعة الشمس وكذا التهوية الطبيعية بالقدر الكافي، لذا فان من بين شروط منح رخصة البناء هو مراعاة مدى تأثير حجم البناية على السلامة والأمن العمومي والبيئة طبقا للمادة 811من المرسوم التنفيذي 98 الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير (ديب، 1993)

- دور رخصة البناء في ضبط مظهر البناية

يتحدد مظهر البناية من خلال التصـميم المعد والمرفق في طلب رخصـة البناء، فان حماية جماليات الشـوارع تهدف للوقاية من التلوث البصري الناتج عن مظهر البناية الغير متوافق مع أحكام رخصة البناء .إذ أن ذلك قد يصيب المار بتقزز في العين لسوء المنظر ويتوقف منح رخصة البناء على مدى احترام مظهر البناية وكذا مدى توافق هذا المظهر مع المقاييس التقنية المحددة وأكدت 811 من المرسـوم التنفيذي 98 و كذا العديد من النصـوص القانونية على ضـرورة

مراعاة مظهر البناية،وما تؤكد عليه المادة 41 من المرسوم التنفيذي98 المتعلق بالقواعد العامة للتهيئة والتعمير " :يمكن رفض رخصة البناء أو منحها مقيدة بأحكام خاصة إذا كانت البنايات والمنشآت المزمع بناؤها تمس بموقعها وحجمها أو مظهرها الخارجي بالطابع أو بأهمية الأماكن المجاورة والمعالم والمناظر الطبيعية أو الحضرية وكذا بالمحافظة على آفاق المعالم الأثرية " ، كما تضيف الفقرة الثانية من نفس المادة على وجوب تناسق مظهر البناية وانسجامها، حيث جاء فيها " يجب أن تبدي البناية بساطة في الحجم ووحدة في المظهر والمواد المتماشية مع الاقتصاد الصحيح في البناء وتماسك عام للمدينة وانسجام المنظر ." وبالتالي فان تحقيق جمال البناية من خلال مظهرها يعتبر من الصالح العام طبقا للمادة 84 من القانون01 /81 المؤرخ في: 1981/01/04 الذي يحدد قواعد مطابقة البنايات وانجازها. (نصر، 1993)

– رخصة التجزئة

عرفها القانون 02/82 في المادة 24 منه بأنها: " تعد تجزئة الأراضي للبناء عملية تتمثل في تقسيم ملك عقاري أو عدة أملاك عقارية إلى قطعتين أو أكثر لغرض إقامة بناية أيا كان تخصيصها"كما عرفها عزري زين بأنها "قرار إداري صادر من سلطة مختصة قانونا، تمنح بمقتضاه الحق لصاحب ملكية عقارية واحدة أو أكثر أو الموكلة أن يقسنها إلى قطعتين أو عدة قطع لاستعمالها في تشييد بناية" (كلثوم، 2016)

كما يتناول تحضير طلب رخصة التجزئة مشروع الأراضي المجزأة لتوجيهات مخطط شغل الأراضي أو المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير أو التعليمات التي تحدد القواعد العامة للتهيئة و التعمير ،ويرافق ذلك إجراء تحقيق يتم من خلاله دراسة الانعكاسات التي يمكن أن تنجر عن إنجاز الأراضي المجزأة فيما يخص النظافة والملاءمة الصحية و حماية الموقع أو المناظر الطبيعية أو الحضرية (عنقر، 2017) ،فبالعودة للمادة 09 من المرسوم التنفيذي 19/15 نجدها تلزم إيداع مجموعة من الوثائق الضرورية المتعلقة بالقطعة الأرضية و المخططات المتعلقة بها وتبيان حدودها مع تقديم مذكرة إضافية حول تحديد مستوى الضجيج وانبعاث الطفيليات الكهرومغناطيسية بالنسبة لأراضي المجزأة المخصصة للاستعمال الصناعي كما تقوم الجهات المخولة بتكليف مصالح مختصة لإجراء التحقيق (عنقر، 2017).

2- شهادة التعمير:

هي وثيقة تسـلم بناء على طلب أي شـخص الهدف منها تعيين حقه في البناء ويدع هذا الطلب مع الوثائق المرفقة بطلبه لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي ليتسلم شهادة التعمير بعد شهرين من إيداع الطلب وهذه الشهادة صالحة لمدة سنة وفقا لنص المادة 51 من القانون 29/90 المعدل و المتمم و المادة 02 من المرسوم التنفيذي 19/15 أي يحدد كيفيات تحضير عقود التعمير والبناء وتسليمها من خلا طلب الوثائق الرفقة به التي يقيم بها أشخاص أمام السلطات المختصة من اجل اصـدرا شـهادة التعمير،يمثل هذا الضـابط على البناء العشـوائي للبنايات و للهيئات المختصـة الحق في رفض طلب شهادات التعمير في حالات مخالفتها للأحكام القانونية و التنظيمية الخاصة بالبناء والتعمير ومن ثمة فشهادة التعمير تعتبر أداة رقابة قبلية ووقائية (التنفيذي19/15، 2015)

3– شهادة المطابقة

تمنح شـهادة المطابقة حسـب ما حدده المشـرع في القانون 15/08 المحدد لقواعد مطابقة البنايات و إتمام انجازها التي تحترم معايير البيئة أما البنايات التي لم تحترم تلك المعاير التي من شـــأنها تخل بالمنظومة البيئية فلا يمكن بأي حال من الأحوال منح طالبها شهادة المطابقة لهذا فان إجراءات تسليم الشهادات تخضع لدراسات بيئية معمقة من شأنها المخاطر التي يسـببها نشـاط التوسـع العمراني ،ويتم التحقيق من طرف ممثلين مؤهلين قانونا عن يرئس المجلس الشـعبي البلدي و المصالح المعنية على غرار الحماية المدنية و القسم الفرعي للتعمير على مستوى الدائرة وفي حالة إذا بينت عملية الجرد عدم إنجاز الأشغال للتصاميم المصادق عليها شهادة المطابقة له وجب عليه أن يجعل البناء مطابقا للتصاميم المصادق عليها ،وإلا تسلط عليه العقوبات المنصوص عليها في أحكام القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة و التعمير.

أعطى المشرع الجزائري الحق في إثارة موضوع مطابقة البنايات المنجزة بحيث يمكن للغير من أصحاب المصلحة الذين تضـررت مصـالحهم من جراء الانعكاسـات السـلبية للمبنى ،لا سما تلك المتعلقة بالبيئة أن يقدموا طعنا في قرار شـهادة المطابقة وذلك لإعادة النظر قصد تحقيق الاشتراطات البيئية المحددة كما يمكن للجماعات الناشطة في حماية البيئة أن ترفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة (موفق، 2017/2016).

رابعا: البعد البيئي ضمن قوانين إنشاء و استغلال المؤسسات المصنفة

عمل المشرع الجزائري على إصدار القانون رقم : 43 /03 المنظم للمؤسسات المصنفة بموجب المرسوم التنفيذي 34/76 حيث كان يطلق عليها تسمية العمارات المخطرة وغير الصحية أو المزعجة والتي بحسبه هي، كل المؤسسات الصناعية والتجارية والمعامل والمخازن، التي تنطوي عمى أخطار بالنسبة للأمن وسلامة الجوار أو الصحة العمومية أو البيئة وكان المشرع يعتمد على معيار مدى خطورتها على سلامة الجوار لتقسيمها لأصنافها الثلاثة، حيث يشمل الصنف الأول المؤسسات الواجب إبعادها عن المساكن، أما الصنف الثاني فيشمل المؤسسات التي يكون إبعادها عن المساكن غير ضروري، والصنف الثالث يتضمن المؤسسات التي تسبب أضرار خطيرة للجوار، ولا يسمح بفتح المؤسسات المصنفة دون الحصول على رخصة يسلمها الوالي بناء على طلب المعني ،هذه الرخصة كانت تمنح دون الحاجة للإجراءات مسبقة معقدة، سوى تحقيق خاص بالنفع أو الضرر، يفتح لمدة شهر بالنسبة للمؤسسات من الصنف الأول، و 15 يوما بالنسبة للمؤسسات من الصنف الثاني، أما المؤسسات من الصنف الثالث فتبقى خاضعة للتعليمات العامة التي تنص علها منفعة الجوار أو الصحة العمومية لجميع المؤسسات المماثلة لها ، وكان المشرع يفرض رقابة صارمة على المؤسسات المصنفة، يمارسها الوالي بمساعدة لجنة الوقاية والحماية المدنية للولاية (34/76، 1976).

وفي المرحلة الثانية تم صدور القانون : 03/83 نظم المشرع الأحكام المطبقة على المؤسسات المصنفة بشكل- مختلف تماما، ضمن المواد من 74 إلى 88 من القانون 83 /03 المتعمق بحماية البيئة، حيث أصبح يطلق عليها تسمية المنشآت المصنفة والتي قسمها لنوعين أساسين، منشآت الخاضعة لترخيص من الوزير المكلف بحماية البيئة والوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي وهي المنشآت التي تنطوي على مخاطر تهدد المصالح البيئية ، ومنشآت خاضعة لتصريح موجه لرئيس المجلس الشعبي البلدي المعني، وهي تلك التي لا تنطوي على أي خطورة على المصالح البيئي .ولقد شدد المرسوم التنفيذي رقم 88 /149 الذي يضبط التنظيم المطبق على- المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها (القانون38-03، 1983) نظام منح الرخصة، حيث أن المشرع أصبح يوجب إجراءات مسبقة لمنحها والمتمثلة في كل من دراسة الأثر المنصوص عليها في المادة 131 من القانون 83 /03 السالف ذكره، ووثيقة- تبين الأخطار التي يمكن أن تتسبب فيها المنشأة في حالة وقوع حادث، كما تبين الإجراءات الكفيلة بالتقليل من إمكانية وقوع ما ينجم عنها من عواقب، ووجب أن تبين الوثيقة مشتملات وسائل النجدة الموضوعة تحت تصرف المسؤول عن المنشأة، ووثيقة تثبت مطابقة

المنشأة المزمع إقامتها مع التشريع والتنظيم المتعلقين بحفظ صحة المستخدمين وأمنه (التنفيذي88/149، 1988).لكن وبسبب تعارض الأحكام المتعمقة بالترخيص المتضمنة في المرسوم التنفيذي 88 /149 السالف ذكره- وخاصة المادة الرابعة منه مع ما تضمنته المادة 76 من القانون 83 /03 السالف ذكره (القانون83-03، 1988)، قام المشرع بإلغاء هذا التنظيم الذي كان معمول به واستبداله بتنظيم جديد يتوافق أكثر مع نظام الرخصة المنصوص عليها (التنفيذي98-339، 1998)، وأكدا المشرع على سياسية التشددية من خلال استحداثه لجنة لحراسة ومراقبة المنشآت المصنفة وهي لجنة موضوعة التنفيذي98تحت سلطة الوالي وتقوم بهام المراقبة والتفتيش للكشف عن كل الوضعيات المخالفة للتشريع والتنظيم المعمول بهيما (التنفيذي99-253، 1999). من أجل خلق إطار جديد لحماية المصالح البيئة، يقوم على فكرة التوفيق بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستمرة، وإدراج البعد البيئي في إطار التنمية التي تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية، قام المشرع بوضع قانون جديد لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، يحتوي علي أحكام جديدة مطبقة على كيفيات الترخيص باستغلال المؤسسات والمنشآت المصنفة، كرغبة صريحة من المشرع لوضع قطيعة تامة مع التشريع والتنظيم القديمين، وهو ما يستخلص من نص المادة 113 من القانون 03/ 10 المتعمق- بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة التي جاء فيها ما يلي(:تلغى أحكام القانون رقم 43/ 03 المؤرخ في 05- فبراير 1983 والمتعمق بحماية البيئة. (القانون03-10، 2003)

- الرقابة على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة:

إن الرخصة الممنوحة لصاحب المشروع والتي تمكنه من استغلال المؤسسة المصنفة لا تمنحه الحرية الكاملة في تسييرها كما يشاء، بل وجب عليه تسييرها وفقا للمخطط الذي قدمه مسبقا قبل حصوله على الرخصة، والتأكد من مدى احترامه للتشريع والتنظيم المعمول بهما قام المشرع بإخضاع المؤسسات المصنفة للرقابة صارمة تقوم بها اللجنة المختصة بمراقبة المؤسسات المصنفة بشكل دوري للتأكد من مدى مطابقتها للتنظيم المعمول به، وفي حالة معاينة أية وضعية غير مطابقة عند أية مراقبة يحرر محضر يبين الأفعال المجرمة حسب طبيعة أو أهمية هذه الأفعال ويحدد أجل لتسوية وضعية المؤسسة المعنية، وعند انتهاء هذا الأجل وفي حالة عدم التكفل بالوضعية غير المطابقة، تعمق رخصة الاستغلال

وإذا لم يقم المستغل بمطابقة مؤسسته في أجل 06 أشهر بعد تبليغ التعليق تسحب رخصة استغلال المؤسسة ولا يجوز إعادة استغلاليا إلا بعد الحصول على ترخيص جديد (التنفيذي198/06، 2006)

خامسا: التقييم البيئي لمتابعة تنفيذ تشريعات البناء و التعمير.

يعتبر التقييم البيئي أداة للرقابة و التقييم المستمر للخطط و البرامج بعد دخولها حيز التنفيذ ،حيث يتم بموجه متابعة التأثيرات الناتجة عن تنفيذ المخططات و البرامج محل التقييم قصد التأكد بأنها ضمن المستويات المتوقعة و في الحدود المسموح بها قانونا وان إجراءات التخفيف تطبق بالشكل الصحيح لضمان المنافع البيئية المتوقع تحديدها،كما (برنامج الامماالمتحدةللبيئة، 2002) تهدف عملية المتابعة إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لإدارة التأثيرات غير المتوقعة التي تظهر في المرحلة التطبيق، وفي مجال متابعة وثائق التعمير يمكن الاستفادة من التجربة الفرنسية حيث تتم عملية متابعة التأثيرات البيئية لهذه الوثائق بإجراء تحليل لنتائج تطبيقها كل عشرة سنوات بالاعتماد على لوحات القيادة التي يتم تقسيمها إلى عدة قطاعات بيئية (الهواء،المياه،الضجيج،النفايات، الأرض و باطن الأرض، الأخطار الطبيعية، و التكنولوجية ....الخ) قصد تقيم مؤشرات تطور نوعية الأوساط محل المراقبة، يحقق الهدف المنشود من المتابعة والذي يتمثل في التحليل الفوري لتصحيح القرارات بأقصى سرعة ممكنة كلما ظهرت تأثيرات عكسية خاصة في ظل وجود أضرار بيئية يستحيل إصلاحها (برنامجالامماالمتحدةللبيئة، 2002)

سادسا:الهدف من التقويم البيئي

تعتبر دراسة مدى التأثير على البيئة من أهم الوسائل القانونية التي تكشف لنا التداخل والترابط بين العمران و البيئة .فمن خلالها يتم التوفيق بين النمو العمراني و المحافظة على البيئة من جهة و ضمان مطابقة أعمال البناء للأصول الفنية و المواصفات العامة من جهة أخرى ،وفقا لما حددته المادة الأولى من القانون رقم 29 / 90 المتعلق بالتهيئة و التعمير المعدل و المتمم بنصها على " يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير و تكوين و تحويل المبنى في إطار التسيير الاقتصادي للأراضي و الموازنة بين وظيفة السكن و الفلاحة و الصناعة و أيضا وقاية المحيط و الأوساط الطبيعية والمناظر و التراث الثقافي والتاريخي على أساس احترام مبادئ و أهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية."باستقراء النص القانوني يتضح الهدف الأساسي من دراسة مدى التأثير على البيئة

يكمن في:ضمان انسجام البيئتين الطبيعية و المشيدة على نحو متزن وهذا بإقامة أعمال بناء تكون مطابقة- للأصول الفنية و المواصفات العامة و من دون ان تهدر الثروات و الموارد الطبيعية الوقاية في- الحماية من مخاطر التوسع العمراني من جهة و معرفة الآثار البيئية حتى يمكن اتخاذ القرار المناسب بشأنها تحقيق التوازن بين البيئة و التنمية و مقتضيات العمران الحديث لتحقيق التنمية المستدامة (القانون29/90، 1990).

خاتمـــــة

تعتبر حماية البيئة من أهمّ الانشغالات التي يُعنى بها مجال البناء والتعمير، فالتهيئة العمرانية وإن كانت تعتبر مطلبا اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا، فضلا عن كونها أساسا حضاريا لأيّة دولة، إلا أنها تشكل تهديدا على سلامة البيئة ومواردها الطبيعة فالأنشطة العمرانية لابد أن تشمل حيّزا من الوجود والذي يعد جزء من البيئة، لذا حرص المشرع الجزائري على إعداد منظومة قانونية شاملة و متكاملة تتجه نحو هدف واحد مفاده تحقيق التوازن بين ضرورة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وكسب رهانات التنمية دون إهدار حقوق الأجيال القادمة ولا يتحقق ذلك إلا إذا تم إدراج الأبعاد البيئية فعليا في عملية التخطيط، وبما أن هذه المخططات تعتبر قرارات إدارية تنظيمية وجب متابعة تنفيذها بالتأكد من استجابة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمقتضيات وضوابطها، بحيث تشكل مؤشرا ايجابيا هاما على نجاح الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة وتجاوب النشاط العمراني مع الاعتبارات البيئية.

وجدا المخطط التوجيهي الذي يعد من أهم أدوات التهيئة والتعمير المحلية، وله دور جد مهم في بسط رقابته على التوسع العمراني، مع توفير حماية للمختلف القطاعات الواجب حمايتها، باستخدام آليات قانونية منها مخطط شغل الأراضي الذي يعنى بالمقاييس الصغرى والجوانب النوعية والأشكال العمرانية وتأطير عمليات التجديد وإعادة التأهيل والتكيف ويقوم مخططات شغل الأراضي بدورها التنفيذي على خلاف الدور التوجيهي لمخططات التهيئة والتعمير، وذلك بمسايرة مختلف مراحل التخطيط الحضري والبرامج التنموية من خلال حماية البيئة والموارد الطبيعية وكذا) أمال ,) (2017أمال(2017 , حماية المناطق ذات التراث الثقافي والتاريخي.

كما تلعب أدوات الرقابة القانونية المتمثلة في رخصة وشهادات البناء و التعمير التي تحدد مظهر البناية من خلال التصميم المعد والمرفق في طلب رخص و شهادات البناء،التي تضمن حماية جمالية للشوارع تهدف للوقاية من التلوث

البصري الناتج عن مظهر البناية الغير متوافق مع الأحكام القانونية، من خلال التقيد بموقع المبنى وتوجيهه و كذا تحديد حجمه ومظهره وأيضا حدد المشرع الجزائري القوانين المتعلق بحماية البيئة من خلال توضيح كيفيات الترخيص لإنشاء واستغلال المؤسسات المصنفة، كرغبة صريحة منه لحماية البيئة.

لذا كان لزاما القيام بالتقييم البيئي الذي يعد أداة للرقابة و التقييم المستمر للخطط و البرامج بعد دخولها حيز التنفيذ حيث يتم بموجه متابعة التأثيرات الناتجة عن تنفيذ المخططات و البرامج محل التقييم قصد التأكد بأنها ضمن المستويات المتوقعة وفي الحدود المسموح به قانونيا وان إجراءات التخفيف تطبق بالشكل الصحيح لضمان المنافع البيئية المتوقع تحديدها، بهدف ضمان انسجام البيئتين الطبيعية و المشيدة على نحو متزن و هذا بإقامة أعمال بناء تكون مطابقة للأصول الفنية و المواصفات العامة و من دون أن تهدر الثروات و الموارد الطبيعية للحماية من مخاطر التوسع العمراني وللحد من الآثار التي تعود على البيئة بشكل سلبي.

قائمة المراجع

1- كردون عزوز. (2001)، *مراعاة الاعتبارات البيئية في تحقيق المشاريع الصناعية*. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع.

2- ابو العلا عبد القادر محمد. (2009). (وثيقة PDF،) تم الاسترداد من http://awqafshj.gov.ae/ar/download.aspx?file=ShrjaLabel

3- Birch, Herbert .(1954) .*University of Chicago*. (PDF Document، و Chicago Press) تم الاسترداد من https://www.caryinstitute.org/news-insights/definition

4- ميشان عبدالكريم. (2013). دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر.

5- غونتر هندال. (2012). *إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية: إعلان استكهولم 1972 وإعلان ريو بشأن البيئة و التنمية 1992*. تم الاسترداد من https://legal.un.org/avl/pdf/ha/dunche/dunche_a.pdf

6- امنظمة الامم متحدة. (2016). *ورقة السياسات رقم 8 : الإيكولوجيا الحضرية والقدرة على الصمود*، تم الاسترداد من http://habitat3.org/wp-content/uploicy-paper-8Arabic.pdf.

7- القانون. (2003)، الجدريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. *(43)* ، 9. الجزائر.

8- مرسوم تنفيذي78/90. (27 فبراير, 1990). يتعلق بدراسة التأثيرات على البيئة. *الجريدة الرسمية العدد10* . الجزائر.

9- الجريدة الرسمية العدد26. (2005).

10- BoudersaGhani .(2008) .Le foncier et la consommation de l'espace par l'habitat- cas d'étude :la petite ville de zighoudyoucef .*thèse de magister, faculté des sciences de la terre* . université mentouri ،Constantine.

11- رابح هزلي. (2015). إستراتيجية التنمية المستدامة في تخطيط المدن. *مجلة العلوم الاجتماعية* ، 166-167.

12- قداري أمال. (2017). دور أدوات التهيئة و التعمير في التوفيق بين مقتضيات حماية البيئة و إعتبرات التنمية المستدامة. *مجلة أكديمية دولية فصلية تعني بنشر البحوث والدراسات في مجال العمراني* (العدد الثاني)، 103.

13- قداري امال. (2016). دور أدوات التهيئة والتعميرفي التوفيق بين مقتضيات حماية البيئة واعبارات التنمة المستدامة. *مجلة تشريعات التعمير والبناء* ، 100.

14- غواس حسيبة. (2017). دور المخطط العمراني في حماية البيئة . *المجلة الاكديمية للبحث القانوني* ، ص350.

15- سعيدوني معوية. (2016). أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر: جذورها، واقعها، آفاقها. *مجلة عمران* ، 467.

16- مجاجي منصور. (بدون سنة نشر). أدوات التهيئة و التعمير كوسيلة للتخطيط العمراني في التشريع الجزائري. *مجلة البحوث والدراسات العلمية* ، 07.

17- مجاجي منصور. (2008/2007). رخصة البناء كأداة لحماية البيئة في التشريع الجزائري. *رسالة دكتوراه* ، 30. جامعة سعد دحلب البليدة.

18- القانون رقم 90 / 29 والمتعلق بالتهيئة والتعمير. (01 12, 1990). الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية52الماذة 28. الجزائر.

19- القانون29/90. (1990). المتضمن المتعلق بالتهيئة و التعمير.

20- القانون 91/177 المتعلق بتحديد اجراءات و اعدا المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير. (بلا تاريخ). 1991 .
21- غواس حسينة. (2017). دور المخطط العمراني في حماية البيئة. المجلة الاكاديمية للبحث القانوني .
22- المرسوم التنفيذي رقم91/178 (1991/05/28)،يحدد اجراءات اعداد مخططات شغل الاراضي و المصادقة عليها و محتوى الوثائق المتعلقة بها،الجريدة الرسمية26.

23- henri jacquot et françois priet .(1998) .droit de l'urbanisme .*dalloz delta*.47 .

24- Djilali Adja et bemard drobenko .(2006) .droit de l'urbanisme, les conditions de l'occupation du sol et de l'espace, l'aménagement, le contrôle, le financement, le contentieux .*éditions Galino, EJA*.

25- بن دحو عيسى. (2014). القيود القانونية على عملية البناء. *مجلة الحقوق و العلوم السياسية* ،30.

26- مجاجي منصور. (2008/2007). رخصة البناء كأداة لحماية البيئة في التشريع الجزائري. *رسالة دكتوراه* ، 30. جامعة سعد دحلب البليدة.

27- مؤمن محمد ديب نصر. (1993). التخطيط العمراني من منظور جغرافي. غزة، فلسطين.

28- بو عمارة منال وبن مسعود احمد. (ببدون سنة نشر). لمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ودوره في حماية البئية. *دفاتر سياسات و القانون* ، 110.

29- بوعمارة منال بن مسعود احمد. (بدون سنة نشر). المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ودوره في حماية البئية. *دفاتر السياسة و القانون* ، 109.

30- مؤمن محمد نصر ديب. (1993). التخطيط العمراني من منظور جغرافي. غزة، 949.

31- حجوج كلثوم. (2016). رخصة التجزئة و علاقتها بشهادة قابلية الاستغلال و التهيئة طبقا للمرسوم التنفيذي 19/15. *مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية* ، 297.

32- خالد عنقر. (2017). رخصة التجزئة كألية للحد من التلوث البيئي بالاشعاع غير المؤمن. *مجلة اكديمية دولية فصلية تعني بنشر البحوث في مجال العمران* ، الجزائر، 93.

33- المرسوم التنفيذي19/15. (2015). يحدد كيفيات تحضير عقود التعمير و تسليمها.

34- براهيم موفق. (2017/2016). البعد البيئي لقواعد التعمير و البناء. *مذكرة ماجيستر* ، 267.

35- المرسوم التنفيذي 34/76. (1976). متعلق بالعمارات المخطرة وغير الصحية او المزعجة.

36- لقانون83-03. (1988). المتعلق بالترخيص يمنحه كل من الوزير الاول المكلف بحماية البيئة أو الوالي او رئيس المجلس الشعبي البلدي.

37- القانون38-03. (05 فبراير, 1983). المتعلق بحماية البئة.

38- المرسوم التنفيذي149/88. (27 يليو, 1988). المتعلق بقظبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها. *الجريدة الرسمية العدد30* .

39- المرسوم التنفيذي98-339. (04 نوفمبر, 1998). يظبط التنظيم الذي يطبق غلى المنشآات المصنفة ويحددقائميها.

40- المرسوم التنفيذي99-253. (10 نوفمبر, 1999). يتضمن تشكيل لجنة حراسة ومراقبة المنشآات المصنفة وتنظيمها وتسيرها.

41- القانون03-10. (20 يليو, 2003). يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

42- المرسوم التنفيذي198/06. (22 ماي, 2006). يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة .

43- برنامج الامم المتحدة للبيئة. (2002). 313.

44- برنامج الامم المتحدة للبيئة. (2002). 405.

45- القانون رقم29/90 المتعلق بالتهيئة و التعمير. (2015). المادة 4.

تحليل تدخلات المجالس الجماعية في التدبير الحضري للمدن المغربية: حالة مدينة تازة

Analyzing Community Councils' Interventions towards Urban Management in Moroccan Cities: The Case of Taza City

فوزي بشري
باحث بسلك الدكتوراه
جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب
مختبر المجال التاريخ الدينامية والتنمية المستدامة، الكلية المتعددة التخصصات تازة
Bachri.fouzi@usmba.ac.ma

الملخص:

تشكل المجالس الجماعية إحدى أهم آليات التدبير الحضري بالمملكة المغربية، إذ تتوفر لديها ترسانة مهمة من الاختصاصات التي خولها لها القانون من أجل تحقيق الحكامة في تدبير وتنمية المدن على مستوى جميع الأبعاد العمرانية والمجالية والاقتصادية والبيئية. لكن الملاحظ هو أن التدبير الحضري الذي تمارسه المجالس الجماعية يقتصر على بعض قضايا المعيش اليومي والمشاكل المحلية البسيطة، حيث لم ترق التدخلات إلى مستويات الإنعاش الاقتصادي والتسويق الاستراتيجي للمدينة وأيضا الإحياء الاجتماعي للطبقات الهشة.

في هذا السياق تناول هذا المقال تحليل مختلف تدخلات التدبير الحضري التي قام بها المجلس الجماعي لمدينة تازة خلال فترة 2016-2021، لرصد توجهات وممارسات التدبير الحضري على مستوى المدينة من أجل تقييم نقائص التدبير الحضري من حيث النوع على مستوى القطاعات ومن حيث الأساليب التقريرية والتنفيذية، بهدف تقديم خلاصات ومقترحات أفكار علمية منطقية يمكن استثمارها في تحسين التدبير الحضري بالمدينة وتحقيق تنمية مستدامة متوازنة.

الكلمات الكاشفة: المجالس الجماعية التدابير الحضرية، التنمية، التنمية المستدامة مدينة تازة.

Abstract:

Community Councils are one of the most important tools of urban management in the kingdom of Morocco as they have a collection of purviews (authorized by the law), to achieve the greater aim of wise governance to manage and develop cities in a set of areas such as urbanization, territory, economy, and environment. However, it is notable that their work is confined to a few issues related to daily living and basic local problems. In other words, the interventions that were made did not live up to the levels of economic salvation, strategic marketing, or social restoration for the poor.

In this context, this article analyzes the different urban management interventions made by the community council of the city of Taza over the period between 2016 and 2021. The purpose is to monitor the urban management actions within the city, and evaluate the shortcomings of the urban management concerning both their type (on the level of sectors) and methods. That being done successfully, we may provide summaries and suggest logical and scientific ideas that could be exploited as to improve the city's urban management and to achieve a balanced sustainable development.

Kay words: collective advice, urban measures, planning, sustainable development, the city of Taza.

تقديم:

تعتبر مدينة تازة من أقدم الحواضر المغربية المتميزة على المستوى المجالي والتاريخي والتراثي، تنتمي للمغرب الشمالي الشرقي، تقع بين خطي عرض °34 و°34.15 شمال خط الاستواء، وبين خطي طول °4 و°4.15 غرب خط غرينتش، تصل بين شرق وغرب المملكة المغربية من خلال المحور الطرقي وجدة – فاس –الرباط. كانت تنتمي لجهة تازة الحسيمة تاونات سابقا، والآن حسب التقسيم الجديد لسنة 2015 أصبحت جزءا من جهة فاس مكناس (الخريطة 1)

عرفت تطورا تاريخيا واجتماعيا واقتصاديا متنوعا يفسر الكثير من أوضاعها الحالية، خاصة في العقدين الآخرين حيث شهدت تحولا جذريا في مسارها التنموي وفق السياسة الإرادية التي واكبت نموها بعد تشييد بنيات تحتية كبرى وتجهيزات مهيكلة للمجال مثل ربطها بخط السكة الحديدية بالشمال الغربي، وأيضا وصلها بالطريق السيار، وتجهيز مجالها الحضري بمرافق اقتصادية واجتماعية وعلمية وخدماتية هامة، ساهم فيها مختلف الفاعلين المحليين.

كما تعززت مكانة المدينة بالطريق السيار وجدة – فاس، وأيضا بالطريق السريع تازة –الحسيمة، مما سيجعل تازة قطبا من أقطاب التنمية المستدامة التي تستحق البحث العلمي والاهتمام الأكاديمي بمسارها التنموي وإشعاعها في محيطها الإقليمي وفي مجالها الجهوي (بوبرية وأخرون2014).

الخريطة 1: موقع مدينة تازة على المستوى الجهوي والإقليمي

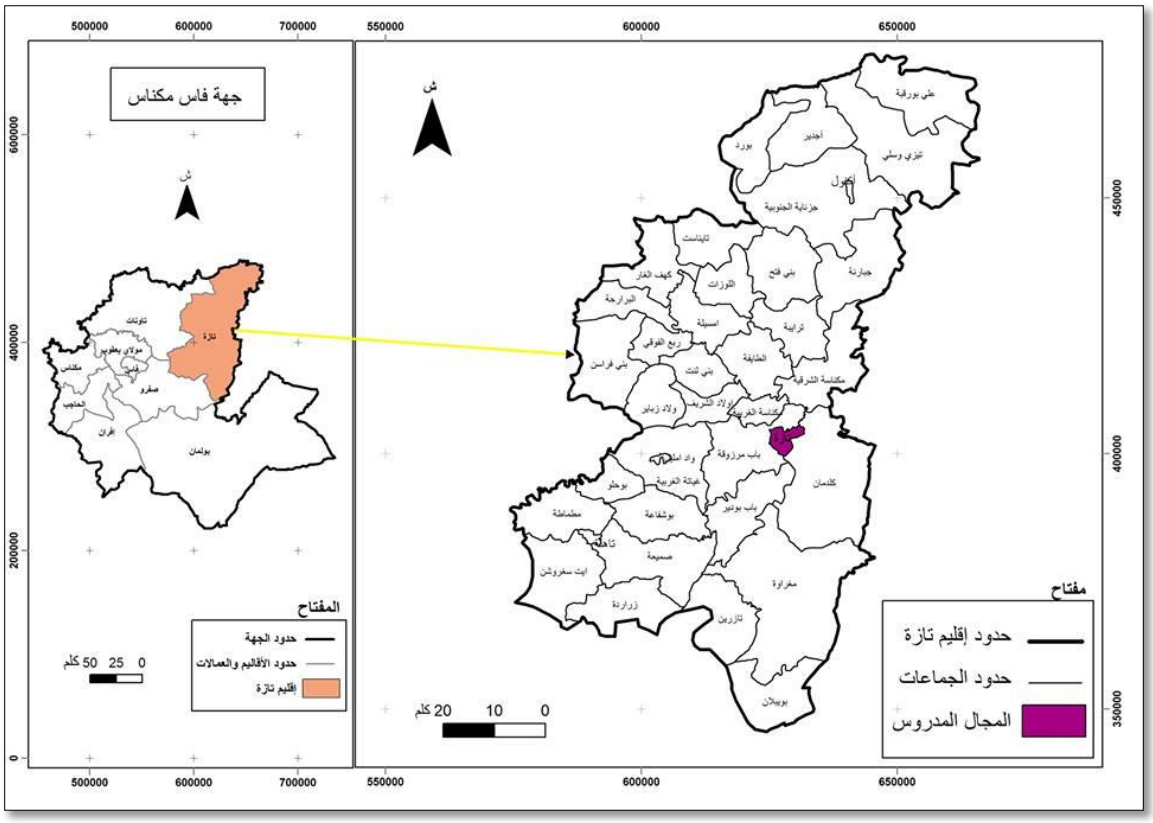

المصدر: التقسيم الإداري للمغرب 2015

أما ديمغرافيا، تميزت مدينة تازة بالتزايد الملحوظ في عدد ساكنتها الحضرية الذي انتقل من 4400 نسمة سنة 1914(الأشهب 2011) إلى 147033 نسمة سنة 2014 (الإحصاء العام للسكن والسكنى 2014) ، بسبب عامل الهجرة القروية نحوها، وارتفاع نسبة الولادات، مما يطرح أمام المدينة تحديات كبيرة تخص تدبير الشأن العام المحلي، من قبيل البطالة، الشغل، الخدمات، السكن، التهيئة المجالية والبيئة، مما يرفع من حدة تحمل المسؤولية بالنسبة للفاعلين المحليين في هذا التدبير.

هذه التحولات التنموية التي عرفها مدينة تازة، جاءت نتيجة لتظافر جهود مختلف الفاعلين في التدبير الحضري للمدينة، حيث يشكل المجلس الجماعي أبرز المتدخلين في تدبير المدينة من خلال العديد من التدخلات والمشاريع الموجهة نحو قضايا الشأن العام المحلي، فماهي إذن طبيعة تدخلات المجلس الجماعي للتدبير الحضري بمدينة تازة؟ وماهي القطاعات الترابية التي اهتم بها المجلس؟ وإلى أي حد ساهمت هذه التدخلات في تعزيز التنمية الحضرية بالمدينة؟

1. تدخلات المجلس الجماعي في التهيئة المجالية والمحافظة على البيئة بمدينة تازة

2.1. تدخلات التهيئة المجالية والتأهيل الحضري

لعب المجلس الجماعي لمدينة تازة دورا استراتيجيا في التدبير المجالي والتأهيل الحضري للمدينة من خلال العديد من المشاريع المهيكلة، فقد حقق مجموعة من التدخلات والمشاريع التي همت التهيئة المجالية بغية تحسين جودة الخدمات المقدمة للساكنة، والرفع من جودة العيش وتحسينها داخل المدينة.

هذه التدخلات تمحورت حول إتمام تجهيز المركز المتعدد التخصصات بالحي السكني "بيت غلام"، وتهيئة حديقة عمومية سباحة الطيران، وكذا بناء وتجهيز مركز متعدد التخصصات بحي الجيارين، وتهيئة حديقة لألعاب الأطفال به كذلك، وأيضا تأهيل مداخل المدينة العتيقة، وتنظيم بائعي الفطائر والحلزون، علاوة على تهيئة حديقة ألعاب الأطفال بتجزئة الأمل، وتهيئة حديقة ألعاب الأطفال "باب طيطي".

وفي نفس السياق تم انجاز عدة تدخلات همت التشوير الطرقي حيث نجح المجلس الجماعي في نصب عدد كبير من علامات التشوير تحقيقا للسلامة الطرقية بالمدينة، وذلك بنسبة 90٪ حسب تقارير لجنة السير والجولان. وأيضا تم استبدال جميع علامات التشوير الطرقي التي أتلفت أو أصبحت متهالكة، بالإضافة إلى تغطية تراب الجماعة بعلامات التشوير التي تدل على وجود التلاميذ بقرب المؤسسات التعليمية، كما تدخل المجلس الجماعي بشكل فعال في إصلاح العديد من الأرصفة الطرقية لتحسين الجولان بالنسبة للساكنة، كان منها أرصفة بباب الزيتونة، وأرصفة حي الكعدة، زد على ذلك بناء عدة أسوار كسور حي السعادة وسور أمام المكتبة الوسائطية.

وفي إطار التهيئة المجالية كذلك، فقد تمكن المجلس الحالي من انجاز عدة صفقات وتنفيذها، همت عدة مشاريع أساسية، أبرزها تهيئة الطرقات والأزقة لمجموعة من الأحياء السكنية، وتتمة الشطر الخامس من مشروع تقوية الطرق بالمدينة، وإعداد دراسة استباقية لبناء منشأة فنية (قنطرة) على واد تازة قرب حي النهضة، وكذلك تشييد دعامة للانزلاقات الأرضية على مستوى "طريق الطيفان" مع إيصال وربط حي المجازر وحي الوحدة بطريق واحدة.

وفي إطار التهيئة المجالية للمدينة فقد انخرط المجلس الجماعي المنتخب كذلك بتازة في تمويل برنامج تأهيل الجماعة الترابية لتازة 2020/2016 إلى جانب العديد من الشركاء همت المشاريع التالية، كما يبين ذلك الجدول أسفله:

جدول1: مشاريع تأهيل مدينة تازة حسب القطاعات

القطاع	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون درهم
التجهيزات الاساسية	10	806.44
الخدمات الاجتماعية	13	198.60

القطاعات الانتاجية	5	62.10
التهيئة المجالية والبيئة	10	480.90
تحسين ظروف السكن	3	138.00
تأهيل المدينة العتيقة	18	162.00
المجموع العام	**59**	**1848.04**

المصدر: برنامج التنمية الحضرية والمستدامة لتازة 2016-2020

هذه المشاريع التي انخرط فيه المجلس الجماعي بفعالية، ستعمل على تأهيل المدينة على مستوى مختلف القطاعات الأساسية التي لها علاقة مباشرة مع مصالح الساكنة المحلية، لكن التحدي المطروح هو احترام مدة الانجاز، وتجاوز عقبات التنفيذ، ولهذا يجب على المنتخبين بتازة أعضاء المجلس الجماعي التركيز على نجاحه، وبذل كل الجهود لتجاوز المعيقات والتحديات، من خلال تداول مراحل تنفيذه عبر مداولات المجلس خلال دوراته العادية وحتى الاستثنائية، وحتى من خلال اللجن الفرعية الموضوعاتية حسب كل قطاع.

إلا أن الملاحظ من خلال الجدول (1) غياب مشاريع الإنعاش الاقتصادي للمدينة التي تعتبر الحجر الأساس لازدهار المدن وتطورها، وذلك من خلال توفير فرص الشغل للساكنة وتحقيق مداخيل مالية هامة للجماعة الترابية والتي تعود بالنفع على تحسين جودة الخدمات بالمدينة عبر تمويل مشاريع جديدة مهيكلة للتراب الحضري.

من جهة أخرى يبرز الجدول (2) مساهمة المجلس الجماعي في برنامج التنمية الحضرية والمستدامة لتازة لفترة 2016 – 2020 إلى جانب العديد من الشركاء، وقد وصلت مساهمته حوالي 217 مليون درهم بنسبة 11.74 بالمئة من تكلفة البرنامج، وهذا يبرز إرادة المجلس الجماعي في الانخراط الفعال في تمويل وإنجاز برامج التنمية التي تخدم القضايا المحلية للساكنة بتازة، وتبقى رهانات نجاح البرنامج مرتبطة بانخراط المجلس الجماعي في تتبع مراحل المشروع، والعمل على إنجازه من خلال المراقبة والتقييم وتحفيز باقي الشركاء على إنجاحه من خلال ترسيخ آليات التواصل والتشاور والتقييم والعمل التشاركي الجيد خدمة للصالح العام بتازة.

جدول 2: مساهمة المجلس الجماعي في تمويل مشروع التنمية الحضرية بمدينة تازة

	مبلغ المساهمة (بالمليون الدرهم)	نسبة المساهمة
التكلفة الإجمالية للمشروع	**1848.04**	**100%**
مساهمة المجلس الجماعي لمدينة تازة	217.10	11.74%

برنامج التنمية الحضرية والمستدامة لتازة 2016-2020.

وتماشيا مع تدخلات التهيئة المجالية فقد انخرط المجلس الجماعي كذلك في انجاز الشطر الأول من بناء مركب ثقافي كبير بالمدينة يهدف إلى تحسين المجال الحضري، والرفع من الأنشطة الثقافية بالمدينة، وتطوير وإنعاش الفضاءات العمومية الخاصة بالترفيه والتثقيف، وقد تحمل المجلس الجماعي مسؤولية توفير عقار بناء هذا المركب وسط المدينة على مساحة تناهز 6342 متر مربع، وقد حددت تكلفة المشروع في 30 مليون درهم، سيمولها العديد من الشركاء إلى جانب المجلس الجماعي المنتخب وهم: المديرية العامة للجماعات المحلية – وزارة الثقافة- المجلس الجهوي- المجلس الإقليمي – وزارة السكنى وسياسة المدينة – وكالة انعاش أقاليم الشمال.

صورة 1: تصميم واجهة مشروع بناء المركب الثقافي

المصدر: برنامج التنمية الحضرية والمستدامة لتازة 2016-2020

2.2 تدبير قطاع النظافة والمحافظة على البيئة:

إن تناول إشكالية التدبير المحلي لقطاع النظافة والمحافظة على البيئة بمدينة تازة، يحيلنا أساسا على قضية تدبير مرفق النفايات الصلبة، الذي يعتبر مرفقا عموميا يحتل مكانة هامة في قضايا تدبير الشأن المحلي، وفي برنامج عمل المجلس الجماعي المنتخب بتازة الذي تقع عليه المسؤولية المباشرة في تدبير هذا القطاع الحساس الذي له انعكاسات خطيرة على البيئة الحضرية للمدينة وجماليتها وتنافسيتها، إن لم يتم تدبيره بطرق فعالة وناجعة.

وتدبير مرفق النفايات الصلبة ينظمه "**القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها**" وطبقا لهذا القانون يبذل المجلس الجماعي المنتخب بتازة جهودا لتحقيق النجاح في تدبير هذا المرفق. ويشرف على تدبيره مصلحة النظافة التابعة للجماعة الترابية بتازة، والتي تعمل على جمع النفايات ونقلها وإيداعها بالمطرح الخاص بها ويتم من خلال:

- جمع وشحن حوالي 140 طن يوميا من النفايات المنزلية بما في ذلك أيام العطل الدينية والوطنية بواسطة الشاحنات التي تغطي 11 قطاعا بالمدينة (جماعة تازة 2017).
- كنس الشوارع بواسطة موارد بشرية هامة، تتمثل في 90 عاملا عرضيا لتغطية جل الشوارع والأحياء، وذلك بصفة مستمرة ودائمة، كما تقوم هذه الموارد بحملات دورية للنظافة بمختلف الأحياء (جماعة تازة 2017).

ورغم هذه الجهود المبذولة، فلازالت مدينة تازة تعاني من انتشار نقط سوداء تشكل تجمعا عشوائيا للنفايات الصلبة يشوه جمالية المدينة، وتكون مصدرا للروائح الكريهة، وانتشار الحشرات والبعوض وتلويث البيئة، والجدول الآتي يبين أهم النقط السوداء لتجمع النفايات داخل المدينة:

الجدول 3: انتشار النقط السوداء داخل المدينة

موقع النقط السوداء	كمية النفايات بالمتر المكعب	الكمية الأسبوعية (طن)
بين الجرادي	**02**	**3,2**
دوار العسكر	**05**	**08**
دوار المخزن	**02**	**1,6**
دوار المخزن السويقة	**05**	**02**
حي السعادة	**05**	**02**

حي الرشاد	**05**	**02**
مستشفى ابن باجة	**05**	**03**
القدس الأول	**05**	**03**
القدس الثاني	**05**	**03**
الكمية اليومية		05 طن
الكمية الأسبوعية		34,8 طن

المصدر: الجماعة الترابية تازة –مصلحة النظافة 2016

من خلال الجدول يتبين أن رمي النفايات الصلبة على مستوى النقط السوداء يشكل عائقا أمام نجاح تدبير هذا القطاع، مما دفع بمصلحة النظافة التابعة للجماعة الترابية تازة، برصد ثلاث شاحنات لجمع النفايات التي تجتمع في هذه النقط السوداء جميع أنحاء المدينة، وذلك بشكل يومي، بغية القضاء على هذه النقط السوداء. ولتقوية السيطرة على هذا المشكل تم اقتناء 140 صندوق من سعة 660 لتر، بالإضافة 1000 صندوق من سعة 340 لتر تم توزيعهم على مختلف الأحياء لتشكل نقط لجمع النفايات والمتلاشيات (الجماعة الترابية تازة 2016)

وإضافة إلى هذه الجهود والتدخلات المهمة من طرف الجماعة الترابية لتازة، ومن أجل تعزيز تدبير قطاع النفايات، فقد صادق المجلس الجماعي المنتخب لتازة على مشروع إحداث مركز خاص بطمر النفايات ومعالجتها، وذلك بتاريخ 07 دجنبر 2016، وسيتم انجاز المشروع بشراكة مع وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، وكذلك عمالة تازة.

زيادة على انخراط المجلس الجماعي في مشروع بناء محطة لمعالجة المياه العادمة والتي ستكون في الجانب الشرقي من المدينة حوالي 3,5 كلم من أقصى أحياء مدينة تازة (حي القدس) بدوار سيدي حمو مفتاح المتواجد بتراب الجماعة القروية لكلدمان، وذلك على مساحة 35 هكتار من أجل تحسين الظروف الصحية للساكنة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وحماية والمحافظة على البيئة، والامتثال للمعايير المطبقة في مجال محاربة التلوث، مع إمكانية إعادة استعمال المياه المعالجة، والتي من المتوقع أن تشمل 450 هكتار ستستفيد منها أساسا الأراضي المتواجدة حول المحطة على مستوى دوار سيدي حمو مفتاح.

وبهذه التدخلات والمشاريع التي انخرط فيها المجلس الجماعي المنتخب بتازة يتبين لنا مرة أخرى أنه يبدل جهودا حثيثة لتدبير قضايا الشأن العام المحلي باعتماد بعض مبادئ الحكامة الترابية من شراكة وتعاون وانفتاح، وهذا لا يعني أنه حقق

النجاح الكلي في تدبير القضايا المشار إليها سابقا، بل يجب عليه بدل المزيد من الجهد والإبداع في التدبير المحلي لمدينة تازة العريقة.

2.العمل على تدبير وتوفير التجهيزات الأساسية بمدينة تازة "الماء والكهرباء نموذجا"

1.2. تدبير قطاع الماء الشروب

لقد تم تفويت تسيير قطاع الماء من طرف المجلس الجماعي لتازة بعد مصادقة المنتخبين الجماعيين على القرار، إلى الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بتازة، وكان الهدف من هذا التفويت هو الرفع من جودة التدبير المحلي لقطاع الماء بتازة، عبر آليات وأساليب حديثة في التدبير والتسيير تتماشى مع فلسفة الحكامة الترابية.

إلا أن تفويض المجلس الجماعي المنتخب لجزء من اختصاصه إلى هذه الوكالة لا يعني إعفاءه من مسؤولياته في ضمان التسيير الجيد لهذا القطاع الحيوي بالنسبة للساكنة المحلية بتازة. بل مسؤوليته تبقى قائمة كما سنبرز لاحقا، إلا أن مسألة التفويض تدخل ضمن استراتيجيات الشراكة والتعاون والانفتاح التي تعتبر من أهم أسس بناء الحكامة الترابية في التدبير المحلي.

وفيما يخص الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بتازة فقد تم إحداثها بناء على مداولات المنتخبين داخل المجلس الجماعي للمدينة بتاريخ 1 أكتوبر 1978، طبقا للظهير رقم 1.59.315 بتاريخ 28 ذي الحجة 1379 الموافق لـ 23 يوليوز 1960 المتعلق بالتنظيم الجماعي وبقرار من وزير الداخلية رقم 3878 الصادر بتاريخ 14 أكتوبر 1978 (www.radee-ta.ma.(2017 ،

وتسيير الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بتازة خاضع لسلطة مجلس إداري يتكون من ستة أعضاء على الأقل و 12 عضوا على الأكثر، حيث يتم تعيين ثلث المجلس من طرف وزير الداخلية، أما الباقي فيتكون من المنتخبين الجماعيين الذين يعينهم المجلس الجماعي، بمعنى أن المنتخب الجماعي حاضر في تدبير قطاعي الماء والكهرباء من خلال الوكالة المستقلة بتازة، كما يحدث لدى هذا المجلس لجنة إدارية تشرف على تدبير الوكالة يترأسها مدير الوكالة ويساعده طاقم إداري وتقني مكون من مهندسين تقنيين وأعوان (www.radee-ta.ma.(2017 ،

وتخضع الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء لمراقبة ثلاث جهات أساسية، الأولى هي الجماعة الترابية لمدينة تازة باعتبارها المفوض للوكالة، وهي تتمتع بصفة دائمة بجميع صلاحيات المراقبة والتتبع من خلال تفحص المستندات، وكذلك الزيارات الميدانية لمقر الوكالة وكل المنشآت التابعة لها سواء الإدارية أو التقنية للتأكد من حسن سير وتدبير المرفق المفوض وحسن تنفيذ شروط عقد التفويض. الثانية هي وزارة الداخلية بحكم وصايتها على الجماعات الترابية، تتولى المراقبة لبعض عمليات

التدبير وفق للمرسوم رقم 2.64.394 المتعلق بالوكالات الجماعية. والثالثة وزارة المالية التي تمارس الرقابة المالية للدولة وفقا للقانون رقم 00.69 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على الشركات العمومية وهيئات أخرى (www.radee-ta.ma.(2017 ،

وقد حققت الوكالة المستقلة للماء والكهرباء بتازة مجموعة من المنجزات الهامة التي رفعت من جودة الخدمات المقدمة للساكنة المحلية والجدول الآتي يبرز لنا هذه المنجزات وأهميتها من خلال بيان حجم الاستثمارات التي رصدتها الوكالة في مختلف التدخلات التي همت المجال المحلي لتازة.

الجدول 4: جدول منجزات الوكالة المستقلة للماء والكهرباء بمليون درهم

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
البنيات التحتية	7,34	3,59	3,59	2,33	3,63
التوزيع	5,52	3,56	6,13	6,25	8,66
وسائل الاستغلال	2,31	2,53	1,10	0,77	1,05
أشغال بالمساهمة	3,60	1,75	1,30	0,85	1,25
المجموع	18.77	11,43	12,12	10,20	14,59
المجموع	مليون درهم67,11				

الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمدينة تازة 2016

لقد كان المجلس الجماعي المنتخب بمدينة تازة حاضرا من خلال مساهمة الجماعة الترابية ب 4.5 مليون أي ما يعادل 15% من تكلفة إنجاز هذا المشروع الطموح الذي يهدف إلى تحسين جودة خدمات قطاع الماء للعديد من الساكنة المحلية، فمشاركة المجلس الجماعي في مثل هذه المشاريع يبرز جهوده في التدبير المحلي لشؤون الساكنة، كما أن التعاون والانفتاح في هكذا مشاريع يعتبر من صميم آليات تعزيز الحكامة المحلية بمدينة تازة، فالشراكة والتعاون تبقى المدخل الضروري للنجاح في التدبير المحلي لمختلف حاجيات الساكنة.

ومن هذا يتجلى أن المجلس الجماعي بتازة له فرص قانونية وتقنية كي يتدخل للوصول إلى أحسن تدبير خدمات قطاع الماء، خاصة وأنه بإمكان المجلس الجماعي استدعاء ممثل للوكالة من أجل مساءلته عن سير تدبير قطاع الماء، كما تبين أن المجلس يحاول جاهدا النجاح في تدبير الماء من خلال الشراكات التي يعقدها والتدخلات الميدانية بمعية الشركاء.

2.2 تدبير قطاع الكهرباء:

تتوفر تازة على شبكة توزيع الكهرباء يصل طولها إلى 1066 كلم، من الخطوط الهوائية المعلقة بالأعمدة، و55 كلم من الخطوط التحت أرضية (sous terrain)، تغطي مجموع الأحياء السكنية بتازة، وهي تتوفر كذلك على 635 مركز تحويل كهربائي من الجهد المتوسط، ومركز تحويل كهربائي واحد من الجهد العالي.

وقد وصل عدد المستفيدين من الكهرباء بمدينة تازة إلى 46029 مستفيدا، يندرجون ضمن الجهد المنخفض بعدد يصل إلى 45933، والباقي أي 96 مستفيدا هم ضمن الجهد المتوسط، أما استهلاك الطاقة هذه السنة من طرف هؤلاء المستفيدين فقد وصلت أكثر من 1197 كيلوواط /ساعة مقابل 4927 كيلوواط/ساعة للجهد المتوسط (المكتب الوطني للكهرباء والماء 2016).

–فرع تازة–وهو ONEEوالجهة الأولى المخول لها تدبير قطاع الكهرباء بتازة هي المكتب الوطني للكهرباء والماء مكتب تابع للمكتب الجهوي الموجود بفاس، هدفه الأساسي العمل على إيصال الكهرباء إلى كل المناطق الموجودة تحت نفوذ ترابه، مع مراقبة احترام التدابير التشريعية والقانونية وسير مختلف المشاريع المنتجة للكهرباء بتازة، مع تتبع صيانة وأمان هذه المشاريع.

أما دور المجلس الجماعي المنتخب بتازة، في تدبير قطاع الكهرباء تجلى أساسا في الإشراف على الإنارة العمومية بالمدينة الخاضعة مباشرة للتدبير من طرف المصالح التقنية التابعة لجماعة تازة، حيث أن المجلس المنتخب يوفر لها سنويا ميزانية هامة من أجل الإصلاح والصيانة وضمن الكهرباء المستهلك عن طريق الإنارة العمومية، وتجدر الإشارة أن المدينة تتوفر على 7200 عمود كهربائي توفر الإنارة العمومية لحوالي 98٪ من المجال الحضري بتازة. كما أن المصلحة المكلفة بقطاع الإنارة العمومية بجماعة تازة، عالجت أزيد من 770 شكاية واردة على الجماعة الترابية وغالبها يتمحور حول مشكل إصلاح المصابيح والأعمدة، وإضافة نقط إضاءة أخرى على مستوى الأحياء السكنية.

وأيضا يعتبر المجلس الجماعي لتازة الشريك الأساسي والفعال للمكتب الوطني للكهرباء والماء بتازة، انجاز عدة مشاريع هامة تستهدف تقوية خدمات الكهرباء الموجهة للساكنة، كما هو الشأن بالنسبة "لمشروع تقوية وتوسيع شبكة التوزيع الكهربائية من أجل تهيئة الأحياء الناقصة التجهيز بجماعة تازة" الذي يهدف إلى تزويد العديد من الأحياء بالكهرباء

بمدينة تازة. حيث قام المجلس الجماعي بوضع جميع العقارات الضرورية مجانا تحت تصرف المكتب الوطني للكهرباء والماء لإنشاء مراكز التحويل وتمرير الشبكة الكهربائية، خدمة للساكنة وتلبية لحاجياتهم الكهربائية. وتبقى الجماعة الترابية تازة المساند الأول للمكتب الوطني للكهرباء والماء داخل المدينة، باستثناء القطاع الخاص الذي غالبا ما يقترح شركات للاستثمار مع المكتب، وهذا يبرز الدور الهام للمجلس المنتخب بتازة في تدبير هذا القطاع الاستراتيجي.

عموما رغم المجهودات الكبيرة التي يبذلها المجلس الجماعي المنتخب بتازة للرفع من جودة خدمات قطاعي الماء والكهرباء من خلال الاقتراح والمشاركة والتدبير المفوض والتمويل التي تعتبر من أهم مداخل إرساء الحكامة الترابية في التدبير المحلي، وجب على المنتخبين العمل أكثر على التفكير في حلول ومشاريع لتحسين القطاعين، خاصة فيما يتعلق بالتكلفة وارتفاع قيمة الفواتير التي تعاني منها الساكنة المحلية بتازة.

3. مشاركة المجلس الجماعي في توسيع الخدمات الاجتماعية في ميدان التعليم والصحة

ظل المجلس الجماعي بمدينة تازة شريكا استراتيجيا لكل الجهات المعنية بتدبير القطاع الاجتماعي بالمدينة، خاصة في ميدان التعليم والصحة، وذلك من خلال المشاركة في معظم الشراكات والاتفاقيات والبرامج الخاصة بتطوير قطاعي التعليم والصحة بتازة، على أساس أن الانفتاح على مختلف الهيئات المعنية بالقطاعات الحكومية يعتبر من صميم تعزيز الحكامة الترابية في التدبير المحلي من طرف المجلس المنتخب.

1.3. المشاركة في توسيع خدمات قطاع التعليم

مدينة تازة أصبحت تتوفر على بنية تعليمية هامة جدا بفعل جهود المديرية الإقليمية للتعليم بتازة، وتعاونها الفعال مع المجلس الجماعي وباقي المتدخلين، فقد وصل عدد مؤسسات التعليم الابتدائي إلى حوالي 33 مؤسسة تعليمية، توفر لها حوالي 365 حجرة دراسية، تعمل على استقبال أزيد من 11457 متعلم سنويا (المديرية الإقليمية للتعليم، 2016)، حيث أن هذه البنية التربوية للتعليم الابتدائي ساهمت في تغطية شبه كاملة لمختلف الأحياء السكنية لمدينة تازة.

وفيما يتعلق بالتعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي، انخرط المجلس الجماعي لتازة في العمل على المساهمة في توفير الوعاء العقاري للعديد من مشاريع توسيع البنية التربوية بالمدينة، إلى جانب شركائه والمتدخلين في تدبير قطاع التعليم، حتى أصبحت المدينة تتوفر على بنية تعليمية هامة جدا، كما يوضح الجدول الآتي ذلك:

الجدول5: جدول البنية التربوية لمؤسسات التعليم الثانوي بصنفيه

	عدد المؤسسات	عدد الحجرات	الطاقة الاستيعابية
التعليم الإعدادي	12 إعدادية	273	9546
التعليم الثانوي	09 ثانويات	234	8079

المديرية الإقليمية للتعليم 2016

فالجدول يبين أن تطور قطاع التعليم بتازة أصبح يسير نحو الأفضل، فهي تتوفر على 12 مؤسسة إعدادية توفر 273 حجرة دراسية، وتستقبل أزيد من 9546 متعلم سنويا، وأيضا تسع ثانويات تأهيلية توفر 234 حجر دراسية تستقبل أزيد من 8079.

والمدينة أيضا تتوفر على مؤسسات تعليمة لمتابعة الدراسة بعد البكالوريا متمثلة في الكلية المتعددة التخصصات، وثانوية تضم الأقسام التحضيرية، وكذلك تخصص مفتوح بالثانوية التقنية لنيل دبلوم التقني العالي. زيادة على مؤسسات التكوين المهني المتمثل في معهد التكنولوجيا التطبيقية الذي يعمل على تخريج العديد من الشباب المؤهلين مهنيا في مجموعة من التخصصات، بالإضافة إلى مركز جهوي لمهن التربية والتكوين، وملحقة تابعة له لتكوين هيئة التدريس وأطر الإدارة التربوية.

ومن أجل تحسين جودة خدمات قطاع التعليم بالمدينة، فقد انخرط المجلس الجماعي المنتخب بشكل فعال في مشروع طموح لتأهيل القطاع من خلال مجموعة من التدخلات كما يبين الجدول الآتي ذلك:

الجدول 6: بطاقة تقنية لمشروع تأهيل قطاع التعليم

اسم المشروع	تأهيل وتهيئة المؤسسات التعليمية
عدد التدخلات	22 تدخل
محتوى التدخلات	– بناء ثلاث ثانويات تأهيلية – بناء ثلاث ثانويات إعدادية – بناء مدرسة وتوسيع مدرستين – إحداث مركز التفتح الأدبي والفني بالمنتدى التربوي – إصلاح المرافق المتضررة لإعدادية ومدرستين.

الأهداف	الرفع من مستوى البنيات التعليمية
الكلفة التقديرية	101,000.000 درهم
الشركاء المتدخلون	الجماعة الترابية تازة– عمالة إقليم تازة – الوكالة الحضرية لتازة – وزارة التربية الوطنية.

الجماعة الترابية لمدينة تازة (2016)

الصورة 2: التوزيع المجالي للتدخلات في قطاع التعليم بمدينة تازة

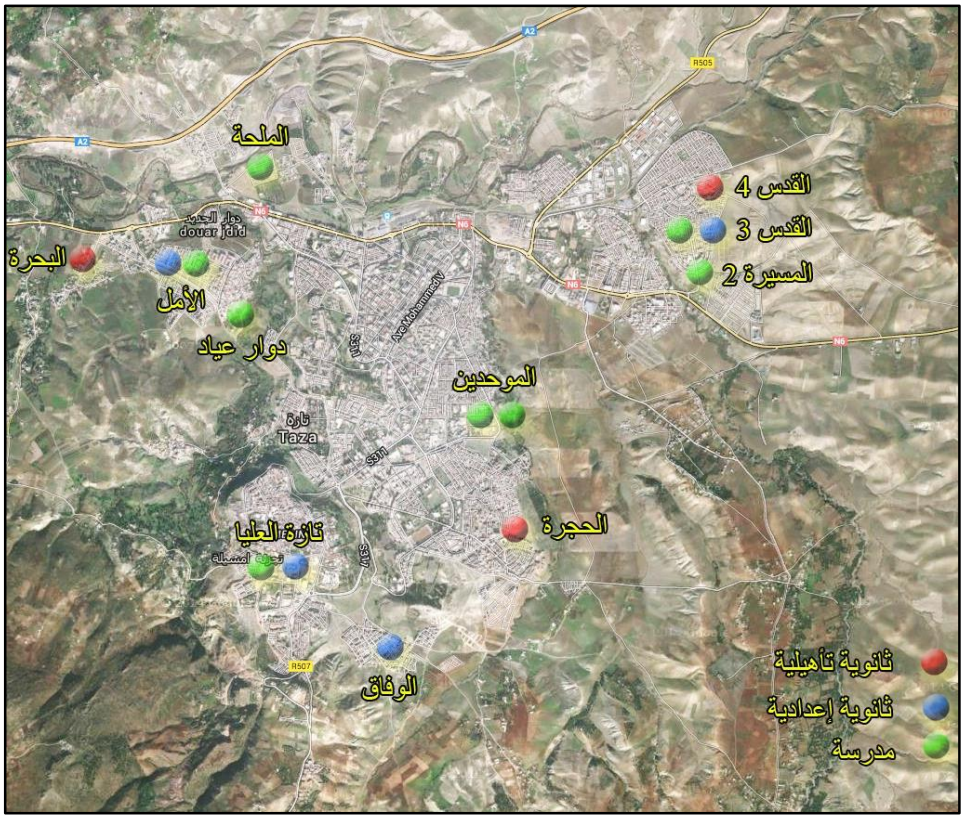

الجماعة الترابية لمدينة تازة 2016

الجدول (6) والصورة (2) تبرزان حضور المجلس الجماعي المنتخب في قضايا تطوير وتدبير قطاع التعليم بالمدينة باعتباره أحد أهم القطاعات الاجتماعية التي تمس الساكنة مباشرة، ومشاركة المجلس المنتخب في مثل هذه المشاريع يبرز اشتغاله بأحد ركائز الحكامة الترابية وهو المقاربة التشاركية التي تقوم على الانفتاح والتعاون والتواصل في تدبير قضايا الشأن المحلي بمدينة تازة.

2.3 إسهام المجلس الجماعي في تحسين خدمات قطاع الصحة بالمدينة

"أما بالنسبة للمرافق الصحية فالأمر يزداد سوءا في ظل تواجد محتشم لبضع مؤسسات صحية لا يتجاوز عددها السبعة بكامل المجال الحضري لتازة، مستشفيات، وخمس مستوصفات الأحياء، ما يقارب 20000 مواطن لكل مؤسسة، وهذا ما يشكل ضغطا كبيرا على هذه المؤسسات، حيث تذهب معها كرامة المواطنين، فتلجأ الأسر الميسورة إلى العيادات الخاصة المرتفعة التكلفة، بينما الأسر المعوزة تنتظر دورها في طوابير تذهب معها كرامتهم" (عبد السلام الأشهب 2011).

فوضع قطاع الصحة متأزم جدا يعاني من عدة اختلالات ومشاكل أهمها ضعف المؤسسات الصحية وقلة الأطر الصحية، وما تم تسجيلها خلال انجاز هذا البحث هو ضعف تدخل المجلس الجماعي المنتخب في قطاع الصحة لتطويره، سواء تعلق بالمجلس السابق للولاية الجماعية 2016/2011، أو المجلس المنتخب الحالي 2021/2016، باستثناء بعض التدخلات التي قام بها المجلس المنتخب الحالي حسب مشاركته في برنامج عمل اللجنة المحلية للتنمية البشرية لسنة 2016، حيث يمكن وصفها بالبسيطة، أملا أن ترقى هذه التدخلات إلى مستويات أفضل، وهي اقتناء جهاز الكشف للمركز الصحي بيت غلام وتهيئة المركز الصحي الوحدة.

كما أن معدل التأطير الطبي الذي تقدمه المراكز الصحية يعرف تفاوتا واضحا بين المراكز الصحية، إذ يسجل أعلى معدل بمركز بين جرادي بطبيب واحد لكل 5636 ساكن، والمعدل الثاني تم تسجيله في المركز الصحي لباب الزيتونة بطبيب لكل 6257 ساكن، بينما تم تسجيل أضعف معدل بمركز الوحدة بطبيب واحد لكل 23620 ساكن (المندوبية الإقليمية للصحة بتازة 2016).

وهذا يوضح غياب التوازن بين المراكز الصحية في ما يخص عدد الساكنة المستفيدة من كل مركز، مما يطرح إشكالية المساواة بين ساكنة المدينة في ما يتعلق بالتأطير الصحي والاستفادة من الخدمات الصحية، الشيء الذي يبرز ضعف حكامة تدبير قطاع الصحة بالمدينة، والخريطة الآتية توضح غياب عدالة مجالية في توزيع المراكز الصحية في علاقتها بتقديم التأطير الطبي الساكنة من حيث الخدمات الصحية الأساسية كالتلقيح والاستشارة الطبية ومتابعة الحمل وغيرها.

وهذا ما يستوجب تدخل المجلس الجماعي للرفع من جودة خدمات قطاع الصحة بتازة، والبحث عن شراكات متميزة من شأنها تحسين هذا القطاع، خاصة مع وزارة الصحة ممثلة في المندوبية الإقليمية للصحة بتازة، ومع الجمعيات الفاعلة في قضايا الطب، وحتى الهيئات المهنية الصحية، وحتى المنظمات الدولية العاملة في مجال التطبيب، للبحث في حلول لتحسين جودة الخدمات الطبية وتقريبها من المواطن عبر تغطية المجال الحضري لتازة، وفي نفس السياق، وللتخفيف من حدة المشاكل التي يعاني منها قطاع الصحة بتازة، وشعورا منه بمسؤولية تحسين الخدمات الصحية، فقد تعاقد المجلس

المنتخب بتازة مع مجموعة من الأطراف على مشروع كبير جدا سيحسن وضعية القطاع بالمدينة وهو كما يبينه الجدول الآتي ذلك:

الجدول 7: جدول تدخلات المجلس الجماعي لتأهيل القطاع الصحي بالمدينة

اسم المشروع	**تأهيل المؤسسات الاستشفائية**
عدد التدخلات	13
محتوى التدخلات	-تأهيل المستشفى الإقليمي ابن باجة وتجهيزه -إعادة تهيئة مختبر التشخيص الوبائي -تهيئة قسم الولادة -بناء 3 مراكز صحية وتأهيل مراكز موجودة
الأهداف	تحسين جودة الخدمات الصحية
التكلفة التقديرية	31.038.193
الشركاء	وزارة الصحة

برنامج التنمية الحضرية والمستدامة لمدينة تازة 2016-2021

تدخلات هذا المشروع من شأنها تحسين وضعية الخدمات الصحية بالمدينة يشكل هام جدا، وهذا ما يستوجب تدخل المنتخبين في تسريع وتيرة تنفيذه من خلال التتبع والتقييم للتدخلات، ومواكبة انجاز مراحل المشروع، وتداوله في اجتماعات المجلس، تحقيقا للحكامة الترابية في تدبير هذا القطاع الحساس جدا.

4. التدبير المباشر لبعض المرافق العمومية "سوق الجملة للخضر والفواكه نموذجا":

من اختصاصات المجلس الجماعي السهر على التدبير المباشر لمجموعة من المرافق العمومية الهامة بالمدينة، والتي تقع تحت مسؤوليته، سواء كانت هذه المرافق اقتصادية، اجتماعية، ثقافية ورياضية، ولمعرفة هذا التدبير سنتناول كنموذج "تدبير سوق الجملة للخضر والفواكه". فمدينة تازة تتوفر على سوق الجملة للخضر والفواكه تبلغ مساحته الإجمالية 5760م2، تتوسطه باحة تستغل في تفريغ وعرض السلع من طرف بعض التجار، كما يضم السوق عدة مرافق أخرى، كمكتب إدارة

السوق، وفضاء يستغل كمستودع للصناديق الفارغة وموقف للشاحنات المحملة بالبضائع، زيادة على مقهى عند المدخل الرئيسي للسوق تشتغل من طرف التجار.

وهذا السوق خضع للتدبير المباشر من طرف الجماعة الترابية لتازة، وقد أنشئ وفقا للقرار البلدي رقم 21 الصادر بتاريخ 29 فبراير 1982 كما تم تحيينه وتعديله. وتنظيم وتسير السوق يتم وفقا لعدة نصوص قانونية وظهائر شريفة، من خلال قرارات رئيس المجلس الجماعي لمدينة تازة، الذي يشرف على وضع نظام داخلي للسوق، بهدف توضيح قواعد ضبط وتسيير السوق، وإخضاع كل مرتفقيه إلى احترام هذه القواعد والمقتضيات.

وسوق الجملة للخضر والفواكه له بعد اجتماعي متمثل في توفير فرص عديدة للشغل فيما يتعلق بالتجارة، وأيضا يتجلى في تأمين الحاجيات الضرورية للساكنة من خضر وفواكه، وله بعد تنموي اقتصادي يتمثل في توفير مداخيل مالية هامة للجماعة الترابية والتي قد تتجاوز أحيانا 4 ملايين درهم (جماعة تازة 2017)، يمكن أن تستثمرها في تدبير عدة قطاعات اجتماعية خاصة بالساكنة المحلية.

ورغم هذه الأهمية التي يضطلع بها السوق، فهو يعاني من عدة مشاكل لا على مستوى التجهيزات والبنية التحتية، ولا على مستوى التسيير والتنظيم، مما يتطلب التفكير في حلول ومقترحات جدية من طرف المنتخبين أعضاء المجلس الجماعي لتجاوز هذه التحديات، والتي نذكر منها غياب الميزان العمومي الذي يسهل ضبط أوازن السلع الواردة، وضيق مساحة السوق ما يسبب الازدحام والفوضى، وأيضا إغفال مراقبة الخضر والفواكه الواردة على السوق والاكتفاء بتسجيل الشاحنات والسيارات الداخلة للسوق، مع اعتماد أوزان تقديرية غير مضبوطة عند تحددي رسوم البيع في ظل عدم وجود ميزان عمومي مراقب.

وفي إطار تجاوز هذه الاختلالات وتأهيل سوق الجملة للفواكه والخضر، فقد تم اقتراح مشروع بناء سوق جديد لمواصفات حديثة تلبي حاجيات المدينة ويستجيب لمعايير التنمية الحضرية. وقد صادق عليه المجلس الجماعي من أجل تشييده لأجل تقوية الدينامية التجارية بالمدينة وإحداث المزيد من فرص الشغل، وتشجيع التجار على الاستثمار في التجارة الداخلية الخاصة بالخضر والفواكه، حيث اعتبر المجلس الجماعي المنتخب لتازة الشريك الأساسي والأول لإنجاح المشروع إلى جانب المديرية العامة للجماعات الترابية، حيث قدرت تكلفة المشروع في 10.000.00 درهم.

الخاتمة:

من خلال تحليل تدخلات المجلس الجماعي في التدبير الحضري لبعض قضايا الشأن المحلي بمدينة تازة، يتبين لنا أن المجلس الجماعي بأعضائه له دورا استراتيجيا في تدبير قضايا الشأن العام المحلي سواء اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، بل لهم

المسؤولية الكاملة والصلاحيات الواسعة للنجاح في ذلك، وفعلا قد تبين أن المجلس الجماعي بمدينة تازة قام بأدوار مهمة جدا في تدبير الشأن العام المحلي، كما أنه في كثير من التدخلات استند للعديد من مبادئ الحكامة الترابية كالشراكة والتعاون والانفتاح والمساهمة في التمويل والتنفيذ وتحديد احتياجات المدينة.

إلا أن الملاحظ هو طغيان الطابع المحلي البسيط في تدخلات المجلس الجماعي، مثل المساهمة في تقديم خدمات التعليم والصحة، وجمع النفايات المنزلية وبعض تدخلات التهيئة المجالية، حيث لم ترق هذه التدخلات للمشاريع الكبرى المهيكلة مثل تنفيذ مخططات الحفاظ على الطاقة العمومية في ظل التغيرات المناخية، وكذا استثمار النفايات في إنتاج بعضها، علاوة على بناء مشروع ترابي قادر على تحقيق المنافسة الجهوية وتحسين قابلية التشغيل وجاذبية الاستثمارات الكبرى، الأمر الذي يستدعي التفكير الجماعي والتنسيق الترابي بين مختلف المتدخلين لتحقيق تدبير حضري مستدام يستجيب لتطلعات الساكنة.

قائمة المراجع

- عبد السلام الأشهب، 2011، الدينامية الحضرية وإشكالية التهيئة "قطاع التعمير" بالمدن المتوسطة، حالة تازة، رسالة لنسل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة.
- عبد الواحد بوبرية وآخرون، 2014، تازة: المجال المجتمع والتاريخ، أبحاث ودراسات، كتاب جماعي، منشورات شعبة التاريخ والجغرافية، الكلية المتعددة التخصصات، تازة، مطبعة imagerie Pub Néon FES، المغرب.
- المندوبية السامية للتخطيط، 2014، الإحصاء العام للسكن والسكنى بالمغرب.
- الجماعة الترابية لمدينة تازة، 2016، برنامج التنمية الحضرية والمستدامة لمدينة تازة 2016-2021.
- الجماعة الترابية تازة، 2017، تقرير مصلحة النظافة حول تدبير النفايات.
- المديرية الإقليمية للتعليم بتازة ،2016، دليل المؤسسات التعليمية بتراب إقليم تازة.
- الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بتازة، 2016، التقرير السنوي.
- www.radee-ta.ma.

النمو الحضري السريع والعشوائي وأثره على بنيات الاستقبال، حالة مدينة تاوريرت (شمال شرق المغرب)

Rapid and indiscriminate urban growth and its impact on childcare facilities, the case of Taourirt (North-East Morocco)

الباحث: اعميرو عبد اللطيف الأستاذة الباحثة: بن ربيعة خديجة

بنية البحث الجيوماتية وتدبير التراب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول-وجدة

abdelatif.amirou@ump.ac.ma / kh_benrbia@yahoo.fr

ملخص

يخضع إنتاج المجال الحضري إلى آليتين: آليات فوقية يتم تنزيلها بشكل عمودي، صادرة من المركز، وهي متمثلة في القرارات السياسية، والمشاريع، وغير ذلك، ثم آليات سفلى وهي العوامل المميزة للمحلي، سواء أكانت طبيعية كالموضع والطوبوغرافية، أم بشرية كالنمو الديموغرافي، أم سياسية وتنظيمية، مثل مكانة المدينة السياسية، والعوامل الاقتصادية، ومحاور المواصلات. وفي غياب تخطيط مسبق أدت هذه العوامل إلى إنتاج مجال حضري عشوائي يعاني من عدة إكراهات وخاصة نقص البنيات التحتية، مما يفرض ضرورة التأهيل الحضري.

يهدف هذا البحث إلى تتبع النمو الحضري لمدينة تاوريرت، والعوامل المتحكمة في نموها، ثم بيان أثر النمو السريع والعشوائي للمدينة على توفير بنيات الاستقبال، وذلك باعتماد مقاربة تاريخية ومجالية.

الكلمات المفاتيح: تاوريرت – النمو الحضري – آليات انتاج المجال الحضري – بنيات الاستقبال – التأهيل الحضري

Abstract

Urban production is subject to two mechanisms, super-mechanisms that are vertically imposed, issued from the Center, represented by political decisions, projects, etc., and then lower mechanisms, which are factors characteristic of the local, whether natural, such as position and topography, or human as population growth, or political and organizational, such as the political status of the city, economic factors and transportation centers. In the absence of prior planning, these factors have led to the production of a haphazard urban area suffering from several constraints, including lack of infrastructure, which imposes the need for urban rehabilitation.

This research aims to track the urban growth of Taourirt, the factors governing its growth, and then demonstrate the impact of the city's rapid and indiscriminate growth on the provision of facilities. By adopting a historical and spatial approach.

Keywords : Taourirt - Urban growth - Urban production mechanisms - Reception structures - Urban rehabilitation**.**

مقدمة

يتحكم في التوسع الحضري آليات فوقية ونقصد بها مختلف تدخلات الدولة، بما في ذلك التدخلات التي تقوم بها أجهزتها على المستوى الجهوي والمحلي، وآليات تحتية ونقصد بها مختلف العوامل المميزة للمحلي مثل النمو السكاني، وطبيعة الأنظمة العقارية، إضافة إلى عوامل أخرى مثل الموقع والموضع، ووسائل المواصلات، والعوامل الاقتصادية.

1- أهمية الموضوع

تكمن أهمية موضوع النمو الحضري السريع والعشوائي وتأثيره على البنيات التحتية، أولا، في اعتبار النمو الديموغرافي السريع أحد أهم المشاكل التي تؤرق الدول والمهتمين في بلدان العالم الثالث. ثانيا، في كون بنيات الاستقبال أحد أبرز المشاكل التي ترافق التوسع العشوائي وتؤثر مباشرة على قاطني المجال الحضري. ثالثا، في أصالة الموضوع وجدته وذلك نظرا للدينامية التي يتميز بها موضوع النمو الديمغرافي في علاقته ببنيات الاستقبال.

2- أهداف الموضوع

يهدف موضوع الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف لعل أبرزها:

- تحديد الآليات والعوامل المساهمة في التوسع الحضري السريع والعشوائي لمدينة تاوريرت؛

- تتبع مراحل النمو الحضري لمدينة تاوريرت؛
- استخلاص أثر النمو السريع والعشوائي على بنيات الاستقبال؛
- دراسة توزيع، ونطاق تأثير، ونجاعة بنيات الاستقبال بمدينة تاوريرت.

3- الإشكالية

شهدت مدن العالم الثالث بصفة عامة نمو حضري سريع ناتج بالأساس عن الأزمة التي تعيشها البوادي، وقد حضيت المدن الكبرى بالعديد من الدراسات، فيما ظلت المدن الصغرى والمتوسطة دون اهتمام، وفي هذا السياق جاء اهتمامنا بموضوع النمو الحضري السريع والعشوائي وتأثيره على بنيات الاستقبال في مدينة تاوريرت شمال شرق المغرب، وللوقوف على أهمية الموضوع، سنتناول بالدراسة الإشكالية الرئيسية من خلال تحديد الآليات والعوامل المسؤولة عن التوسع الحضري بمدينة تاوريرت، وتتبع مراحل التوسع الحضري لمدينة تاوريرت، ثم استخلاص أثر النمو السريع والعشوائي على بنيات الاستقبال، وذلك من خلال دراسة توزيعها المجالي، ونطاق تأثيرها، ونجاعة الموجود منها في أداء الوظيفة المنوطة به.

4- المنهج المستخدم

للإحاطة بإشكالية البحث تم اعتماد المقاربة الجغرافية التي تقوم على تتبع التحولات خاصة المجالية باعتماد التحليلين الأفقي والعمودي [1]، وبذلك تتأسس هذه الدراسة على عمل ميداني محض، فقد اعتمدنا في جمع المعطيات على عمليتي الملاحظة والجرد الميدانيين، إضافة إلى المقابلات مع الساكنة، وتوج العمل الميداني بأخذ صور لعناصر الظاهرة المدروسة. كما تم الاتصال بالعديد من المصالح الإدارية التي لها علاقة بالموضوع المدروس للحصول على بعض المعطيات المتممة للعمل الميداني. أما في تحرير المقالة فقد تم الاعتماد على منهجية "IMRaD" نظرا للمكانية التي أصبحت تحظى بها في الأوساط العلمية.

5- تقديم النتائج ومناقشتها

[1]- محمد الزبير، 2015. الدينامية الحضرية والتنمية المجالية بمدينة بني ملال، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني- الدار البيضاء. 2015

5-1 آليات وعوامل النمو الحضري بتاوريرت

تتحكم في إنتاج المجال الحضري آليات فوقية، تمثل مختلف التدخلات التي تقوم بها الدولة والمؤسسات التابعة لها، ثم آليات تحتية تتمثل في العوامل المميزة للمجال المحلي.

5-1-1 دور تدخلات الدولة في إنتاج المجال الحضري

تمثل تدخلات الدولة الآليات الفوقية، حيث تتدخل بمختلف أجهزتها. فعلى المستوى المركزي قامت بإصدار عدة قوانين من أبرزها قانون التعمير 90.12 لسنة 1992 ومدونة التعمير، وقانون 25.90، كما وضعت بنيات جديدة مثل الوكالات الحضرية ومفتشيات التعمير [2]. على المستوى المحلي تعمل عدة مؤسسات على تنزيل سياسة الدولة في مجال التعمير من قبيل الجماعات المحلية التي تلعب دورا استشاريا في إعداد وتنفيذ وثائق التعمير، وفي مجال الأبنية تقوم بدور محوري حيث تتحكم في التوسع العمراني من خلال عملية التجزيء، ورخصتي البناء والسكن. تنضاف إلى الجماعات المحلية، الوكالات الحضرية التي تأسست في إطار تدعيم اللامركزية الإدارية في مجال التعمير، وهي تقوم بأدوار مهمة وخاصة في مجال التخطيط العمراني من خلال تدخلها في إنجاز وثائق التعمير حيث تقوم بدراسات متعددة التخصصات نظرا للطابع الشمولي والمستقبلي الهادف إلى تنمية المجالات الحضرية والتحكم في نموها، إذا فدور الوكالات الحضرية في مجال إنتاج المجال الحضري هو دور وقائي هدفه الابتعاد عن السقوط في اختلالات مجالية، من المؤسسات الأخرى هناك شركات الإنعاش العقارية، ونخص بالذكر شركة العمران التي لعبت دورا كبيرا في النمو الحضري لتاوريرت من خلال إنجازها لـ 7 تجزئات سكنة الى حد الآن.

5-1-2 تتحكم عدة عوامل في التوسع الحضري لتاوريرت

نقصد بالعوامل الخصوصيات المميزة للمحلي، سواء أكانت طبيعية كالموضع والطوبوغرافية، أم بشرية كالنمو الديموغرافي، أم سياسية وتنظيمية، مثل مكانة المدينة السياسية، والعوامل الاقتصادية، ومحاور المواصلات، إضافة إلى المسألة العقارية.

---

[2]- السرغيني عبد الرحمان، أثر التشريعات في الحد من السكن غير اللائق بمدينة تاوريرت، تاوريرت–واد زا/القصبة التاريخ والمجال والتنمية، ص 164

أ- النمو الديموغرافي

شهد عدد سكان مدينة تاوريرت تطورا مهما حيث انتقل عددهم من حوالي 1652 [3] نسمة سنة 1936 إلى 125 615 [4] نسمة سنة 2020، كما هو موضح في الشكل.1.

شكل 1: تطور عدد سكان تاوريرت بين 1936 و2019

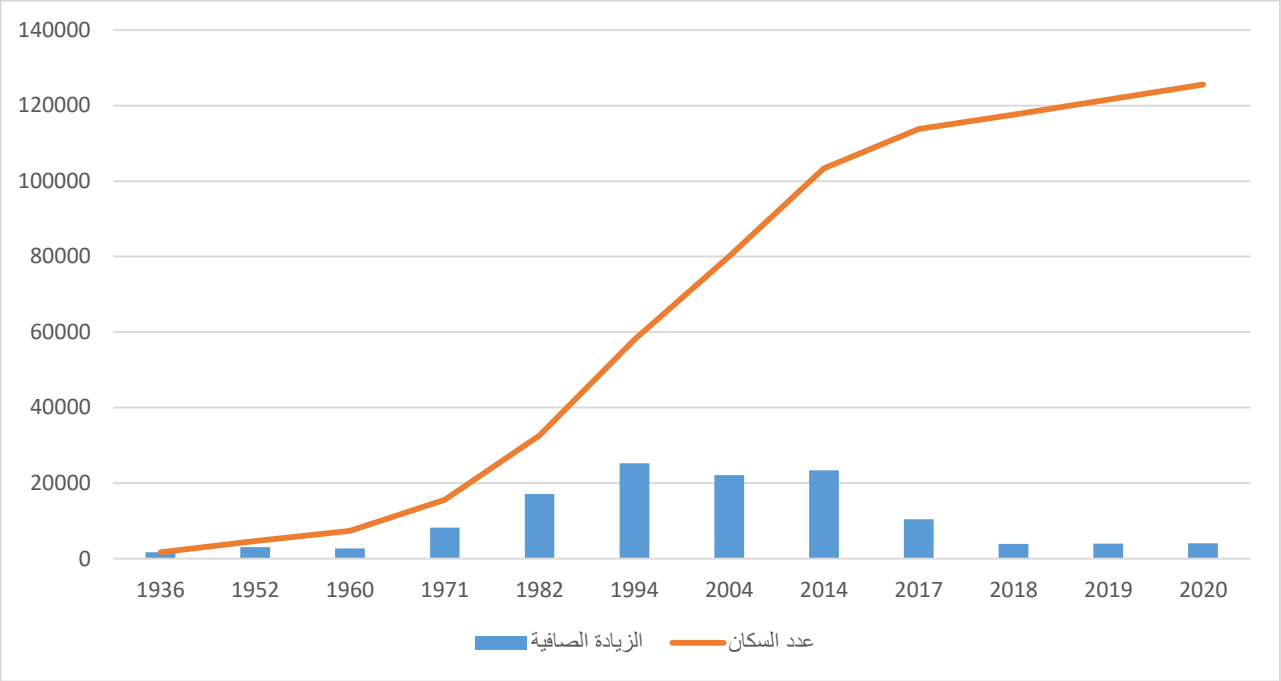

. المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لجهة الشرق، النشرات الإحصائية السنوية لجهة الشرق لسنوات 2017 و2018 و2019 و2020 + عبد العزيز بوعصاب، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والنشر والتوزيع

يتحكم في النمو الديمغرافي عاملان أساسيان هما النمو الطبيعي والهجرة. بالنسبة للنمو الطبيعي فقد ساهم على سبيل المثال بين 2005 و2012، بما يناهز 8942 نسمة، إضافة الى النمو الطبيعي، لعبت الهجرة الريفية الدور الحاسم في مسلسل النمو الحضري، وذلك بفعل عدة عوامل لعل أبرزها ضغط العوامل المناخية وتوالي سنوات الجفاف وضعف الإنتاج نتيجة الظروف المناخية، بالإضافة إلى الكوارث والخسائر في الماشية والزراعة، بحيث انخفض ثمن رأس الغنم الى 20

[3]- عياد مصطفى، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والنشر والتوزيع، مطابع سلا، 1989، ص 2240

[4]- المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لجهة الشرق، النشرة الإحصائية السنوية لجهة الشرق لسنة 2020، ص 14

أو 40 درهم ما بين 1980 و1981، إضافة الى جفاف الأودية ونقط الماء، وتراجع الفرشة المائية، وموسمية الأنشطة الفلاحية [5]، فقر المجالات الريفية من حيث البنى التحتية والخدمات العمومية وخاصة الصحة والتعليم، انتقال عدد من التلاميذ لاستكمال دراستهم بالمدينة سرعان ما ستلتحق بهم أسرهم حيث شكل هؤلاء قناة لنقل الثقافة الحضرية وإغراءاتها [6]. والتزايد السكاني الكبير بالبوادي مما جعلها غير قادرة على تحمل ساكنتها فدفعت بهم الى المدينة التي حظيت بالاهتمام من قبل كل المخططات التي وضعها المغرب، وترقية مدينة تاوريرت الى عاصمة إقليمية سنة 1997. كل هذه العوامل ستعمل على زيادة سريعة لعدد سكان مدينة تاوريرت مقابل تراجع سكان البوادي المجاورة، كما يوضح الجدول.1.

جدول 1: معدل النمو السكاني بإقليم تاوريرت حسب الوسط

الفترة	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع
1982-1971	7,4	0,8	2,8
1994-1982	4,2	-0,3	1,7
2004-1994	2,5	0	1,4
2014-2004	2,3	-0,5	1,2

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لجهة الشرق، النشرة الإحصائية السنوية لجهة الشرق لسنة 2019

ب- الأنظمة العقارية

يتميز النظام العقاري للأراضي بتاوريرت بتنوعه، حيث نجد الأراضي السلالية، التي تأخذ شرعيتها من الأعراف والشريعة الإسلامية، وتاريخيا لم تكن حدود هذه الأراضي واضحة، بل تتوسع وتتقلص بحسب سنوات الجفاف والرخاء، وقوة أو ضعف القبيلة. تنتمي هذه الأراضي إلى قبيلة لكرارمة، وتشكل الأراضي الأكثر انتشارا في مدينة تاوريرت والمساهم الأول في توفير الوعاء العقاري للتوسع الحضري، بل إن كل أنواع التملك الأخرى باستثناء الملك الخاص ناتجة عن عمليات الاسترجاع التي طالت هذه الأراضي. وقد أقيمت فوقها العديد من الأحياء أهمها حي المختار السوسي، وحي اللويسي

[5] - BOUTAYEB Tag, La croissance des petites villes du Maroc oriental steppique, les petit villes et villes moyennes dans le Monde Arabe, Tome I, 110

[6]- الحسين النهراوي، التحولات السوسيو-مجالية والاقتصادية شمال شرق البلاد: تاوريرت نموذجا، ص.ص 105-106

(الرحمة)، وحي لمحاريج، وحي النصر، ودوار لاحونة (حي المجد)، ثم عدد من التجزئات من قبيل تجزئة النسيم، والقدس، والوحدة، والرياض، وتجزئة مولاي علي الشريف، والفداء. أراضي الدولة، تشغل أجزاء من المنطقة الصناعية، والمنطقة التجارية (سوق الأغنام، سوق قطع الغيار)، والحي القديم، والحي الجديد، وحي الشهداء، وتجزئة المسيرة، والسجن المحلي، والمسبح البلدي، ودوار العسكر. أراضي الجيش، تخضع لإدارة الدفاع الوطني، وقد بنيت فوق هذه الأراضي كل من الثكنة العسكرية، في عهد الاستعمار، ودوار المخزن وهو عبارة عن سكن للعسكريين. أراضي الخواص، تنتشر هذه الأراضي على طول واد زا وهي الأجزاء المسقية منه على وجه التحديد. أراضي البلدية، يتشكل منها كل من حي التقدم، وحي السلام، وحي النهضة، إضافة إلى مقر البلدية، والملعب البلدي، ومركز التكوين المهني، وثانوية صلاح الدين الأيوبي، ومحطة الأرصاد الجوية. وتعتبر الأراضي تحت تصرف البلدية نتاج لعمليات الاسترجاع من قبيلة لكرارمة التي قامت بها انطلاقا من سنوات الستينات. حيث تمكنت من استرجاع حوالي 200 هكتار إلى حدود الساعة، الأمر الذي شكل أحد دعائم إنتاج المجال الحضري إلى جانب باقي أشكال الملكية الأخرى. الخريطة.2. تبين الأنظمة العقارية المنتشرة بالمدينة والمجالات المحيطة بها:

شكل 2: الأنظمة العقارية بمدينة تاوريرت والمجالات المحيطة بها

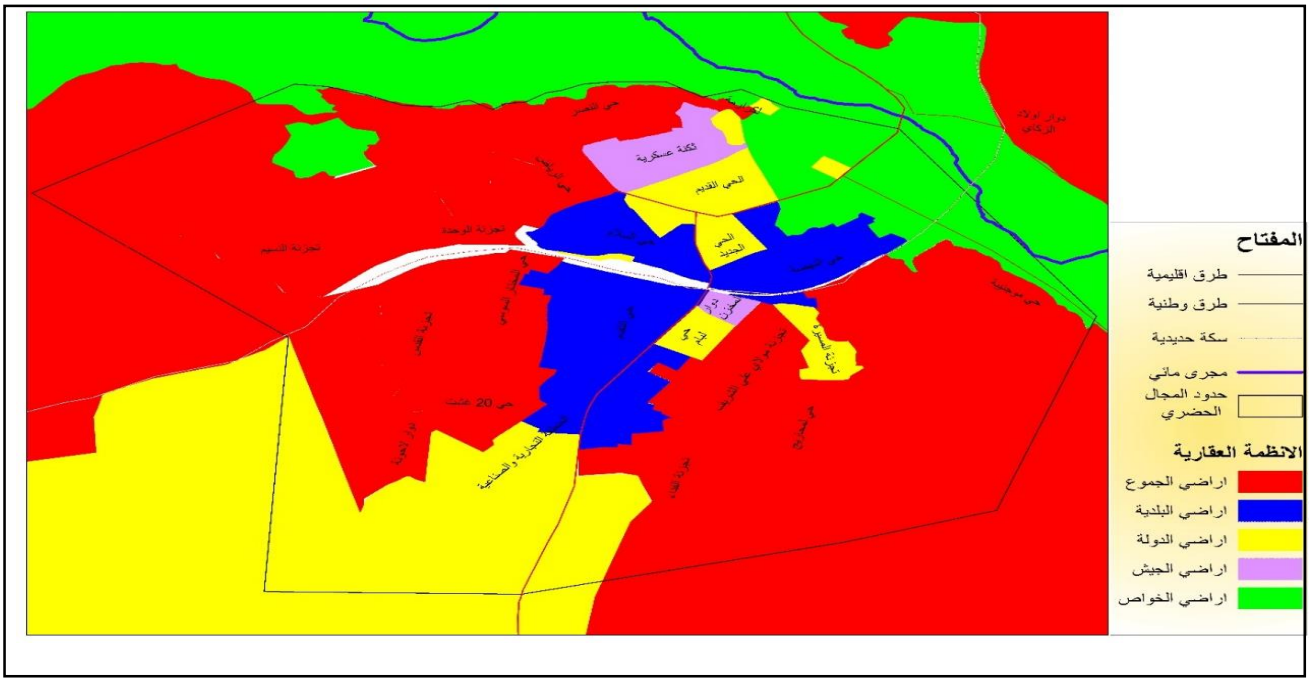

لعبت طبيعة الأنظمة العقارية بمدينة تاوريرت، الدور الحاسم في النمو الحضري، وقد شكلت أراضي الدولة بمساحتها البالغة 77,4 هكتار المنطلق الأول إذ أقيمت فوقها أولى الأحياء في عهد الاستعمار، أهمها الحي القديم والحي الجديد، إلا أن مساهمتها تراجعت لصالح الأراضي المسترجعة من طرف البلدية، التي تمتلك حوالي 200 هكتار من الأراضي، حصلت عليها من طرف الدولة أو استرجعتها من قبيلة لكرارمة المالك التاريخي لهذه الأراضي، وقد شكلت أراضي الجيش مصدرا آخرا للأراضي الحضرية بعد أن تم فتحها في وجه العمليات التعميرية بموجب دورية لوزارة الداخلية بتاريخ 28 نونبر 1995 [7]، وقد أقيمت فوقها كل من الثكنة العسكرية البالغ مساحتها 22 هكتار، والتي تشكل احتياطيا عقاريا مهما إذا ما نقلت إلى خارج المدينة بعد أن طوقتها البنايات من كل الجهات، جزء آخر من هذه الأراضي تم بنائه كمساكن عسكرية شرق الثكنة العسكرية، تبلغ مساحته 8 هكتارات. وتعتبر الأراضي الجماعية الأكثر انتشارا باعتبار المناطق التي أقيمت فوقها المدينة هي أراضي سلالية في الأصل، وقد تم في البداية تملك جزءا منها من طرف المعمر حيث شكلت نتيجة عدم وضوح حدودها محط أطماع الأعيان الذين أخذوا أجزاء مهمة من هذه الأراضي وملكوها، فشكلت منطلقا للتوسع العمراني. وأجزاء أخرى تم استرجاعها من طرف الدولة أو البلدية في الفترة التي تلت الحماية الفرنسية على المدينة، والمشكل هو أن هذه الأراضي تعتبر المحرك الأساسي للتوسع العشوائي للمدينة نتيجة غموضها وسهولة الاستيلاء عليها من طرف الأسر الفقيرة النازحة من البوادي. والشكل.3. يبين أنواع الأنظمة العقارية بالمدار الحضري لتاوريرت.

[7] - CHOUGRANI Belkacem، Les terres collectives et les enjeux de développement urbain : le cas de la ville de Taourirt et sa périphérie, p 28

شكل 3: ملكية الأرض داخل المجال الحضري لتاوريرت

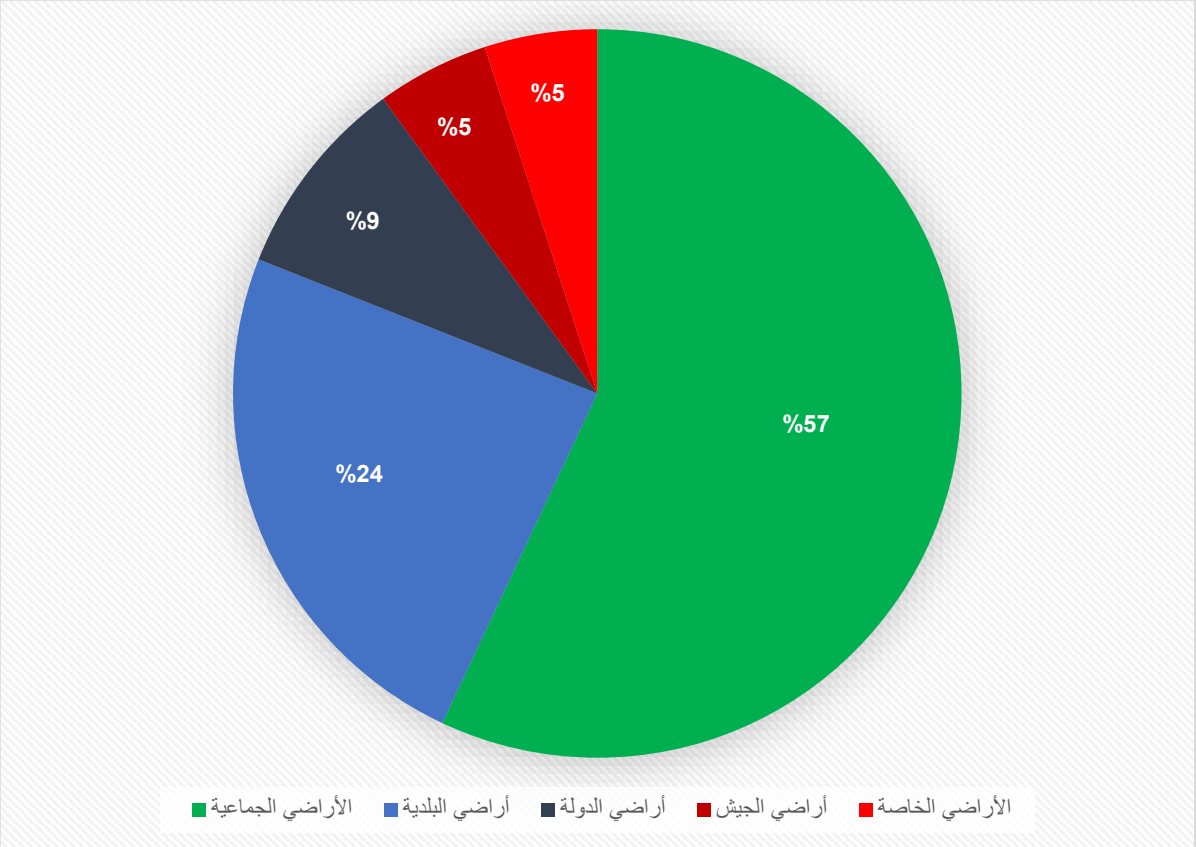

ج- عوامل أخرى

إلى جانب هذه العوامل، ساهمت عوامل أخرى في النمو الحضري السريع لمدينة تاوريرت من أبرزها الموقع والموضع، إضافة الى وسائل المواصلات والعوامل الاقتصادية والطبوغرافيا.

2-5 مراحل النمو الحضري لمدينة تاوريرت

مر النمو الحضري لمدينة تاوريرت بعدة مراحل بدءا بمرحلة ما قبل الاستعمار، حيث حضرت القصبة كمدينة اختلف المؤرخون حول تاريخ تأسيسها، حيث يرجعها البعض الى ما قبل الفترة المرينية مثل مارمور كاربخال الذي اعتبرها من المدن الأساسية [8]، الأمر نفسه ذهب إليه الوزان في كتابه وصف افريقيا [9]، حيث يدرجها فيما يسميها المدن الأزلية (السابقة

[8]- الرمضاني نوال (2012)، إقليم تاوريرت: الذاكرة والتاريخ من التراكم إلى النهضة، منشورات المجلس العلمي المحلي بتاوريرت، 29

[9]- الوزان حسن، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الجزء الأول، ص 36

للإسلام). ذكرها كذلك ابن حوقل في كتابه صورة الأرض باسم "صاع" [10]، ووردة عند البكري بنفس الاسم. تعرضت للتدمير عدة مرات بسبب الصراع حولها بين المرينيين وابن زيان، إلى أن دمرت أخيرا وهجرت في الحرب التي شنها أحمد المريني سلطان فاس سنة 780 هجرية [11]، وبذلك غاب أمر تاوريرت عدة قرون إلى أن قام المولى إسماعيل بإعادة بنائها وترميمها فأعاد لها بذلك مكانتها الاستراتيجية التي كانت تتمتع بها في السابق. وكانت مدينة تاوريرت متحضرة يبلغ عدد سكانها نحو 3000 كانون، وتتوفر على قصور ومساجد مبينة بالحجر الكلسي.

صورتان 1: بقايا مدينة/قصبة تاوريرت، أكتوبر 2022

في فترة الاستعمار سيعمل المعمر على وضع النواة الأولى لمدينة تاوريرت الحديثة، التي سيقطنها في البداية المعمرين، وبعض الجزائريين، واليهود، إضافة لبعض المغاربة. ستضل المدينة قليلة السكان وضعيفة النمو، إلى غاية خروج المعمر لتبدأ ساكنة الأرياف المجاورة بالتوافد على المدينة التي ستعرف زيادة سكانية كبيرة، ترجمت إلى استهلاك كبير للمجال كما توضح الخريطة.4.

[10]- أبي القاسم بن حوقل النصيبي، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، ص 83

[11]- الرمضاني نوال، المرجع السابق، ص 37

شكل 4: التوسع الحضري بمدينة تاوريرت من النشأة الى 2016

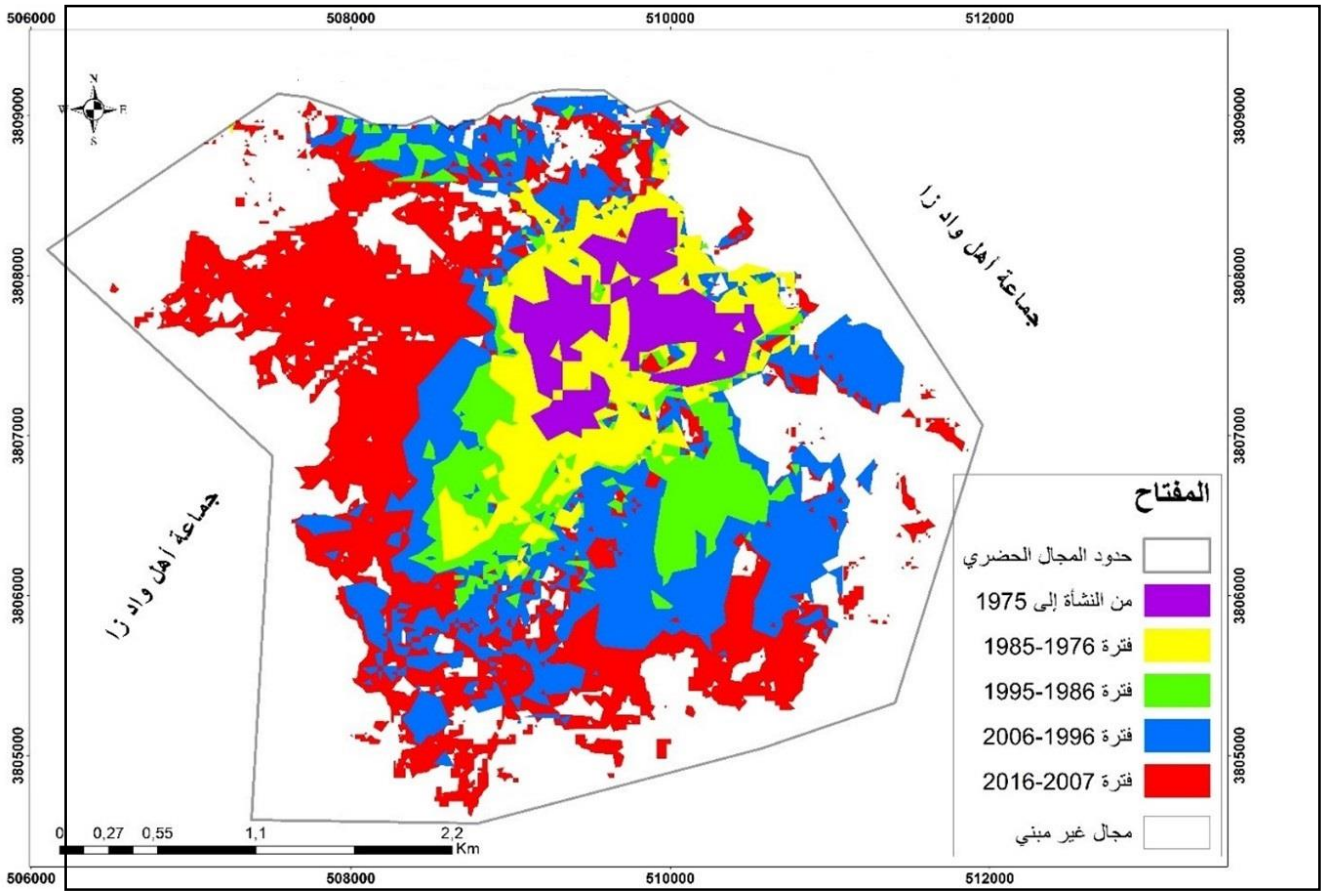

انتقل استهلاك مدينة تاوريرت للعقار الحضري من 89,11 هكتار سنة 1975، الى 380,6 هكتار خلال سنة 1995، ليصل استهلاكها سنة 2016 الى 1042,3 هكتار.

5-3 أثر النمو السريع والعشوائي على بنيات الاستقبال

5-3-1 التوزيع المجالي لبنيات الاستقبال

إن العدالة المجالية والاجتماعية تقتضي التوزيع العادل لبنيات الاستقبال سواء داخل المجال الوطني، أم الجهوي، أم المحلي، وداخل الاحياء في المدينة الواحدة، ويرجع أهمية الامر الى مساهمته في التماسك الاجتماعي، وخاصة في المجالات الحضرية نظرا لأهمية سكانها. ولتناول الموضوع قسمنا بنيات الاستقبال على الشكل التالي:

أ- نقص في التجهيزات ذات الأولوية يدل على عشوائية التوسع

نقصد بالتجهيزات ذات الأولوية شبكة تطهير السائل والماء الصالح للشرب والكهرباء، فيما يتعلق بتوفير الماء الشروب فقد بلغت نسبة التغطية 100 % في جل احياء المدينة، باستثناء حي المختار السوسي 2 وحي اللويسي حيث تبلغ

نسبة التغطية في كل منهما 80 %، أما نسبة التغطية بشبكة الكهرباء فتبلغ 90 % بحي المختار السوسي 2، و80 % بحي اللويسي، فيما تصل نسبة التغطية في باقي الاحياء إلى 100 % [12]. كما تظهر ذلك الخريطة.5.

شكل 5: نسبة التغطية بالماء والكهرباء والربط بشبكة تطهير السائل حسب الاحياء.

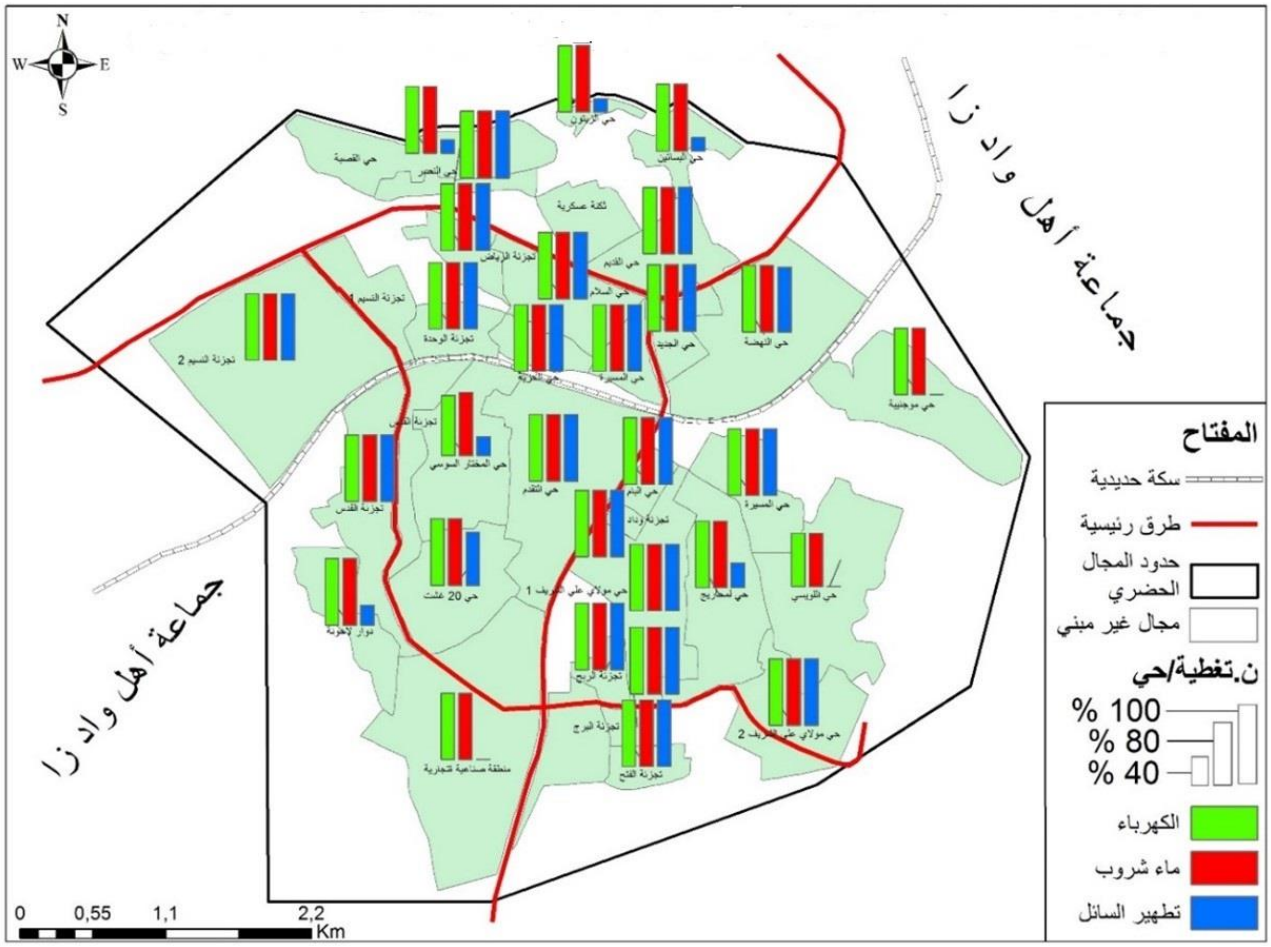

المصدر: لائحة الاحياء الناقصة التجهيز+ CHOUGRANI Belkacem, Les terres collectives et les enjeux de développement urbain: le cas de la ville de Taourirt et sa périphérie

تطرح الإشكالية الكبرى، على مستوى توفير شبكة تطهير السائل إذ ما تزال مجموعة من الاحياء داخل المجال الحضري تعاني النقص في هذه البنية الحيوية، تصل نسبة العجز الى 3 % بحي النهضة، وحوالي 20 % بحي 20 غشت، 45 % بحي المختار السوسي، فيما ترتفع هذه النسبة الى 80 % بالكرارمة، والى 100 % في كل من حي اللويسي والمحاريج 3 وحي المختار السوسي 2.

أ- التوزيع غير المتكافئ للتجهيزات الاجتماعية وصعوبة الولوج

[12]- بلدية تاوريرت، لائحة الاحياء ناقصة التجهيز، ص 47

فيما يتعلق بالمستشفيات والمراكز الصحية، تتوفر المدينة على مستشفى وحيد يقوم بخدمة الإقليم ككل يوجد على مستوى الحي الجديد، إضافة الى 4 مراكز صحية يوجد الأول بحي 20 غشت، والثاني بحي مولاي علي الشريف 1، وآخر بحي التقدم والمسيرة. بالتالي يمكن أن نخلص إلى أن المستشفيات والمراكز الصحية داخل المجال الحضري تتميز بسوء توزيعها الجغرافي، وفيما يتعلق بالمدارس فيطرح المشكل أساسا على مستوى المدارس الثانوية، والخريطة.6. تبين الامر بوضوح.

شكل 6: توزيع المدارس والمستشفيات بمدينة تاوريرت

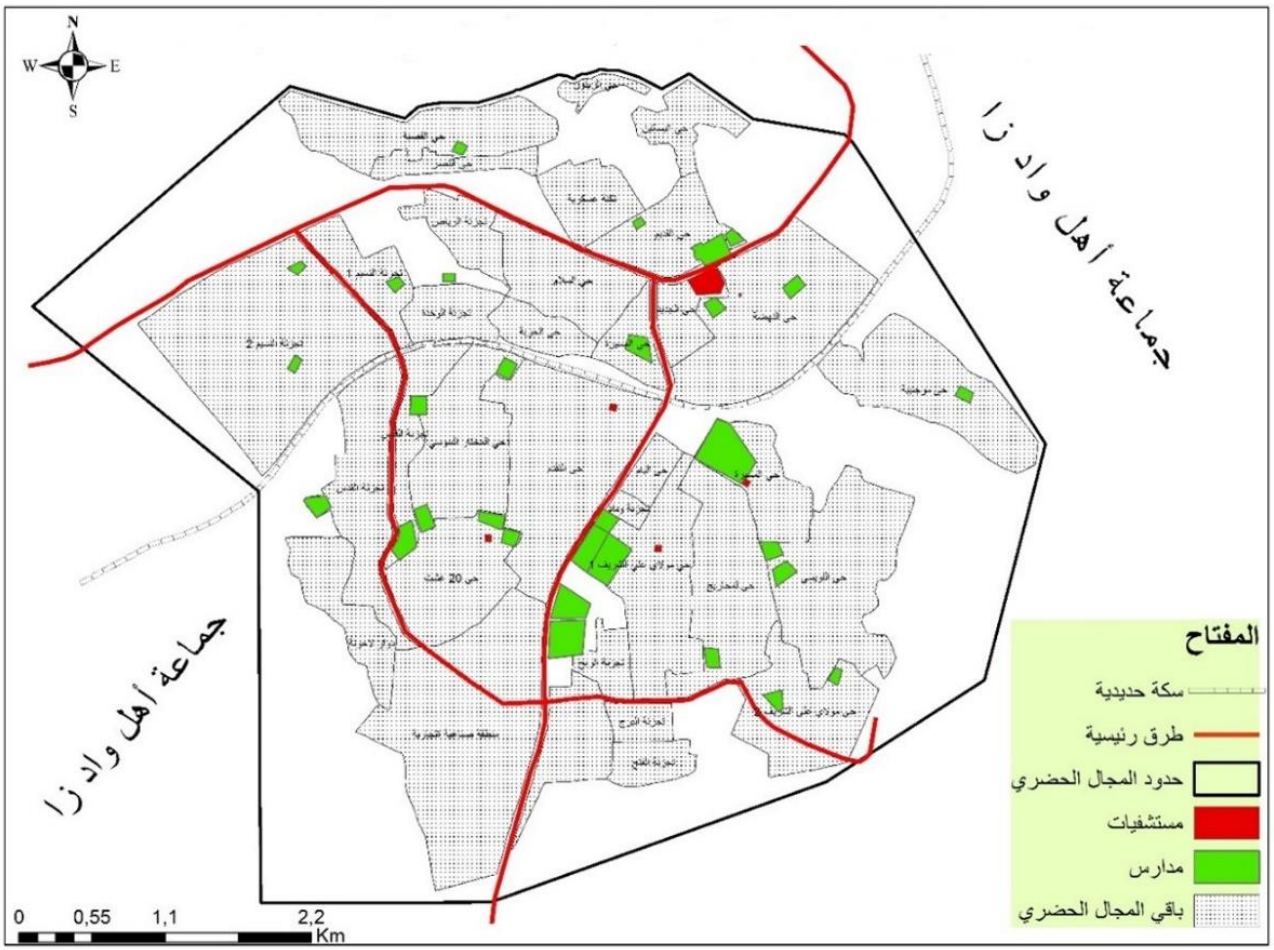

ج- البنيات الخدماتية، توزيع يخدم بعض الأحياء المنظمة

تتوفر مدينة تاوريرت على مجالات خضراء جد محدودة، لا يتجاوز عددها 8 حدائق، حديقة واحدة كبيرة الحجم نسبيا. تنتشر هذه الحدائق أساسا في كل من الحي القديم والحي الجديد ثم حي مولاي علي الشريف، إضافة الى حديقة العمالة المجاورة للطريق الوطنية رقم 6 عند المدخل الغربي للمدينة، فيما يضل باقي المجال عبارة عن كتل اسمنتية خالية من أية روح، الخريطة.7. توضح ذلك بشكل جلي.

شكل 6: توزيع المدارس والمستشفيات بمدينة تاوريرت

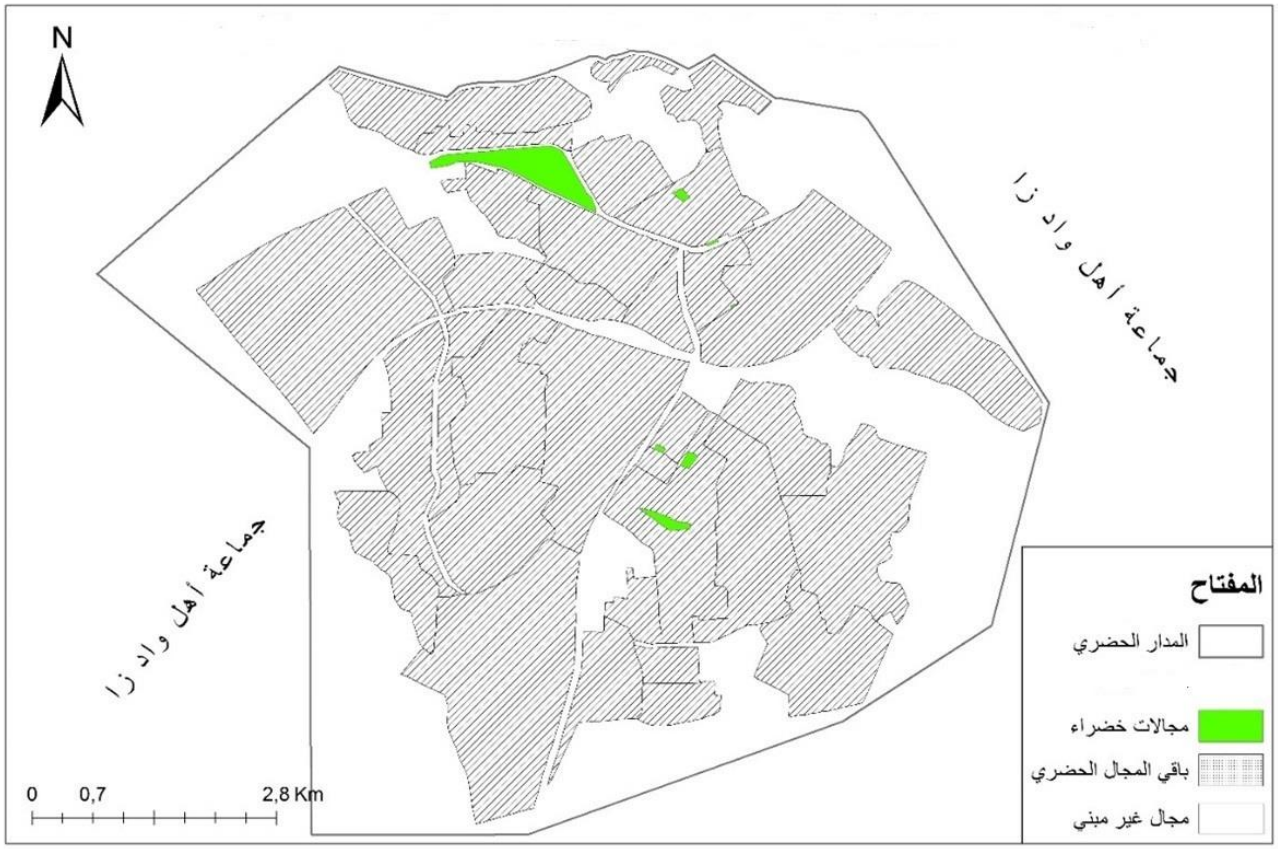

إن الضعف الملحوظ في بنيات الاستقبال الخدماتية ما هو إلا نتيجة حتمية للتوسع العشوائي الذي عرفته المدينة، فالأحياء العشوائية تغيب بها الحدائق بشكل كلي.

2-3-5 تقييم النجاعة الوظيفية لبنيات الاستقبال

إن إنشاء وتجهيز بنيات الاستقبال المختلفة، لا يعبر بأي شكل من الأشكال عن نجاعتها الوظيفية، بل يجب أن تأدي خدمات منتظمة لفائدة الساكنة، وأن توجد كخدمة ليس كبناية فقط. يتحكم في تركز بنيات الاستقبال المختلفة عوامل متعددة حسب طبيعة البنية المجالية والاقتصادية والاجتماعية، نتيجة تكريس منطق السوق والرأسمالية التي تجدرت بالمجتمع المغربي منذ العهد الاستعماري وزادت حدتها منذ فجر الاستقلال بجنوح القطاع الخاص نحو الاندماج في نظام السوق، وتوسعه وتشعبه بشكل انتقائي.

أ- بالنسبة لقطاع التعليم

يشكل التعليم أحد الميادين التي تظهر من خلالها التفاوتات المجالية والاجتماعية بشكل واضح. كما أنه يشكل في نفس الوقت أحد العوامل التي يتم استغلالها من أجل إعادة إنتاج هذه التفاوتات. تتجلى هذه التفاوتات في متوسط التلاميذ

لكل أستاذ، وكذا عدد التلاميذ لكل حجرة دراسية. إن الأمر ليس بالهين كما يعتقد، بل يمكن أن يترتب عنه ضعف في التحصيل الدراسي لدى التلاميذ وكذا سوء في ظروف العمل لدى الأستاذ، فتضيع بذلك الوظيفة الأساسية التي بنيت من أجلها المدرسة المغربية.

إن المشاكل التي يطرحها قطاع التعليم بمدينة تاوريرت ليست مرتبطة بالخصاص فقط، ولكن تأخذ أبعادا أخرى ذات صبغة مجالية، مرتبطة بانتشار المؤسسات التعليمية وكذا بسهولة الولوج اليها من طرف التلاميذ، خاصة وأن المدينة تعاني من نقص في وسائل النقل العمومية. والخريطة.8. تبين نطاق تأثير المؤسسات الابتدائية والاعدادية:

شكل 8: نطاق تأثير المؤسسات الابتدائية والاعدادية حسب المسافة المعيارية

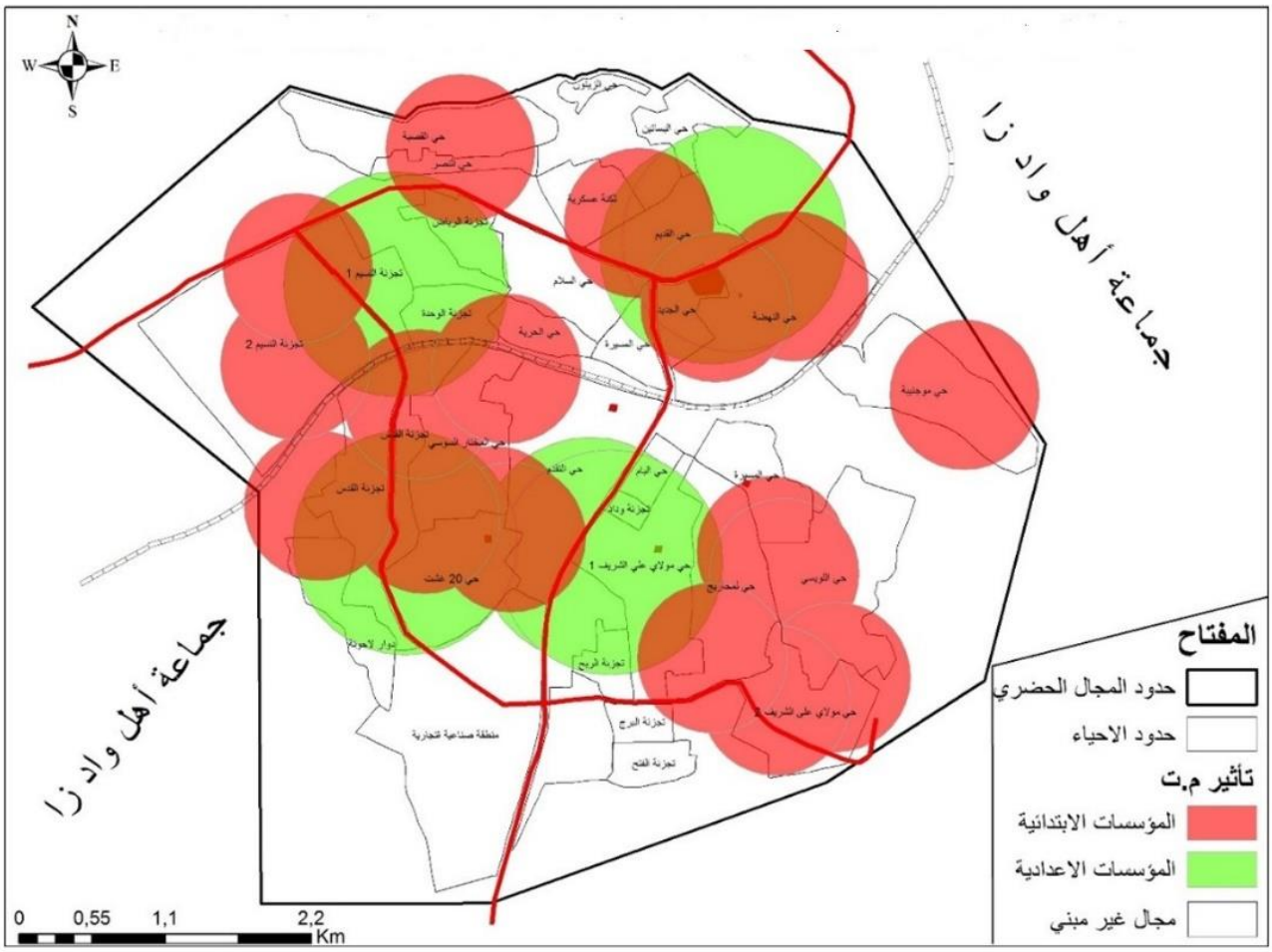

باعتماد نطاق التأثير كمعيار، يتضح مدى الفوارق المجالية في توزيع المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها، إذ يتبين أن هناك مناطق مخدومة بشكل جيد، في الوقت الذي تظل بعض المناطق تعاني من الخصاص، وعموما يمكن تحديد التفاوتات المجالية للمؤسسات التعليمية من خلال معيار الاستقطاب داخل المجال الحضري لمدينة تاوريرت على الشكل التالي بعد أن تم اعتماد معيار 0,9 كلم للمدارس الابتدائية، و1,3 كلم للمؤسسات الإعدادية.

✓ المدارس الابتدائية يتركز مجال استقطابها بشكل قوي في الغرب والجنوب الشرقي، إضافة الى الشمال الشرقي، ويظل باقي المجال الحضري غير مخدوم، إذ يفتح فيه الباب لمؤسسات التعليم الخصوصي، خاصة إذا علمنا أن هذا المجال يعتبر مركز المدينة على محورين اثنين هما طريق دبدو وعلى طول المحور رقم 6، حيث منازل الطبقات المتوسطة والميسورة.

✓ المؤسسات الإعدادية يتركز مجال استقطابها بالوسط الجنوبي، بثلاث مؤسسات تعليمية، إضافة الى مؤسستين بالشمال، في الوقت الذي يبقى مجال مهم غير مخدوم؛

✓ بالنسبة للمؤسسات التأهيلية، فإن إشعاع المؤسسات التأهيلية يتجاوز المجال الحضري، إلى جماعات قروية أخرى مجاورة للجماعة الحضرية لتاوريرت، حيث يقصدها التلاميذ على وجه الخصوص من جماعة أهل واد زا، وجماعة لقطيطير ومستكمار وملقى الويدان.

وباعتماد معيار استقطاب المؤسسات التعليمية، أو المسافة المطلوبة لولوج الخدمة، يزيد وضوح الفوارق المجالية في توزيع المؤسسات التعليمية بمدينة تاوريرت. وهو ما تبينه الخريطة.9.

شكل 9: مناطق استقطاب المؤسسات التعليمية حسب المسافة المعيارية

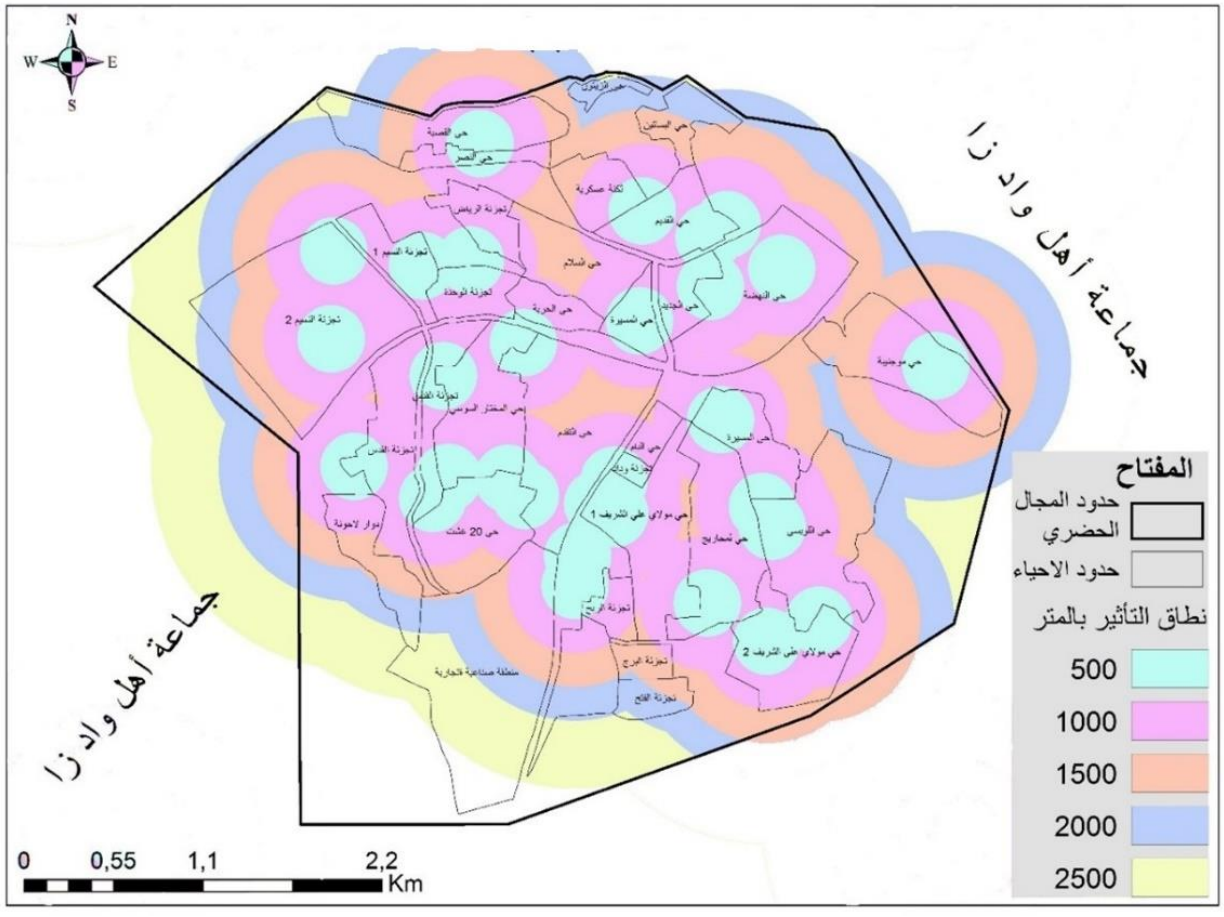

المسافة الفاصلة بين المنزل ومكان تقديم الخدمة، تعتبر المؤشر الأساسي لقايس سهولة الولوج إلى الخدمة، فعلى هذا المستوى يتوضح حجم الفوارق، إذ هناك أحياء تستطيع ساكنتها الولوج الى الخدمة على مسافة 500 متر أو أقل، بينما هناك أحياء تضطر ساكنتها الى قطع مسافة قد تصل الى 2500 متر من أجل الاستفادة من الخدمة التعليمية، هذا الوضع مرتبط بغياب رؤية شمولية، وبتغييب مبدأ العدالة المجالية عند التخطيط ووضع هذه البنيات.

ب- بالنسبة لقطاع الصحة

لم يعد خفيا الأزمة التي يعيشها القطاع الصحي بصفة عامة، إلا أن الأزمة بالنسبة لهذا القطاع ليست أزمة إمكانيات بقدر ما هي أزمة اختيارات وتوجهات، وبما أن الحلول تصب في محاولة إلغاء مجانية هذا القطاع، فبالرغم من الحد الجزئي من مجانية التطبيب فإن القطاع الصحي لم يشهد أي تحسن لا على مستوى التأطير والتجهيزات ولا على مستوى الجودة، وهو الامر الذي يحد من قدرة القطاع ووظيفته. تتوفر تاوريرت إضافة الى المستشفى الاقليمي على 4 مراكز صحية، وهي المركز الصحي المصلى يخدم حوالي 35 673 نسمة، ويخدم كل من مركز مولاي علي الشريف، ومركز 20 غشت 26 341 نسمة، فيما يخدم مركز التقدم 26 340 نسمة. تتوفر مدينة تاوريرت على مركز لتصفية الدم يتوفر على 16 آلة لتصفية الدم، تم تمويلها من طرف جمعية تنشط في المجال، إلا أن المركز لا زال هو الآخر يعاني من صعوبات كبيرة أهمها تلك المرتبطة بمصادر التمويل. وعموما بدراسة استقطاب المؤسسات الصحية حصلنا على النتائج الممثلة في الشكل 10.

شكل 10: استقطاب المراكز الصحية الحضرية حسب المسافة المعيارية

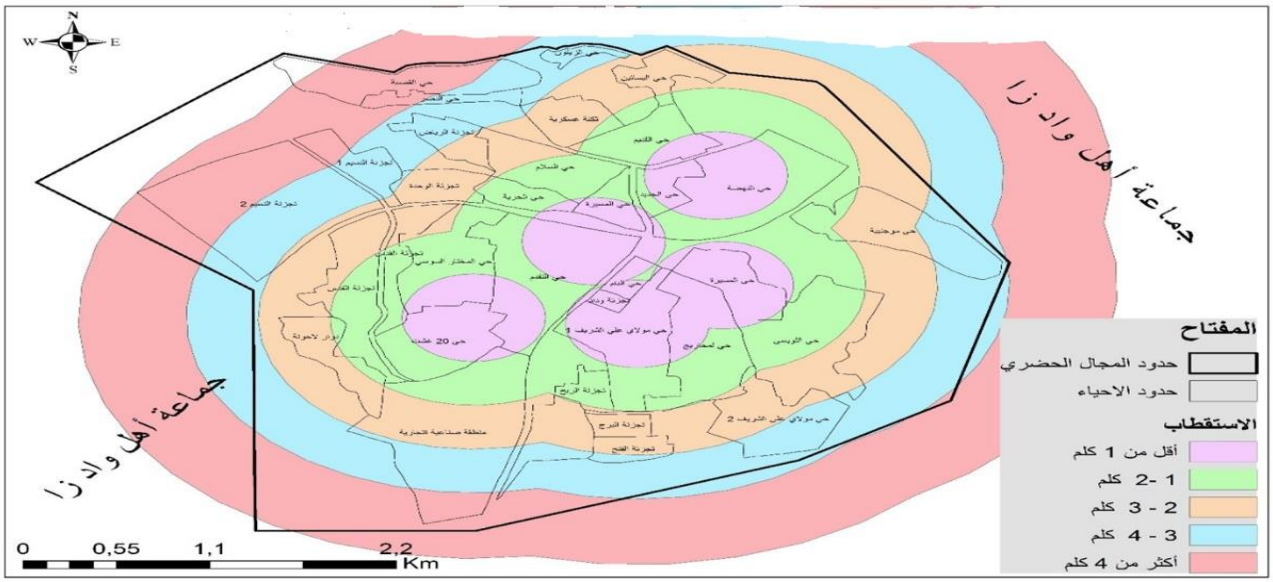

- ✓ بعد يفوق 4 كلم: حي القصبة، تجزئة مولاي علي الشريف 1 و2؛
- ✓ بعد يتراوح بين 3 و4 كلم: حي الرياض، حي النصر، حي الزيتون، ثم تجزئة موجنيبة؛

- ✓ بعد يتراوح بين 2 و3 كلم: حي البساتين، تجزئة الوحدة، تجزئة القدس، إضافة الى ودوار لاحونة تجزئة البرج؛
- ✓ بعد يقل عن 2 كلم ويشمل باقي أحياء المدينة.

إن جودة الخدمات الصحية المقدمة لا ترتبط بعدد السكان الذين يخدمهم كل مركز صحي فقط وإنما يتعدى الأمر ذلك إلى سهولة الولوج الزمني إلى هذه الخدمة، عموما فقد حددت الشبكة المعيارية المدة الزمنية للولوج في 30 دقيقة دون تحديد وسيلة التنقل مما يجعل الامر محاطا بغموض، إن زمن الولوج مسألة نسبية تختلف باختلاف الحالات خاصة عندما يتعلق الأمر ببنية استقبال جد حساسة مثل المستشفيات، فـ 30 دقيقة قد تكون كافية بالنسبة للحالات المرضية البسيطة، لكنها تبدو غير كافية بالنسبة للحالات الحرجة.

ج- بالنسبة للخدمات الترفيهية

إن النقص الحاد في الساحات العامة والمساحات الخضراء يضطر عدد كبير من الساكنة إلى قطع مسافة كبيرة من أجل الاستفادة من هذه الخدمات، مما يجعل الأمر غير مقبول ويجعل الولوجية إليها صعبة المنال، وهو الأمر الذي يفسر ضعف تردد الساكنة عليها. مجموع السكان الذين يترددون على الخدمات الترفيهية ما بين اليوم والأسبوع تبلغ 57,85 %، في الوقت تصل نسبة الذين لا يترددون إلا مرة في الشهر الى 20,59 %، في حين تبلغ نسبة الذين لا يترددون أبدا على هذه الخدمات الى 21,57 %. تعود أسباب عزوف كثير من الساكنة عن ولوج هذه الخدمات الى عوامل عدة أهمها تلك المرتبطة بالثقافة والنظرة التي يمكن أن تلبس طابع الدونية في كثير من الأحيان من طرف العامة خاصة إذا علمنا أن 16,57 % ينظرونا الى هذه الخدمات على أنها مكان للانحلال الأخلاقي، وعامل آخر متمثل في البعد عن مكان الاستفادة من الخدمة، فالأحياء التي تستفيد ساكنتها من هذه الخدمات على مسافة أقل من 1000 متر قليلة ويمكن إجمالها في الأحياء التالية: حي البام، وتجزئة وداد، وحي الجديد والحي القديم، إضافة الى حي النصر، فيما تستفيد باقي الأحياء من خدمة الحدائق والساحات العامة على مسافة أكثر من 1000 متر، بل هناك أحياء لا تلج الخدمة إلا بعد قطع مسافة 4000 أو5000 متر، مثل حي موجنيبة، ودوار لاحونة (حي المجد)، إضافة الى تجزئة النسيم، والقدس، وتجزئة الربح والبرج. كما هو موضح في الخريطة 11.

شكل 11: مناطق استقطاب الحدائق والساحات العامة حسب المسافة المعيارية

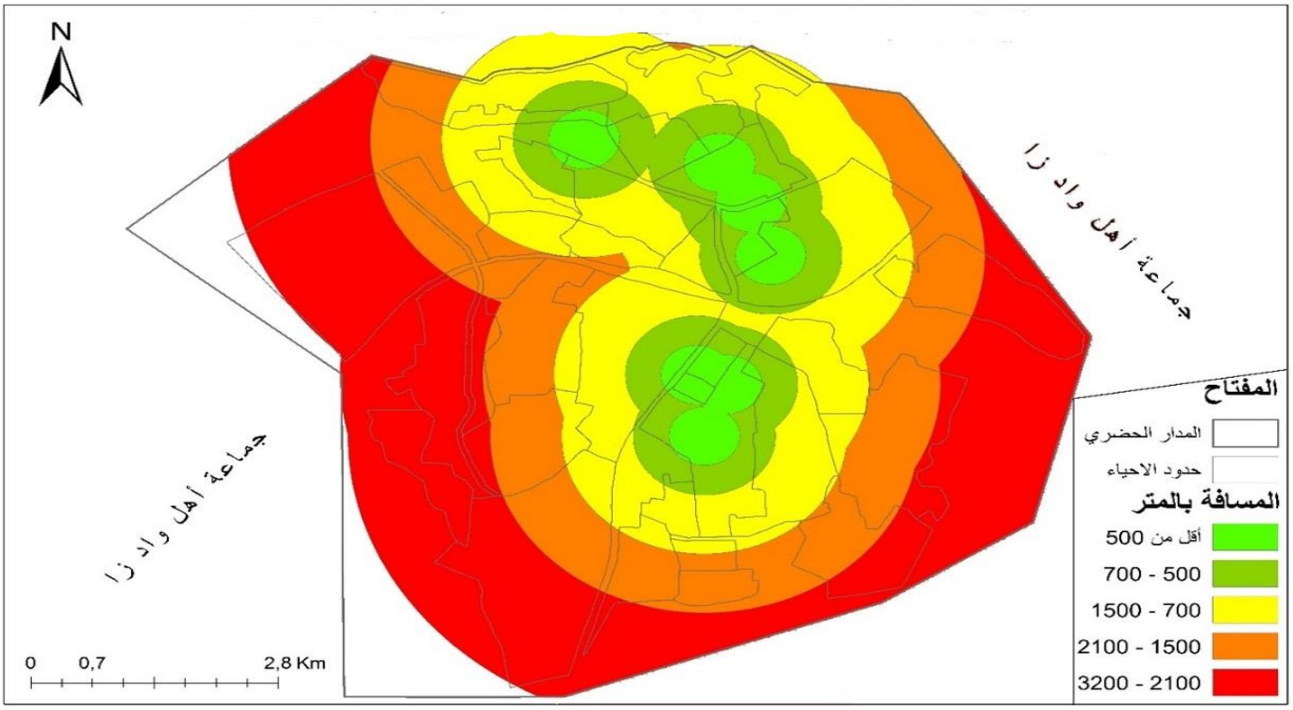

تعتبر مسألة الاستثناءات في مجال التعمير، العامل الأساسي في غياب الخدمات الترفيهية إذا ما استثنينا الأحياء العشوائية، ففي المغرب ككل وفي الفترة الممتدة بين سنة 2003 و2013 تم تقديم 13222 طلب استثناء، تتعلق أغلبها بتغيير التنطيق. مبدئيا فإن الاستثناءات لا تمس المساحات المخصصة للمرافق العمومية والمساحات الخضراء ودوائر الري، إلا أن الواقع يبين عكس ذلك، حيث تم استهلاك حوالي 900 هكتار كانت مخصصة أصلا لمنشآت ذات منفعة عامة حولت الى عمارات ومباني فوتت للخواص، منها 420 هكتار كانت مخصصة للمساحات الخضراء، فحوالي 65 % من المدن المغربية توفر أقل من متر مربع من المساحات الخضراء في الوقت الذي تنص المنظمة العالمية للصحة على 10 متر مربع لكل فرد. تشهد مدينة تاوريرت نفس الوضع إذ أن مساحة المجالات الخضراء لا تتجاوز 70544 متر مربع، ونصيب الفرد الواحد لا يتجاوز 0,6 متر مربع. بالنسبة للساحات العامة فمساحتها تبلغ حوالي 1200 متر مربع بمعدل 0,01 متر مربع لكل شخص، مما يؤشر على نقص حاد في البنيات المخصصة للترفيه، ويجعل من المدينة تكتلا إسمنتيا خاليا من أية روح حضرية.

خاتمة

ساهمت الدولة بمختلف أجهزتها ووسائل تدخلها، إضافة إلى العوامل المميزة للمجال المحلي، في نمو سريع وعشوائي لمدينة تاوريرت، هذا الأمر ستكون له انعكاسات أولا على توزيع بنيات الاستقبال، حيث لا زالت العديد من الأحياء تعاني من ضعف الربط بالماء والكهرباء وتطهير السائل، كما أن البنيات الاجتماعية تتوزع بشكل غير متكافئ حسب أحياء

المدينة. ثانيا على النجاعة الوظيفية، حيث تعاني المدينة من تمييز مجالي واجتماعي حيث تضطر ساكنة العديد من الأحياء الى قطع مسافات طويلة للاستفادة من خدمات معينية.

المراجع والمصادر

- محمد الزبير، 2015. الدينامية الحضرية والتنمية المجالية بمدينة بني ملال، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني-الدار البيضاء. 2015.
- عياد مصطفى، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والنشر والتوزيع، مطابع سلا، 1989، ص.ص من 2238 إلى 2242.
- المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لجهة الشرق، النشرة الإحصائية السنوية، 2020.
- النهراوي الحسين (2000)، التحولات السوسيو-مجالية والاقتصادية شمال شرق البلاد: تاوريرت نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في جغرافية المدن، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله-فاس، 306ص.
- الرمضاني نوال (2012)، إقليم تاوريرت: الذاكرة والتاريخ من التراكم إلى النهضة، منشورات المجلس العلمي المحلي بتاوريرت.
- الوزان حسن، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الجزء الأول، الطبعة الثانية، 1983.
- أبي القاسم بن حوقل النصيبي، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، 1992.
- السرغيني عبد الرحمان، أثر التشريعات في الحد من السكن غير اللائق بمدينة تاوريرت، تاوريرت-واد زا/القصبة التاريخ والمجال والتنمية، أعمال الندوة الوطنية 8-9 ماي 2007، نشر فريق البحث في الكتابة التاريخية وتقنيات الاعلام والتواصل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-وجدة، ص.ص من 159 إلى 168.
- BOUTAYEB Tag, La croissance des petites villes du Maroc oriental steppique, les petit villes et villes moyennes dans le Monde Arabe, Tome I, 1986, p.p 107-123
- **CHOUGRANI Belkacem**، Les terres collectives et les enjeux de développement urbain : le cas de la ville de Taourirt et sa périphérie, Mémoire pour l'obtention du Diplôme des Etudes Supérieures en Aménagement et Urbanisme, INSTITUT NATIONAL D'AMENAGEMENT ET D'URBANISME, 157 p.

الطاقة الشمسية ومستوى حضورها في الوعي والممارسة لدى الأسر داخل الأوساط الحضرية: مدينة القنيطرة نموذجا

Solar energy and its level of presence in the awareness and practice of households within urban settings: The city of Kénitra as a model

د. عبد السلام الصالحي

دكتور في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، المغرب.

الملخص

يعرف المغرب دينامية وطنية يتم تنزيلها بخصوص الطاقات المتجددة. وتشكل مساهمة السكان في هذا السياق إحدى الدعامات الأساسية لتحقيق الأهداف المسطرة. وبالنظر لكون هذا الموضوع يتسم بالراهنية، ارتأينا إثرائه ببحث ميداني، عن طريق اختيار عينة محلية من ساكنة مدينة القنيطرة لتقييم مستوى تشبعها بثقافة الطاقات المتجددة، خصوصا الطاقة الشمسية وتطبيقاتها، مثل تسخين مياه الحمامات، وذلك من أجل استيعاب مستوى انتشار واستعمال الطاقة الشمسية في الاستخدامات المنزلية ومدى استعداد الساكنة للانخراط فيها. تم إعطاء الاهتمام أيضًا لحجم المعارف الأساسية للساكنة فيا يخص هذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية: الطاقات المتجددة –الطاقة الشمسية– المجالات الحضرية– القنيطرة.

Abstract

Morocco knows a national dynamic that is being implemented in terms of renewable energies. The population's contribution in this context is one of the main pillars for achieving the set goals. In view of the fact that this topic is current, we decided to enrich it with a field research, by selecting a local sample of the residents of the city of Kénitra, to assess the level of their saturation with the culture of renewable energies, especially solar energy and its applications, such as heating bathroom water, in order to understand the level of spread and use of solar energy in domestic uses and the extent of the population's willingness to engage in it. Attention was also given to the volume of basic knowledge of the population in relation to this subject.

Keywords: renewable energies - solar energy - urban areas- Kénitra.

مقدمة

برز موضوع استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة، ولاسيما الطاقة الشمسية المركزة، على المسرح العالمي كأحد الخيارات الإستراتيجية لتلبية احتياجات الطاقة المحلية والعالمية المستقبلية، حيث تتميز بتوافرها في معظم دول العالم، بالإضافة على كونها طاقة نظيفة غير ملوثة للبيئة ولا تصدر ضوضاء، وانخفاض تكاليف صيانتها وتشغيلها، كما أن التكنولوجيا المستعملة فيها بسيطة ويمكن تصنيعها محليا. علاوة على ذلك، فهي من أصل محلي وهو ما يتوافق مع واقع واحتياجات تنمية المناطق الريفية والحضرية، كما أنها تساهم في الحد من مستويات التلوث، خاصة في المراكز الحضرية الكبيرة، باعتبارها الأكثر استخداما للطاقة الأحفورية.

1-الجوانب الإشكالية والمنهجية

1-1- إشكالية البحث

تتلخص إشكالية هذه الدراسة الميدانية في السعي إلى التعرف على واقع استخدامات الطاقة الشمسية لدى الأسر بمدينة القنيطرة، من خلال اختيار عينة محلية من ساكنة المدينة، لتقييم مستوى تشبعها بثقافة الطاقات المتجددة، خصوصا الطاقة الشمسية وتطبيقاتها، مثل تسخين مياه الحمامات، وذلك من أجل استيعاب مستوى انتشار واستعمال الطاقات الشمسية في المناطق الحضرية وفي الاستخدامات المنزلية ومدى مساهمتها في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتلبية احتياجات هذه المناطق من الكهرباء بتكلفة مناسبة لها، بالإضافة إلى تحسين نوعية حياة السكان. ما يجعل من الممكن تحقيق وتفعيل مبادئ الاستدامة في عملية التنمية والحفاظ على البيئة ومواردها.

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ✓ **ما خلفية المعلومات حول الطاقة الشمسية لدى الأسر المستجوبة وما مستوى حضور ثقافة الطاقة الشمسية في الممارسة الحياتية لدى الأسر داخل الوسط الحضري لمدينة القنيطرة ؟**
- ✓ **ما أهم تطبيقات الطاقة الشمسية داخل المجال المدروس ؟**
- ✓ **ما هي أهم المعيقات التي تواجه استخدام الطاقة الشمسية لدى الأسر؟**
- ✓ **ما الخطط المستقبلية للأسر المستجوبة للاستثمار في المنظومات الشمسية؟**

1-2- فرضيات البحث

إن محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات، تقودنا إلى صياغة الفرضيات التالية:

- تتوفر معظم الأسر المبحوثة على المعارف الأساسية المرتبطة باستخدامات الطاقة الشمسية.
- يمكن أن تتعدد تطبيقات استعمال تكنولوجيا الطاقة الشمسية لدى الأسر داخل المجال الحضري لمدينة القنيطرة.
- تواجه تكنولوجيا الطاقة الشمسية مجموعة من الكوابح والصعوبات التي تقف كمعيقات أمام حضورها الجيد في الواقع العملي للأسر.
- يمكن للأسر داخل المجال الحضري أن تنتقل مستقبلا إلى مستويات أعلى في مجال استعمال المنظومات الشمسية.

1- 3- منهج الدراسة

اعتمدنا أسلوبا ميدانيا في جمع المعطيات التي تهم الموضوع، كما استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه وموائمته مع طبيعة هذه الدراسة والذي يعتمد على تحليل البيانات ودراسة الواقع أو الظاهرة، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ومن ثم يعبر عنها تعبيراً كميا.

2- طرق البحث وجمع البيانات

أجريت هذه الدراسة الميدانية ما بين شهري فبراير 2021 ومارس 2022، حيث تم توزيع استمارة على عينة من الساكنة شملت أربع أحياء سكنية بهدف معرفة واقع استخدامات الطاقة الشمسية لدى بعض الأسر وتصوراتهم المستقبلية نحوها. وقد حددنا مجتمع الدراسة في 120 أسرة موزعين على أربعة أحياء سكنية مختلفة من حيث طبيعة المساكن وهي: حي أولاد أوجيه، حي بئر الرامي الشرقية، حي بئر الرامي الجنوبية وحي الضحى أليانس. وقد خصصنا 30 استمارة لكل حي، وهو ما يوضحه الجدول رقم 01.

الجدول رقم 01: طريقة اختيار عينة البحث المتعلقة باستعمالات الطاقة الشمسية لدى بعض الأسر بمدينة القنيطرة

أسماء الأحياء	نوع المسكن	عدد المستجوبين
بئر الرامي الجنوبية	شقة في منزل	30

أولاد أوجيه	منزل مستقل	30
بئر الرامي الشرقية	فيلا	30
الضحى أليانس	شقة السكن الاقتصادي	30
المجموع		**120**

المصدر: البحث الميداني، 2021-2022.

- **3 - المفاهيم المهيكلة للبحث**
- **مفهوم المجال الحضري:**

عرف مفهوم المجال الحضري الكثير من الاجتهادات، ويرجع ذلك إلى اختلاف المنهجية والخلفية العلمية التي تناولته، كما أن هذا المفهوم يبقى صعب التحديد نظرا لتعدد المعايير التي يتم اعتمادها من أجل التمييز بين المجالين الحضري والقروي، إذ غالبا ما يتم الاعتماد على معدل الكثافة السكانية، غير أن هذا المعدل يختلف من دولة لأخرى، ومن حقبة تاريخية لأخرى كذلك. بالإضافة إلى معيار الكثافة السكانية، نجد العديد من المعايير الأخرى كالمعيار الإداري الذي يعتبر أنه كلما توفرت المؤسسات (المستشفيات، الأسواق، الحدائق، المنتزهات، الإدارات، المدارس، المعاهد....) اعتبر المجال حضريا. وكلما قل تواجد هذه المؤسسات اعتبر المجال قرويا، وكذلك الشأن بالنسبة للمعيار المهني، إذ يتم التمييز بين الفضائين (البادية- المدينة) من خلال طبيعة المهن والحرف والأنشطة الاقتصادية. وعموما، فإن جميع التعاريف ركزت على أن المجال الحضري حيز أو مكان، ومنهم من أعطى لهذا المكان البعد الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو الجغرافي، أو القانوني، فتعدد الخلفيات التي خاضت في هذا المفهوم أدى إلى وجود أنماط عديدة من التعاريف[13].

- **مفهوم الطاقة الشمسية كمصدر للطاقات المتجددة:**

تعد الشمس من أعظم نعم الله على خلقه ترسل أشعتها فوق الأرض فتبعث فيها الحياة، ذكرها الله تعالى في محكم آياته فقال: "وسخر لكم الشمس والقمر دائبين "صدق الله العظيم، وهذا ما جعل الشمس منذ أقدم العصور مصدر

[13]- **سميع جلاب منسي السهلاني (2022)**: *دراسات في جغرافية الحضر*، مؤسسة دار الصادق الثقافية،الطبعة الأولى، بغداد، العراق.

الحياة والقوة للإنسان. ويقصد بها الضوء والحرارة المنبعثين من أشعة الشمس واللذان سخرهما الإنسان لمصلحته منذ العصور القديمة بالاعتماد على مجموعة من الوسائل التكنولوجية التي تتطور باستمرار[14]، وهي أكثر مصادر الطاقة المتجددة المتوفرة على سطح الأرض[15]. ويتم استغلالها إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة:

- **الإستغلال المباشر للطاقة الشمسية:**

يكون عن طريق المرايا العاكسة والمجمعات الشمسية دون الحاجة إلى تحويلها لشكل آخر من أشكال الطاقة.

- **الإستغلال غير المباشر للطاقة الشمسية:**

يقوم على تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة ميكانيكية ثم توليد الكهرباء منها، وما زالت هذه العمليات في حاجة إلى تطوير كبير في مجالات البحوث والتجارب الحقلية [16].

4 – تقديم عام للمجال المدروس

تقع مدينة القنيطرة بالمنطقة الشمالية الغربية للمغرب، وتتبع إداريا لجهة الرباط – سلا– القنيطرة. يحدها شمالا جماعتي أولاد سلامة والمناصرة وجنوبا جماعة سيدي الطيبي وشرقا جماعة الحدادة وغربا جماعة المهدية (الشكل رقم 01).

---

[14] - **الصالحي عبدالسلام، المعقيلي مليكة، قصباوي عبدالرحيم (2021)**: " الطاقات المتجددة وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب"، *المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية*، المركز الديمقراطي العربي، مجلد رقم 5، عدد رقم 18، برلين، ألمانيا.ص:33.

[15] - **رمضان محمد رأفت إسماعيل، علي جمعان الشكيل (1988)**: *" الطاقة المتجددة"* ، دار الشروق"، الطبعة رقم 2، بيروت، لبنان، ص : 31 .

[16] - **الصالحي عبدالسلام (2022)**: *" الطاقات المتجددة ورهانات التنمية المستدامة بالمغرب -مثال إقليم القنيطرة- "* ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، القنيطرة.ص: 275.

الشكل رقم 01: توطين الأحياء المدروسة داخل المجال الحضري لمدينة القنيطرة

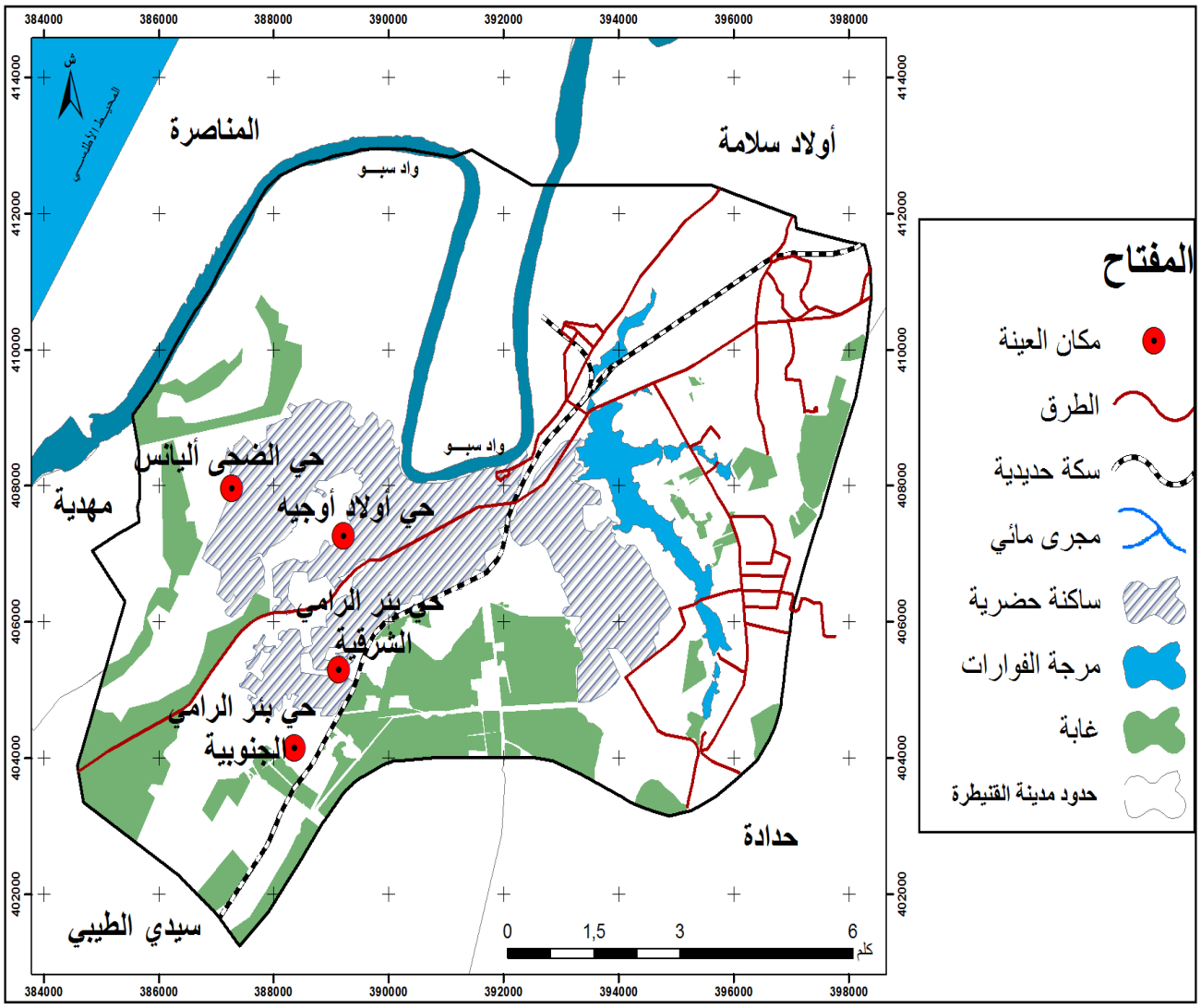

المصدر: الوكالة الحضرية القنيطرة– سيدي قاسم، التصميم الحضري لمدينة القنيطرة 2015 (بتصرف).

ويتوفر المجال المدروس على معطيات مناخية ملائمة جدا، والتي تتميز بمستوى جيد للإشعاع الشمسي بمعدل سنوي يتراوح ما بين 4.7 إلى 5,5 كيلوواط/متر مربع في اليوم، كما هو موضح في الشكل رقم 02.

الشكل رقم 02: مدة التشميس بالمغرب والمتوسط السنوي للإشعاع حسب المناطق سنة 2020

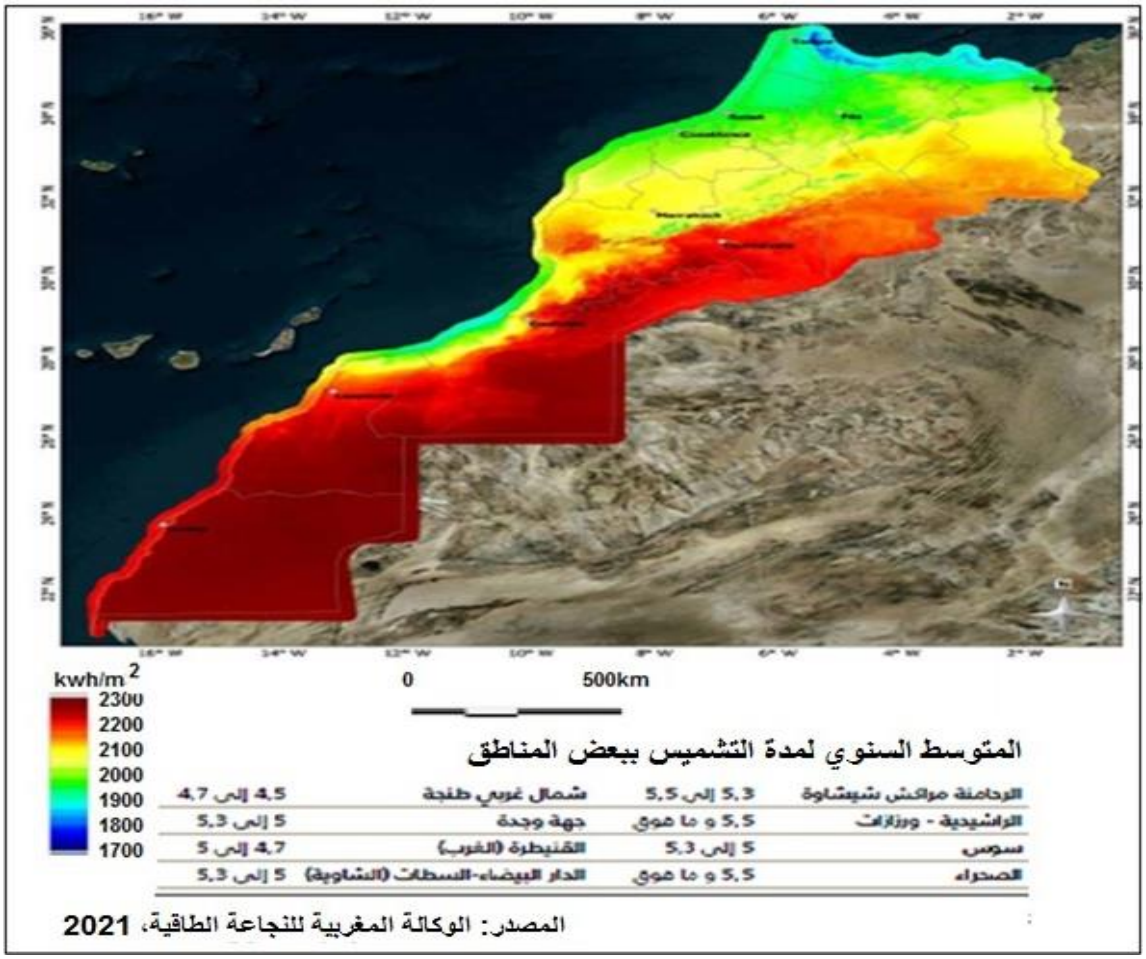

كما يتميز المجال المدروس بفترات إشعاع طويلة نسبيا على مدار العام، وخاصة في فصل الصيف. وهو ما يلاحظ من خلال الشكل رقم 03.

الشكل رقم 03: المتوسط الشهري لمدة التشميس في اليوم الواحد بمدينة القنيطرة سنة 2020

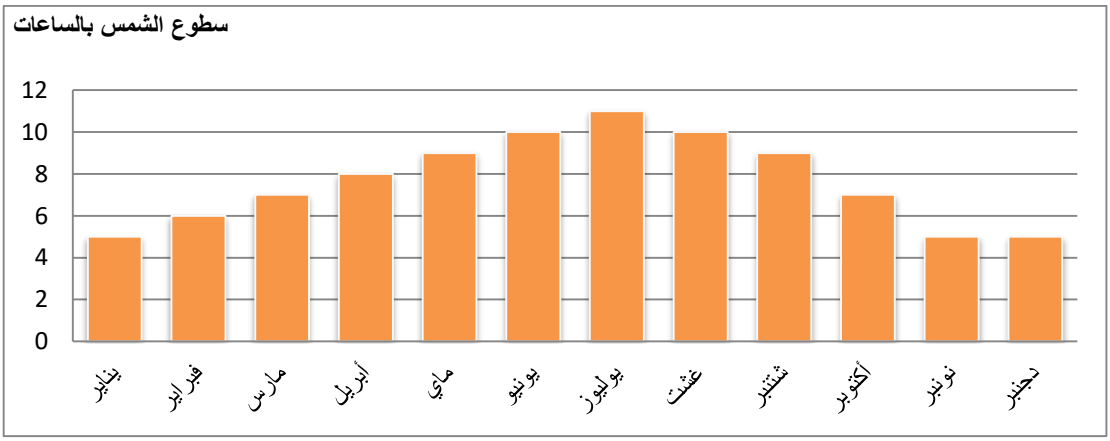

المصدر: مديرية الأرصاد الجوية، 2021.

يلاحظ من خلال الشكل رقم 03، أن المتوسط الشهري لعدد ساعات سطوع الشمس في اليوم بمدينة القنيطرة، يختلف باختلاف أشهر السنة، وعمومًا يتجاوز 5 ساعات في جميع الفصول، مع تسجيل طول مدة الإشعاع المسجلة خلال الصيف، حيث تفوق المدة 10 ساعات في شهر يوليوز. كل هذه المؤهلات تتيح إمكانات مهمة أمام المنظومات العاملة بالطاقة الشمسية.

5- النتائج والمناقشة

5-1- خلفية المعلومات حول الطاقة الشمسية لدى الأسر

إن اختبار مستوى معرفة سكان الأحياء الأربعة المدروسة حول بعض استخدامات الطاقة الشمسية، والأهمية الاقتصادية التي تكتسيها، عملية ضرورية لمعرفة مدى تشبع هذه الأسر بثقافة الطاقة الشمسية. ويوضح الشكل رقم 04 مدى معرفة السكان بموضوع الطاقة الشمسية.

الشكل رقم 04: خلفية المعلومات حول الطاقة الشمسية لدى بعض الأسر

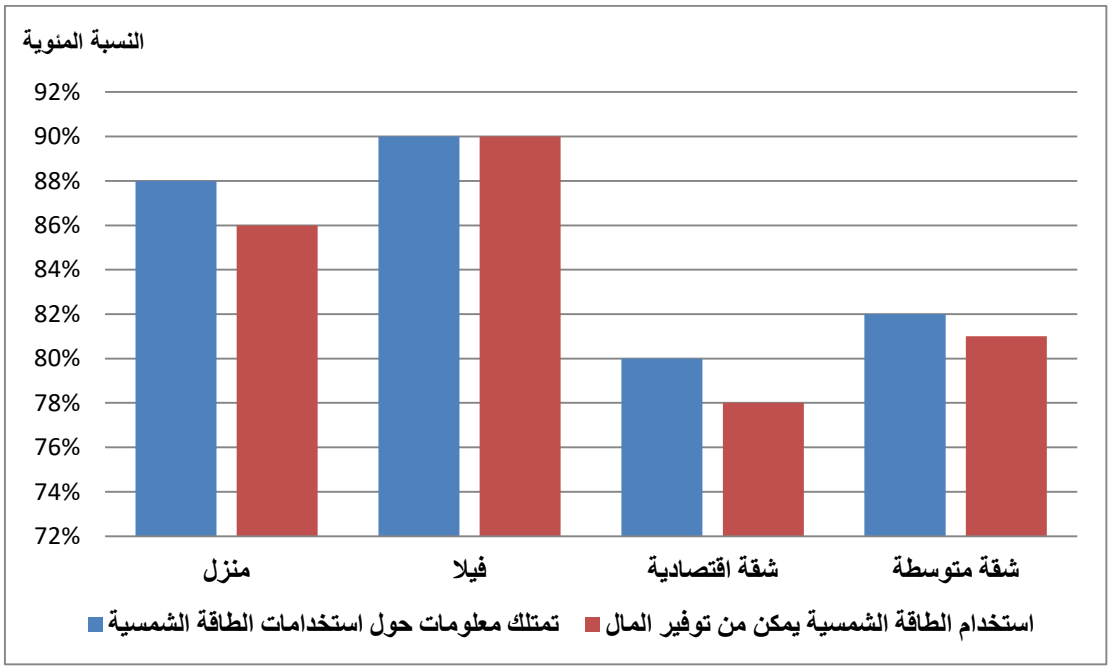

المصدر: البحث الميداني، 2021-2022.

يلاحظ من خلال الشكل رقم 04، أن معظم الأسر المبحوثة (أكثر من 80٪) تتوفر على المعارف الأساسية المرتبطة باستخدامات الطاقة الشمسية. كما أن نسبة كبيرة منهم (أكثر من 78٪) يدركون أن استخدام الطاقة الشمسية

له عوائد اقتصادية، حيث يمكن من تقليل التكاليف المالية المرتبطة باستهلاك الطاقة. وهذا دليل على تشبع الأسر بثقافة الطاقة الشمسية. **فهل هذا سينعكس على مستوى الممارسة والواقع العملي للأسر؟**

5-2- استخدامات الطاقة الشمسية لدى الأسر

تتعدد استخدامات الطاقة الشمسية من قبل الأسر داخل الأوساط الحضرية، وتختلف من وسط لآخر. ويلخص الشكل رقم 05 مستوى حضور ثقافة الطاقة الشمسية في الممارسة الحياتية لدى الأسر المستجوبة.

الشكل رقم 05: استخدام الطاقة الشمسية لدى الأسر المستجوبة

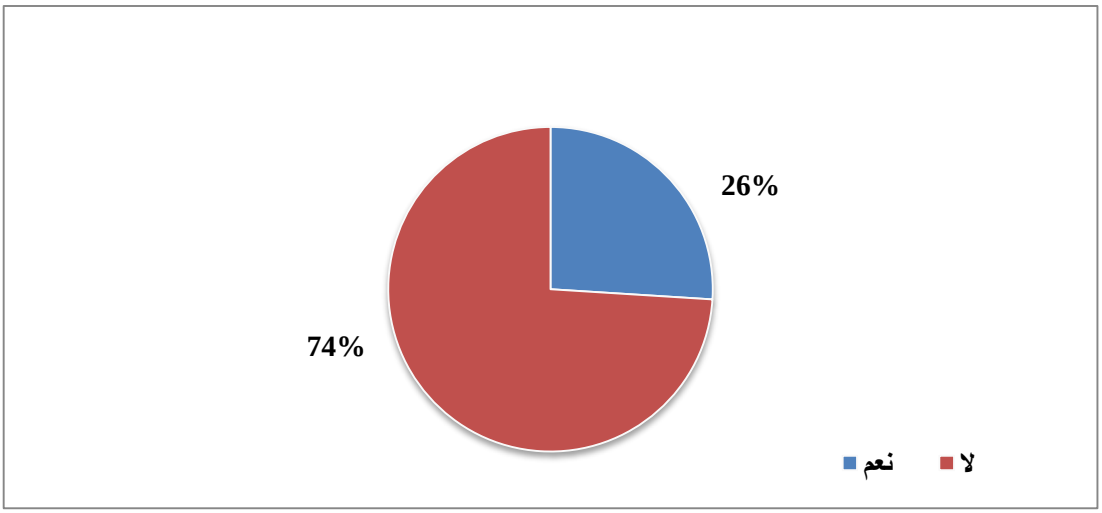

المصدر: البحث الميداني، 2021-2022.

يلاحظ من خلال الشكل رقم 05، أن معظم الأسر لا يتوفرون على أي جهاز أو نظام يشتغل بالطاقة الشمسية والذين يمثلون نسبة 74٪، وهذا مؤشر هام على ضعف حضور ثقافة الطاقة الشمسية في الممارسة الحياتية للأسر في الوسط الحضري بمدينة القنيطرة. وفي المقابل، اتضح أن 26٪ فقط من الأسر المستجوبة أكدوا أنهم يتوفرون على بعض المنظومات الشمسية.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الأسر التي عبرت عن امتلاكها للأنظمة الشمسية، تم تعميق البحث معهم من خلال سؤالهم عن نوعية النظام الشمسي الذي يتوفرون عليه (سخان شمسي أو خلايا شمسية). ويوضح الشكل رقم 06 نتائج الإجابة عن هذا السؤال.

الشكل رقم 06: نوعية النظام الشمسي الذي تمتلكه بعض الأسر المستجوبة

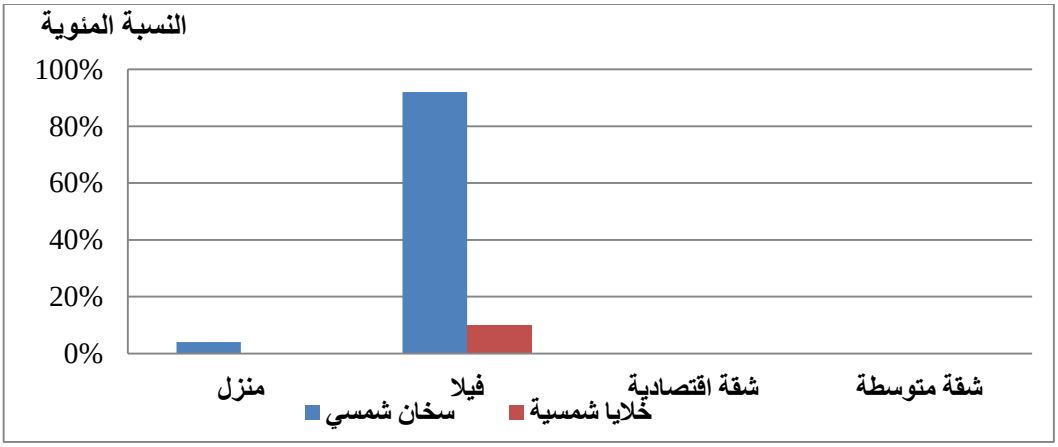

المصدر: البحث الميداني، 2021-2022.

بناء على تصريحات الأسر التي تم استجوابها حول نوعية الأنظمة الشمسية التي تمتلكها، فإننا نستنتج من الشكل رقم 06 ما يلي:

✓ **فيما يتعلق بالخلايا الشمسية:**

يبقى حضورها ضعيف جدا وينحصر وجودها فقط عند 10٪ من سكان الفيلات، وتستعمل لإضاءة الفناء الخارجي للمسكن (الصورة رقم 1).

الصورة رقم 1: لوحة شمسية لإضاءة الفناء الخارجي لأحد المساكن بمدينة القنيطرة

المصدر: البحث الميداني، 12 فبراير 2022.

✓ **فيما يتعلق بالسخانات الشمسية:**

تتطلع العائلات للحصول على الماء الساخن لتلبية احتياجاتهم الأساسية من خلال اقتناء سخان مياه شمسي يستخدم الطاقة الحرارية الشمسية لتسخين المياه بدلاً من غاز البوتان أو الطاقة الكهربائية. ويتكون من خزان أسطواني معزول حرارياً ومجمعات حرارية شمسية مسطحة أو أنبوبية. ويبلغ متوسط سعر هذا السخان حوالي 10000 درهم، وهي مجدية اقتصاديا بالرغم من سعرها (مرتفع نوعا ما مقارنة بالسخانات الكهربائية أو الغازية) وتتميز بطول مدة خدمتها والتي قد تصل إلى أكثر من 25 سنة (الصورة رقم 2).

الصورة رقم 2: سخان مياه شمسي بأحد الفيلات بحي بئر الرامي الشرقية

المصدر: البحث الميداني، 12 فبراير 2022.

يبدو من خلال الشكل رقم 06، أن استخدام سخانات المياه الشمسية، يثير اهتمام جل الأسر التي تقطن بالفيلات (92٪ من الأسر المستجوبة)، فالسخانات التي تعمل بغاز البوتان تكاد تكون محظورة تقريبًا داخلها، على الرغم من تكلفتها المنخفضة مقارنة بالسخانات الشمسية، لأنهم يخشون قبل كل شيء خطر تسرب الغاز أو الانفجار أو الاشتعال، وحتى في فصل الشتاء فإن شبكة الكهرباء هي التي تقوم مقام أشعة الشمس لتلبية احتياجات تسخين المياه المنزلية. عكس هذه الممارسة هو ما يحدث في المساكن من فئة الشقق الاقتصادية والمتوسطة، حيث يتم استخدام سخانات الغاز بشكل أساسي. بالنظر لمحدودية الإمكانيات المالية للسكان المعنيين، لذلك فإنهم يفضلون الغاز على الكهرباء لقلة تكلفته بسبب

دعم الدولة، أما ما يبرر انخفاض معدل الاهتمام بالسخانات الشمسية، هو تكلفتها المالية المرتفعة وعدم وجود مساحة كافية لتركيبها.

5-3- المعيقات التي تواجه استخدام الطاقة الشمسية لدى الأسر

نظرا لتزايد وعي المستهلكين المتنامي بالرهانات المرتبطة باستعمالات الطاقة الشمسية، وبالنظر كذلك لضعف حضور ثقافة الطاقة الشمسية في الممارسة العملية للساكنة المستجوبة، حيث خلصنا إلى أن هناك تباين بين قناعات ووعي الأسر وواقعها العملي الخاص بهذا الموضوع. ولتغطية منطقة الظل المتواجدة بين الوعي والممارسة، تم الدفع بالبحث لرصد أهم الكوابح والصعوبات التي تقف كمعيقات أمام حضور الأنظمة الشمسية في الواقع العملي للأسر.

في هذا السياق، قمنا بتحديد 6 فئات من العقبات والكوابح، التي تم تقدير أنها بارزة نسبياً، والتي يمكن أن تشكل عقبات أمام تفعيل أنظمة الطاقة الشمسية في الممارسة الحياتية للأسر، فهي إما كوابح مرتبطة ب: غياب الدعم المالي، محدودية الموارد، نقص التوعية، التكلفة المرتفعة، بطء العائد من الاستثمار وعدم وجود مساحة كافية للتثبيت. تم تلخيص هذه النتائج في الشكل رقم 07.

الشكل رقم 07: كوابح الاستثمار في الطاقة الشمسية حسب الأسر المستجوبة

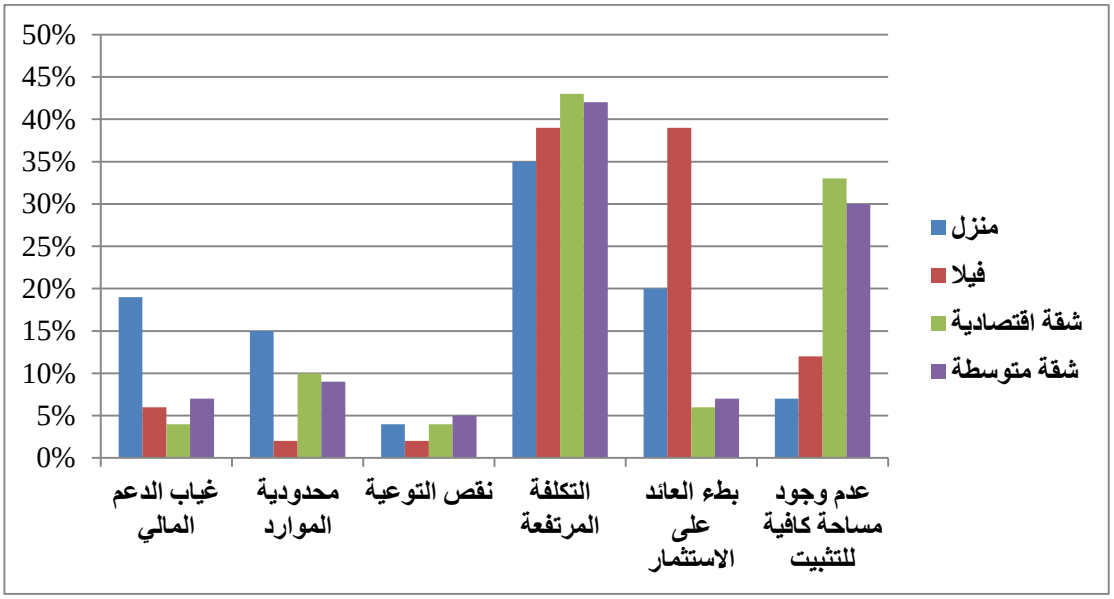

المصدر: البحث الميداني، 2021-2022.

بناءً على تقديرات الأسر الذين تم إجراء المقابلات معهم للعوائق التي تحول دون استخدام الطاقة الشمسية، نستنتج من الشكل رقم 07 ما يلي:

- جميع العوائق حاضرة لدى كافة الأسر، بغض النظر عن طبيعة فئات المباني، لكن الوزن الفردي لكل كابح يختلف وفقًا لنوعية المسكن الذي تقطنه الأسر.
- حسب العينة المستجوبة، اتضح أن العائق الرئيسي لاستخدام وتوسيع أنظمة الطاقة الشمسية لدى جميع الأسر، يشمل بشكل أساسي التكلفة الاستثمارية الأولية المرتفعة (تكلفة النظام).
- بالنسبة للساكنة التي تقطن بالشقق، تبين أن هناك شبه إجماع حول الإكراهات المتعلقة بعدم وجود مساحة كافية لتثبيت النظام الشمسي.
- أما بخصوص محدودية الموارد المالية، فإن النتائج المتوصل إليها تعكس المستوى الاجتماعي للأسر المعنية، حيث تبدو هذه العقبة هامشية بالنسبة لسكان الفيلات. وفي المقابل، تعتبر إكراهًا قويًا بالنسبة لباقي قاطني فئات المساكن الأخرى.
- فيما يتعلق بالقيود المرتبطة بنقص الوعي والمعرفة، نلاحظ أن جميع الأسر مهما كانت انتماءاتها الاجتماعية والاقتصادية، تدرك أهمية الاستثمار في الطاقة الشمسية، وهذا مؤشر جيد على تشبع الأسر بثقافة الطاقة الشمسية، على الأقل من الناحية النظرية.

5-4- التوجه المستقبلي للأسر نحو الطاقة الشمسية

إن معرفة الخطط المستقبلية لسكان الأحياء الأربعة المدروسة فيما يتعلق بالاستثمار في الأنظمة الشمسية، تعتبر عملية مفيدة لفهم الاتجاهات المستقبلية ولتطور حضور المنظومات الشمسية في الممارسة الحياتية للأسر مستقبلا. وقد تم تلخيص النتائج المتوصل إليها في الشكل رقم 08.

الشكل رقم 08: الخطط المستقبلية للأسر للاستثمار في الطاقة الشمسية

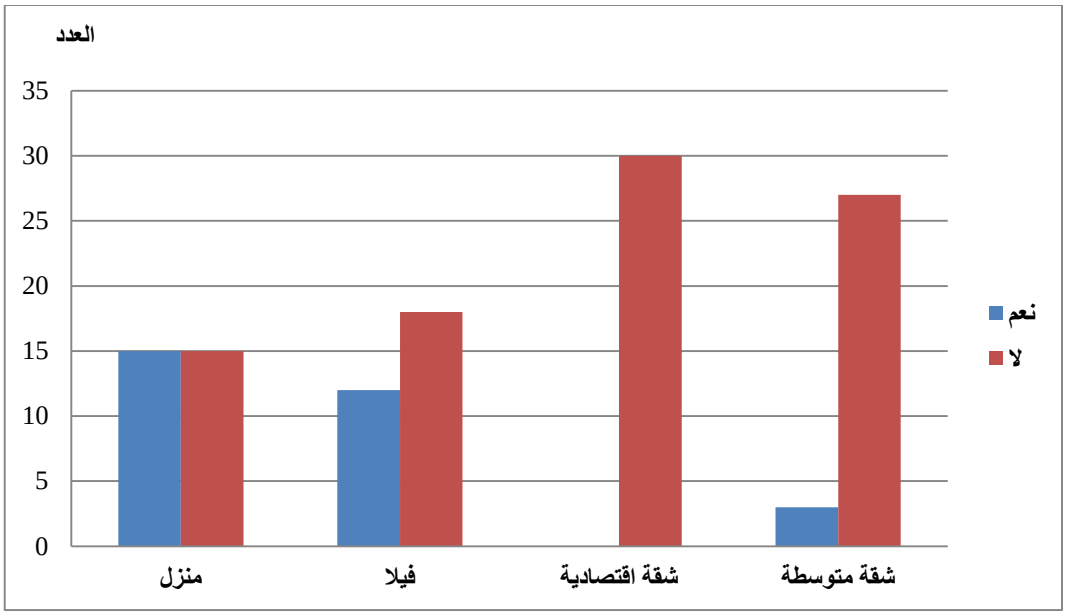

المصدر: البحث الميداني، 2021-2022.

بناءً على توقعات الأسر التي تم إستجوابها، نستنتج من الشكل رقم 08 ما يلي:

- وجود تباين في قناعات الأسر حول التوجه المستقبلي نحو المنظومات الشمسية.
- يُلاحظ أن نسبة 25٪ فقط من الأسر التي شملها الاستطلاع (30 أسرة من أصل 120)، أعربت عن رغبتها في الاستثمار في أنظمة الطاقة الشمسية مستقبلا، ويبدو أن العائلات التي تقطن بالمنازل والفيلات أكثر استعدادًا لهذا الاستثمار، حيث تمثل هذه الفئة لوحدها نسبة 22٪. وفي مقابل ذلك، يبدو أن سكان الشقق لا يرغبون في الاستثمار في المنظومات الشمسية مستقبلا. يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال حقيقة أن هذه الفئة لا تتوفر على مساحة كافية لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى صعوبة اتفاق كل سكان العمارة على مشروع استثماري بهذا الشكل، ويمكن أن يكون هناك تفسير آخر لهذه النتيجة يتعلق بالعامل الاقتصادي، حيث يتضح أن الأسر القاطنة في الفيلات لديها إمكانيات مالية تسمح لها بذلك، خاصة وأن أنظمة الطاقة الشمسية لا تزال باهظة الثمن إلى حد ما.

وتوزعت أنواع المنظومات الشمسية التي تحظى باهتمام الأسر التي شملها الاستطلاع، بين المصابيح الشمسية، سخانات المياه الشمسية والمنظومات الكهروحرارية (الشكل رقم 09).

الشكل رقم 09: أنواع المنظومات الشمسية التي تنوي الأسر الاستثمار فيها مستقبلا

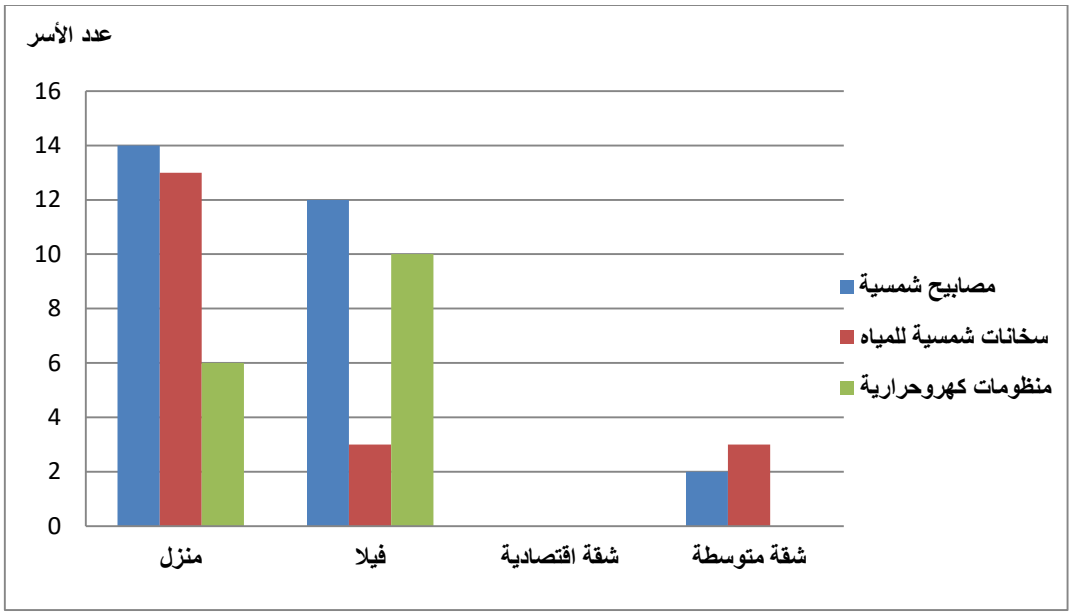

المصدر: البحث الميداني، 2021-2022.

يلاحظ من خلال الشكل رقم 09، أن المصابيح الشمسية تحظى بأكبر قدر من الاهتمام، حيث أعربت 28 أسرة من المستجوبين عن رغبتها في امتلاكها، ويفسر ذلك بسهولة تركيبها في أسطح المنازل وفي الحدائق الخارجية، بالإضافة إلى كونها لا تحتاج إلى رأسمال استثماري كبير. ويأتي نظام سخانات المياه الشمسية في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام، خاصة بين سكان المنازل المستقلة، إذ عبرت 13 أسرة عن رغبتها في امتلاكها مستقبلا بشرط توفر التمويل اللازم أو انخفاض تكلفتها، أما سكان الفيلات فجلهم (92٪ من الدين تم استجوابهم) يمتلكونها أصلا، وبدلا من ذلك يرغبون في الاستثمار في المنظومات الكهروحرارية، عن طريق تثبيت مجموعة من الألواح الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية الضرورية لاحتياجات المسكن (الأجهزة المنزلية، الإنارة، المعدات الرقمية، معدات الراحة، مضخة البئر...) شريطة انخفاض تكلفتها التأسيسية.

خاتمة

تتعدد مجالات استغلال الطاقة المتولدة من تركيز ضوء الشمس، وتختلف مستويات تطبيقاتها من طرف الأسر داخل المجال الحضري لمدينة القنيطرة. لكن الاستنتاج الذي يمكن الوصول إليه هو أنه على الرغم من الأهمية التنافسية التي تتميز بها المدينة في شدة الإشعاع الشمسي، إلا أن استعمال المنظومات الشمسية من قبل الأسر لا يزال ضعيفًا، نظرا لمجموعة من الكوابح والمعيقات التي تواجهها، والتي تتطلب تقييمها بشكل دقيق من أجل تجاوزها.

فبالنسبة للاستخدامات المنزلية، فيمكن القول أنها تتسلل "بخجل" إلى المساكن من فئة المنازل والفيلات التي شملها البحث، وتقتصر أساسًا على سخانات المياه الشمسية، ولكنها لا تزال غير موجودة تقريبًا في الشقق من النوع الاقتصادي أو المتوسط، سواء تعلق الأمر بالتثبيت «الجماعي » أو «الفردي ».

وهو ما يتطلب من الفاعلين جعل الرهانات المرتبطة بالطاقة الشمسية في قلب السياسات القطاعية، عن طريق تبني استراتيجيات واضحة ومشاريع مندمجة لتشجيع الأسر على الاستثمار في المنظومات الشمسية، لما لذلك من أهمية بالغة في الحفاظ على الموارد والبيئية وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

قائمة المراجع

1- سميع جلاب منسي السهلاني (2022): *دراسات في جغرافية الحضر*، مؤسسة دار الصادق الثقافية، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، 485 صفحة.

2- الصالحي عبدالسلام، المعقيلي مليكة، قصباوي عبدالرحيم (2021): " الطاقات المتجددة وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب"، *المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية*، المركز الديمقراطي العربي، مجلد رقم 5، عدد رقم 18، برلين، ألمانيا، ص.ص: 30-43.

3- رمضان محمد رأفت إسماعيل، علي جمعان الشكيل (1988): *" الطاقة المتجددة"* ، دار الشروق"، الطبعة رقم 2، بيروت، لبنان، 173 صفحة.

4- الصالحي عبدالسلام (2022): *" الطاقات المتجددة ورهانات التنمية المستدامة بالمغرب –مثال إقليم القنيطرة– "*، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، القنيطرة، 303 صفحة.

La facture de la marginalisation des villes de l'arrière-pays en Tunisie : révolution et terrorisme

The bill for the marginalization of hinterland cities in Tunisia: revolution and terrorism

Dr. HAGUI Abdelhamid
ENAU de Tunis
h_abdelhamid2@yahoo.fr

Résumé :

Plus de cinquante ans d'aménagement et l'expérience tunisienne était souvent caractérisée par ces timides prescriptions. L'Etat a tourné le dos envers les villes de l'arrière-pays et s'est engagé à promouvoir le littoral, déjà équipé et bien organisé, afin de produire et reproduire cet espace pour qu'il soit le miroir d'un pays qui se prépare à l'ouverture sur le monde extérieur.

Cette injustice spatiale de cette politique n'a fait que l'apparition des villes pauvres avec des populations sous-intégrées. Cette injustice spatiale a abouti à la révolution et à l'apparition du terrorisme.

Mots clés : Marginalisation, injustice spatiale, terrorisme, révolution, aménagement

Abstract:

More than fifty years of planning and the Tunisian experience was often characterized by these timid prescriptions. The State has turned its back on the cities of the hinterland and has committed itself to promoting the coastline, already equipped and well organized, in order to produce and reproduce this space so that it is the mirror of a country that is preparing to open up to the outside world.

This spatial injustice of this policy has only resulted in the appearance of poor cities with under-integrated populations. This spatial injustice has led to the revolution and the emergence of terrorism.

Keywords: Marginalization, spatial injustice, terrorism, revolution, planning

Introduction

Depuis l'indépendance jusqu'aux années 1970, l'expérience tunisienne en matière de planification urbaine était souvent caractérisée par ces timides prescriptions. Les engagements de l'aménagement tunisien ont été autour d'une volonté de résoudre les problèmes liés à l'étalement spatial des villes et à l'habitat spontané. Aucun effort n'a été épargné par l'Etat pour résoudre les problèmes de déséquilibre régional. L'inefficacité des moyens avec l'onérosité des programmes ont rendu difficile l'application d'une telle mesure. L'effort de créer des espaces aptes à être ouvert à l'économie internationale ne dépassant guère le stade

théorique. En effet, « *la libéralisation économique et la priorité donnée aux activités urbaines, et plus particulièrement industrielles et touristiques, ont favorisé l'accentuation des déséquilibres, par l'hyper-concentration spatiale de ces activités et par l'intensification du transfert des ressources et des hommes de l'intérieur vers le littoral*[17] ».

Vers le début des années 1980, le développement des outils de planification ainsi que des méthodes de travail ont été à l'origine d'une volonté de restructurer tout l'espace national à l'épreuve de la mondialisation. L'enjeu est de premier ordre. « *C'est ainsi que le développement durable a constitué un choix stratégique dans le projet de l'Etat*[18] ». A cette époque, il a été avantageux pour l'Etat d'encourager l'intervention du secteur privé dans le domaine de planification urbaine dotant plus que les charges lourdes qui pèsent sur l'Etat. Durant cette période l'aménagement est caractérisé par l'excessive centralisation du système politique. C'est en ce moment-là que, l'espace tunisien est envahi par divers projets d'ordre urbain, économique et environnemental. Cependant, malgré la volonté de diminuer l'écart entre les régions en pratiquant la décentralisation au niveau de sa politique de planification, la centralisation a dominé les décisions de l'Etat au niveau des actions de planification. Aussi, avec la multiplication des institutions, des instruments et des études dans le champ de l'aménagement, la distorsion entre les villes s'est accentuée au profit du littoral. L'arrière-pays a resté marginal, délaissé et mal desservie.

La paupérisation des villes de l'arrière-pays et l'injustice spatiale, qui s'est accentuée depuis les années 1970, ont fait apparaître des villes pauvres avec des populations sous-intégrées. Ceci a augmenté le sentiment d'injustice qui a été le déclencheur d'une révolution afin de faire entendre les voix des classes défavorisées. De fait, nous proposons deux axes d'analyse pour l'étude de ce sujet. D'abord nous présentons l'action d'aménagement depuis l'indépendance jusqu'au nos jours pour faire montrer comment cette action s'est produite au profit des villes littorales avec une marginalisation accrue de l'arrière-pays. Dans un second temps, nous analyserons l'état actuel des villes de l'intérieur pays afin de montrer comment la **paupérisation** et la **marginalisation** ont abouti à la révolution et ont influencé la pensée d'une part assez importante des citoyens qui s'est déviée au profit du terrorisme.

I- Tunis et le littoral : Une primatie et un développement qui sont assuré par l'histoire

L'analyse, ne doit pas uniquement se pencher sur l'histoire. Il n'est nullement question ici d'aborder une telle analyse, mais d'en dégager les points forts, indispensables à la formulation de propositions de développement de Tunis et du littoral. Il fallait seulement dire

[17] Ministère de l'Environnement et de l'Aménagement du Territoire, « l'aménagement de territoire en Tunisie : évaluation et propositions », Tunis, novembre 1993, p.10.

[18] Ministère de l'Equipement, de l'Habitat et de l'Aménagement de territoire, « évaluation et développement des instruments de l'aménagement du territoire en Tunisie », rapport final de 1ère phase, note de synthèse, mai 2004, p.5.

que la mer est, pour les premiers bâtisseurs, le miroir des relations troubles avec le monde extérieur. Le site des médinas, dans ses premières fondations, a été choisi selon des critères défensifs liés à la sécurité. Ce choix était dicté par des facteurs d'ordre stratégique. Les pouvoirs urbains ont été répartis entre « Cheïkh El Madina » et les « Cheïkhs » des faubourgs. L'arrivé des Ottomanes a renforcé les pouvoirs urbains des cheikhs et a développé l'économie nationale.

Ce n'est qu'en 1881 suite à la pression des Européens et l'installation du protectorat, que ce gouvernement urbain a vu le surgissement de nouvelles réformes à la place de celles ottomanes. A cette époque, l'autorité coloniale a conservé l'ancien régime urbain qui a été délimité aux alentours des médinas et des faubourgs, et a intégré de nouvelles institutions qui ont été nécessaires, selon les Français, pour la modernisation de l'administration. **Tout ceci a fait jaillir des quartiers nouveaux à côté des médinas**.

Cette interaction entre modernité importée de l'occident et les sites anciennes, a fait de Tunis et des villes littorales des morphologies urbaines considérables au point que l'architecte Henri Saladin l'a présentée comme suit : « La ville européenne compte déjà plusieurs monuments, la Résidence, l'hôtel de ville, le Palais de Justice (…) que j'ai construit en 1893. Mais nous n'avons pas à décrire une ville européenne, nouvelle, et ses rues bordées de grandes maisons régulières… c'est la ville arabe qui nous attire. Respectée jusqu'ici par une administration remarquablement intelligente qui a compris qu'il fallait en conserver autant que possible le caractère ».

En somme, le fruit des rapports entre la colonisation et les réformes institutionnelles **a accentué l'excessive centralisation des pouvoirs dans la capitale et dans le littoral et a permis l'appauvrissement des autres villes de l'intérieur du pays**[19]. La capitale risque d'être le principal point de convergence des flux de migrants, venant surtout pour améliorer leurs conditions de vie.

Depuis l'indépendance, les responsables de l'Etat ont opté pour le collectivisme comme modèle de développement de l'économie nationale. La défaite de ce modèle de développement et l'adoption du libéralisme n'a fait que pérenniser la place de Tunis et des villes littorales au point de connaître d'importants pôles de croissance. « L'analyse du système urbain tunisien depuis l'indépendance en 1956 sur la base de la loi Rang-Taille nous a permis d'en mesurer les différents paramètres. Ils montrent que la primatialité de Tunis s'accuse depuis 1966, parallèlement au recul de son poids urbain démo-fonctionnel dans le système urbain, qui s'accompagne d'une carence des villes moyennes et une multiplication des petites villes où la faiblesse démographique de certains centres se trouve souvent compensée par leur poids fonctionnel[20] ».

[19] Hagui A. (2007), « **Centralité du Lac et centralité de Tunis: un « lifting » complet de la capitale** ».
[20] Belhedi A., le système urbain tunisien. Analyse hiérarchique démo-fonctionnelle sur la base de la loi Rang-taille, Cybergéo, revue européenne de géographie, 2004, p. 20.

Cette importance vient de toute une politique qui cherche à reproduire tout l'espace urbain pour qu'il soit compatible à l'ouverture et à la concurrence. **L'intervention des pouvoirs publics a été concentrée au niveau de la capitale et des villes littorales** pour bénéficier de l'héritage urbain de l'autorité coloniale dans la définition de cette reproduction. **Ceci a renforcé le développement urbain de Tunis et des villes côtières et l'accentuation de l'appauvrissement de l'arrière-pays**. Ce qui a engendré l'arrivée de plusieurs flux d'immigrants venus vers la capitale et les zones littorales en vue d'une amélioration de leurs conditions de vie. Pour la capitale, cette attraction s'est poursuivie avec des rythmes importants jusqu'au moment où de divers problèmes ont jailli qui sont liés à l'hyper-concentration humaine.

Ce n'est que vers la fin des années 1970 que l'Etat tunisien s'est engagé sur tous les fronts afin d'alléger l'hyper-concentration des activités et des personnes au niveau des villes importantes, notamment celles du littoral. Il a entamé des démarches planificatrices pour une tentative de produire et de reproduire l'espace urbain pour qu'il soit en adéquation avec les besoins d'une population sans cesse croissante.

De fait, l'échec des politiques adoptées par l'Etat que ce soit pour démolir les « gourbivilles » ou pour réhabiliter les quartiers populaires, ont accentué les problèmes de développement urbain d'où la nécessité de trouver d'autres plans plus efficaces et capables de faire ressortir les villes de ses maux urbains.

Tunis et les villes littorales : les principales bénéficiaires de l'action d'aménagement

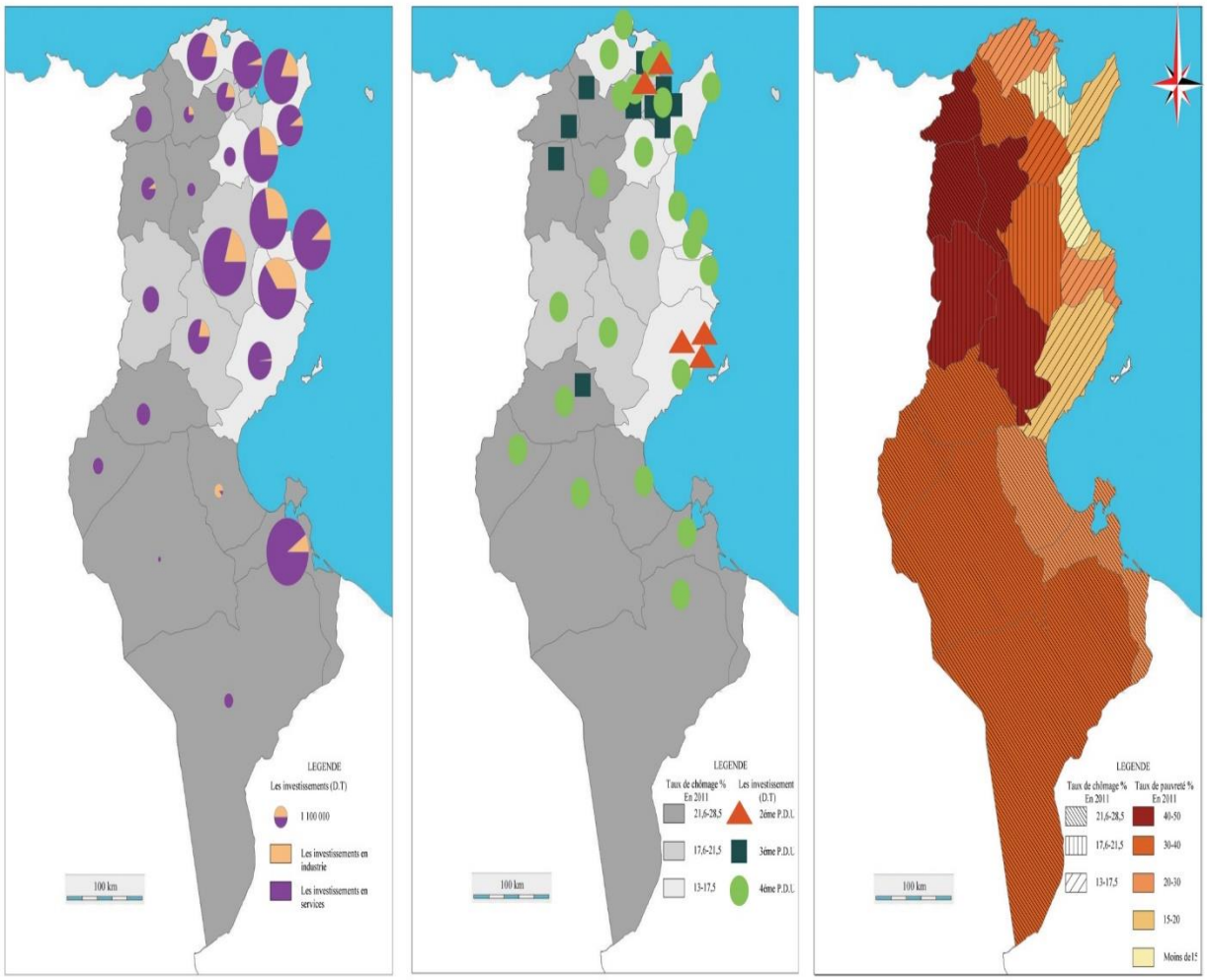

Cartographie A. HAGUI

A ce niveau, les orientations du schéma national d'aménagement, adoptées depuis 1997, sont basées sur la notion de développement durable. Oliya Girard a souligné dans son étude sur les enjeux de l'aménagement en Tunisie que ce schéma national d'aménagement est basé sur le concept de développement durable. Aussi elle a présenté ce schéma comme étant l'expression spatiale et territoriale des principes d'action de l'agenda 21 national. Ainsi, le développement du territoire sera construit selon trois axes qui sont à la fois les trois exigences dictées par les réalités du pays et les trois objectifs majeurs du développement fixés pour les deux prochaines décennies à venir :

- ✓ Un développement efficace de point de vue de la compétitivité internationale ;
- ✓ Un développement durable à la mesure des pressions exercées sur les ressources naturelles ;
- ✓ Un développement équitable assurant un haut niveau de cohésion sociale.

Tout ceci a été seulement de savoir comment ne pas laisser l'espace de la capitale et des villes littorales **s'évoluer selon une urbanisation opérationnelle exhaustive pour arriver à des impasses et à des difficultés** au niveau de l'utilisation du sol urbain. La cohésion sociale et **l'intégration des villes de l'intérieur pays dans un aménagement durable, cohérent et équitable, restent souvent au niveau des discours des responsables** de l'Etat et n'a dépassé guerre le stade théorique.

II- la paupérisation de l'arrière-pays et la révolution : quel dualisme ?

La paupérisation des villes de l'arrière-pays et l'injustice spatiale, qui s'est accentuée depuis les années 1970 pour arriver à avoir des villes pauvres mal desservies et délaissées dans la plupart des cas avec des populations sous intégrées, ont augmenté le sentiment d'injustice.

1- 50 ans d'aménagement avec des villes marginales et mal desservies

Pour connaitre le niveau de vie des habitants des villes de l'arrière-pays[21] , on a essayé de commencer notre enquête sur la nature d'occupation du sol par les logements au niveau des espaces limitrophes des villes marginales afin d'arriver sur le revenu mensuel des différents habitants. Tout ceci sans oublier d'évaluer les différents types d'intervention de l'Etat.

Tableau n ° 1: type d'habitat dans les quartiers limitrophes des villes de l'arrière-pays

Type d'habitat	Nombre	Pourcentage (%)
Gourbi	500	16,66
Houch	1200	40
Villa	800	26,66
Autres	500	16,66
Total	3000	100

HAGUI A. et BENSLIMENE S. dépouillement des résultats de l'enquête

[21] On a choisi de prendre la ville de Kasserine et de Sidi Bouzid comme modèle des villes marginales. En fait on a mené le travail sur les quartiers d'El Karma, Hassi El Frid, Cité Ezzohour,…

D'un total de 3000 logements qui ont été enquêté, 40 % ont été représentés par les « houchs»[22] qui formaient l'habitat des anciens agriculteurs. Aussi, suite à l'arrivée des classes pauvres, l'extension des constructions spontanées de type « gourbis » était importante, et dont les parts dans le total des constructions enquêtées étaient 16,66 %.A côté des « gourbis » et des « houchs », il y eut le développement d'un autre mode d'occupation du sol qui est apparu grâce à la présence d'une classe moyenne. Ce sont des constructions plus ou moins modernes de type « villa » avec une part qui a dépassé 25 %.

Photo 1 : des modèles d'habitats spontanés à la cité « El Karma »
Photo prise par Hagui A. et BENSLIMENE S.

Comme la diversité de la nature d'occupation des sols par les logements, la nature d'occupation des logements est aussi diversifiée. Elle nous a présenté simultanément le propriétaire, le copropriétaire, le locataire et le logé gratuit.

Tableau n° 2 : nature d'occupation des logements

Nature d'occupation	Nombre	Pourcentage
Propriétaires	2250	%
Copropriétaires	150	%
Locataires	600	%
Logé gratuit	100	%
Total	**3100**	**100%**

HAGUI A. et BENSLIMENE S. dépouillement des résultats de l'enquête

[22] Ce sont des habitations d'origine agricole qui se sont développées pour qu'elles soient compatibles avec la structure urbaine de la ville. En dialecte tunisien, les « houchs » ne sont que les habitations traditionnelles.

Tableau n° 3 : type de logements selon le nombre de pièces

Nombre de pièces	Nombre	Pourcentage
2 pièces et moins	870	29%
3 pièces	960	32%
4 pièces	720	24%
5 pièces	110	3,6%
6 pièces	70	2,3%
> 6 pièces	30	1%
Sans réponse	240	8%
Total	**3000**	**100%**

HAGUI A. et BENSLIMENE S. dépouillement des résultats de l'enquête

Ce qui est impressionnant de le dire, c'est que plus de la moitié des logements (61 %) ont été construits sur des parcelles de 100 m² de superficie et qui se composent de 2 à 3 pièces. Ce sont des logements de conditions défavorables étant donné qu'une famille moyenne est composée de 5 à 6 personnes.

Tableau n° 4 : répartition des logements selon la taille des parcelles

Taille de logement	Nombre	Pourcentage
$< 100\ m^2$		41%
$100 \leq L \leq 200\ m^2$		25%
$200 \leq L \leq 300\ m^2$		21%
> 300		10%
Sans réponse		3%
Total	**3000**	**100%**

HAGUI A. et BENSLIMENE S. dépouillement des résultats de l'enquête

Généralement, la présence de ses caractéristiques nous renforce dans l'idée que **l'on se trouve devant une couche populaire défavorisée** ayant choisi de s'éloigner des centres villes et de ses problèmes en choisissant des espaces plus en adéquation avec leurs ressources financières, du fait que leurs revenus mensuels sont très bas. 66% des ménages ont des revenus mensuels inférieurs ou égaux à 200 dinars.

Tableau n° 5 : revenu mensuel moyen par ménage

Revenu moyen par ménage	Pourcentage
≤ 200 dinars	70 %
De 200 à 400	25 %
≥ 400	5 %

HAGUI A. et BENSLIMENE S. dépouillement des résultats de l'enquête

L'analyse du revenu mensuel moyen par ménage révèle l'existence de deux catégories sociales distinctes en plus de celle défavorisée[23]. Une couche moyenne basse représentée par les employés de petits métiers et ceux du commerce et les ouvriers (27 % du total des ménages

[23] Nous avons classe les chômeurs parmi cette population.

enquêtés) dont les revenus se situaient entre 200 et 400 dinars, et une couche aisée constituait surtout par les cadres supérieurs et les cadres moyens.

A tout ça s'ajoutait l'absence des infrastructures routières ou des équipements nécessaires pour la sédentarisation de la population. Prenant l'exemple de la Cite El Karma de la ville de Kasserine. Pendant notre enquête on a pu remarquer l'existence d'un panneau municipale qui indique l'existence d'un grand projet d'infrastructure qui cherche à rénover et à réhabiliter les anciens voiries ainsi qu'à la projection des nouvelles qui devront être capable de faire ressortir El Karma de son isolement par rapport au reste de la ville. C'est un projet qui fait intervenir l'Etat et l'union européenne comme principal intervenant avec plus de 4.750 millions Dinars tunisien. Ce projet devra être commence le 12/10/2013 et achevé le 20/10/2014.

Vers la fin de 2014, rien n'a changé au niveau de l'état spatial de la zone. Les habitants ont compris intuitivement que l'Etat tunisien a pu calmer le climat des hostilités à travers ces panneaux. Pour eux, c'est vrai que l'union Européenne à financer ces des projets dans plusieurs espaces marginaux mais les responsables ont utilisé ces financements ailleurs. Pour ne pas dire autre chose.

Photos 2 : les réalités spatiales après la fin du projet de réhabilitation et de projection des voiries à « El Karma »

Photos prises par HAGUI A. et BENSLIMENE S.

1- Du chômage à la contre bande : vers la révolution

Il faut dire aussi que le chômage n'a cessé d'augmenter au niveau de tout le territoire national mais d'une façon remarquable au niveau des régions défavorisées témoignant ainsi la propagation du taux au niveau des jeunes ressortissants de l'enseignement supérieur. D'après L'INS, le taux de chômage des jeunes ayant un niveau supérieur a augmenté d'environ 11,5 points en sept ans passant de 10,4% en 2001 à 21,6% en 2008 et l'effectif des chômeurs diplômés du supérieur a doublé en quatre ans seulement passant de 66.200 en 2005 à 128.100 en 2008.

Face à ce chômage et le blocage du marché[24] du travail tunisien, les possibilités d'avoir un poste de travail deviennent un rêve loin d'être réalisé pour la majorité absolue des jeunes des villes limitrophes, puisque ils sont originaires, dans la plus part des cas, des familles défavorisées. La jeune génération est relativement bien développée, pourtant les chances d'obtenir un emploi convenable sont faibles.

Durant notre enquête, plus de **60 %[25] des jeunes diplômés ont affirmé être prêts à exercer n'importe qu'elle activité même si elle se produite dans l'illégalité mais avec des limites[26]**. Pour eux la seule et la meilleure activité possible est la contrebande. Elle leur permet de construire une richesse afin d'aider leur famille et de fonder leur avenir. Même s'il y a un risque de prison, ces jeunes affirment être prêts à exercer ce type de travail.

De ces affirmations on a voulu voir de plus près les caractéristiques de ces activités à travers les récits des habitants des zones frontalières et des travailleurs de ce secteur. Dans la ville de Feriana et plus exactement dans la région de « Bou Chebka », région frontalière, les habitants affirment qu'il y a une longue histoire avec la contrebande. La deuxième moitié des années 1980, **la contrebande a été caractérisée par une exportation des produits alimentaires et l'importation des produits électriques**, notamment les paraboles et les climatiseurs. Pour eux, c'est un moyen qui leur permettre de résister à la pauvreté.

[24] Ce sont les classes défavorisé qui ont payé ce blocage puisque le marché de travail à l'époque de Ben Ali est ouvert pour les classes aisées. Tous ceux qui ont des relations avec les responsables de « haute gamme » et qui détiennent le pouvoir financiers, peuvent échapper leurs fils du chômage.

[25] On a pu mener l'enquête auprès de 1000 jeunes des villes de Kasserine et de Sidi Bouzid.

[26] Pour eux la contrebande ne doit pas dépassé l'exportation des produits alimentaires et l'importation des carburants et des produits électriques.

L'Evolution du Taux de Chômage en Tunisie

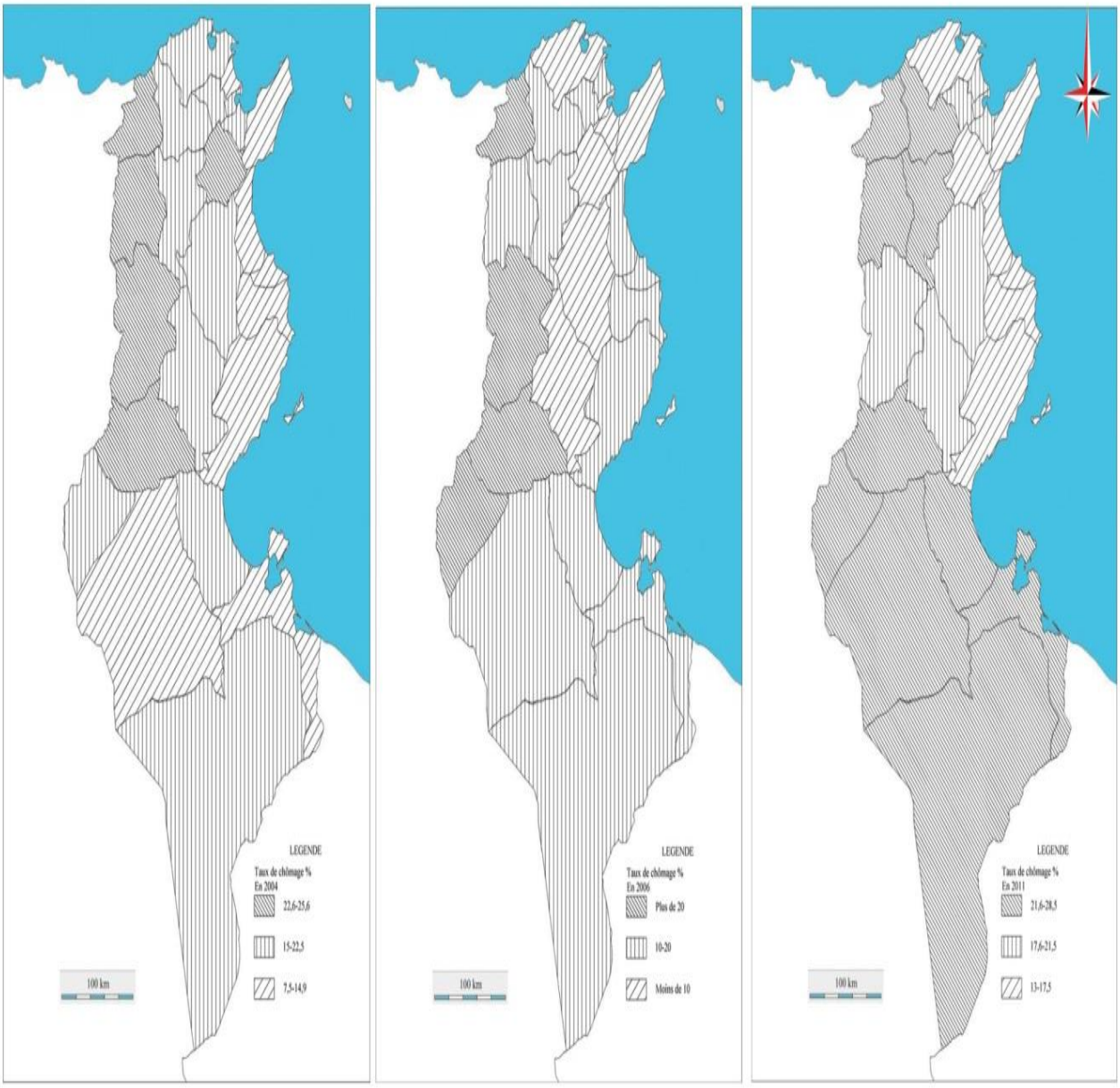

Cartographie A. HAGUI

Le début des années 1990 a constitué la période du **bouleversement magistral au niveau du trafic frontalier**. Les Barrons de la contrebande ont voulu construire toute une fortune même au détriment de la sécurité national. Ils ont commencé par l'importation des carburants et des drogues pour arriver au trafic d'arme. La contrebande est en plein boom. La moitié nord et est du pays (Jendouba, El Kef jusqu'à Kasserine) est la zone d'importation des produits alimentaires subventionnés (sucre, farine, huile…), la résine de cannabis, les armes légères (fusils de chasse..) et le carburant. Au sud (Gouvernorat de Médenine), les contrebandiers tunisiens vendent à prix d'or des produits alimentaires subventionnés (farine, blé, sucre, huile, lait…) ou non (légumes, fruits…) et achètent en retour des armes de guerre sans que ce soit forcément les même réseaux.

Face à ce bouleversement, une part assez importante des employés des contrebandiers, généralement des jeunes, ont lâché ce travail. **Pour eux être chômeur et à la recherche d'emploi mieux que de travailler ce type de trafic avec un risque de prison d'une peine de perpétuité**.

Pendant les années 2010 avec la multiplication du taux de chômage, suite au phénomène de départ des employés des contrebandiers, la marginalisation des régions frontalières et la baisse de niveau de vie des classes moyennes puisque les prix des aliments sont beaucoup trop élevés, **ont créé tout un climat favorable à la révolution**. A tout cela s'ajoutaient le manque d'investissements et les perspectives médiocres pour la jeunesse dans la région.

Déclenché en 2011 par les classes défavorisées de l'arrière-pays afin de faire entendre leur voix, **la révolution de la dignité à ouvrir les portes pour le trafic des armes et surtout après la révolution libyenne et le manque des moyens qui peuvent être utilisés pour contrôler toute la ligne frontalière** quel que soit avec la Libye ou l'Algérie. Les saisies d'armes se sont multipliées depuis le début des années 2013. C'est une situation affreuse au moment où l'ex-président tunisien M. Moncef Marzouki a affirmé que « Les combattants islamistes du Mali sont une menace pour la Tunisie, qui est en train de devenir un corridor pour les armes ».

L'injustice spatiale, la révolution et la contrebande ont été les causes qui ont fait naitre toute une pensée qui soutienne les mouvements des extrémistes. Il n'y a plus facile que de nourrir cette pensée des jeunes défavorisés par l'intermédiaire des nouvelles technologies , internet, twitter, facebook…

La situation devient de plus en plus lourde à supporter par la Tunisie et surtout après les attaques terroristes. Il fallait trouver les solutions afin de s'en sortir de ses déboires. Tout ceci devra passer par **l'équité sociale et le partage égal des richesses entre toutes les régions avec une nette augmentation en faveur des régions marginales**, si bien que les gouvernorats de l'intérieur : Jendouba, Sidi Bouzid, Siliana et Kasserine ont le niveau de développement le plus bas.Il fallait aussi passé par **l'intégration des jeunes au marché d'emploi** en créant des ressources capables d'absorber une part assez importante des demandes des classes défavorisées.

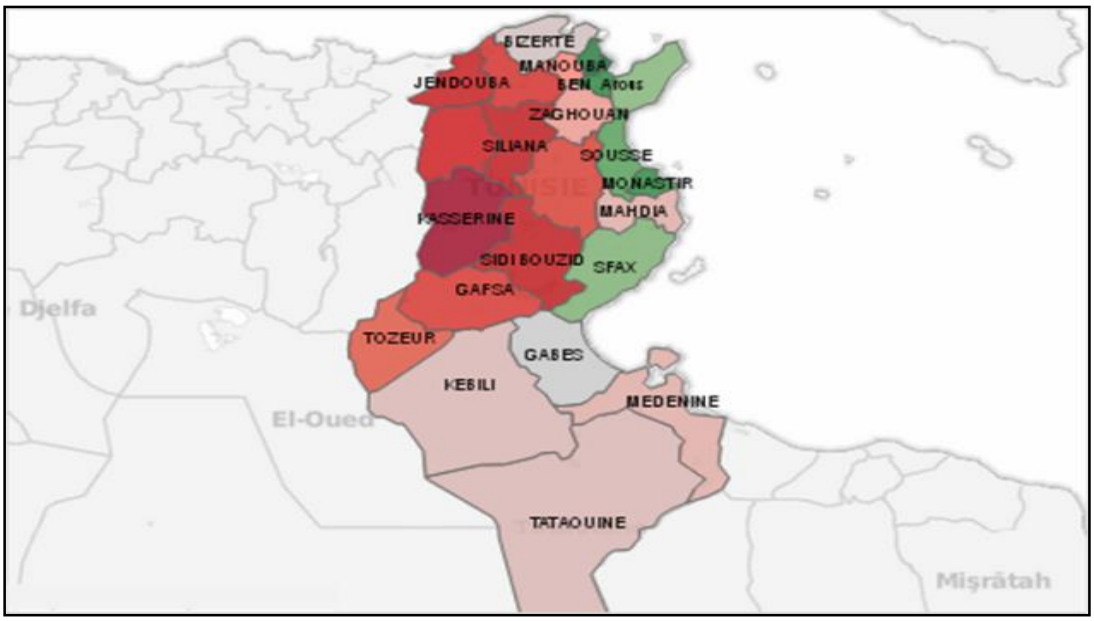

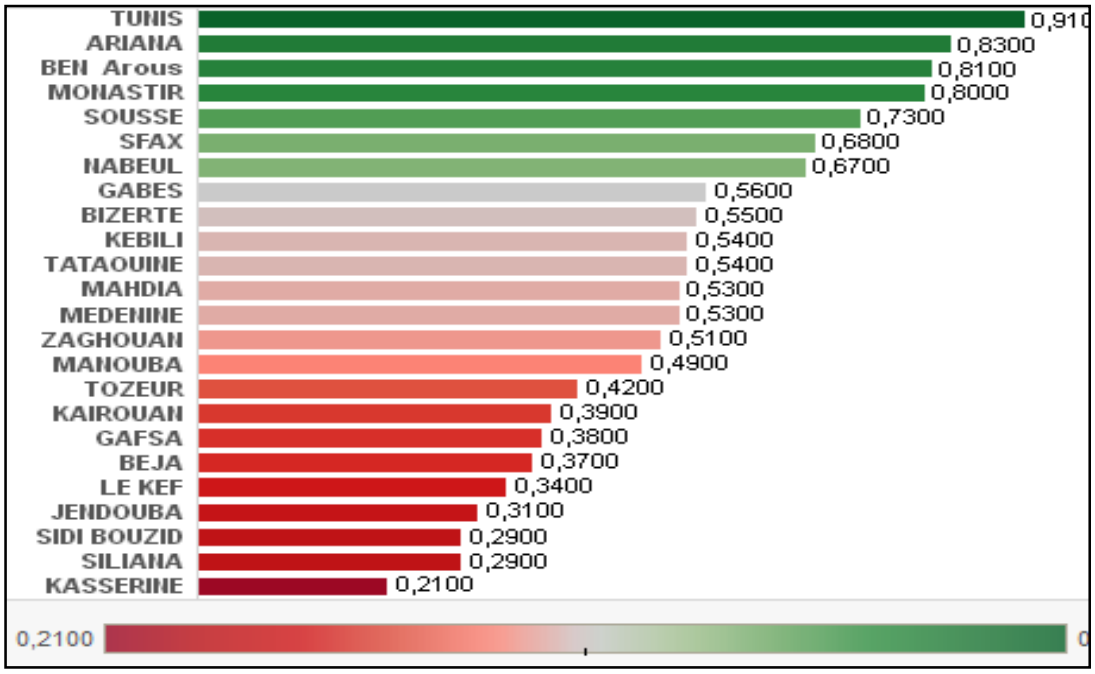

Etude comparative en termes de développements en 2009

Source : L'institut Tunisien de la compétitivité et des Etudes Quantitatives(ITCEQ).

Conclusion

La Tunisie indépendante a pris le chemin de l'appareil colonial pour consolider l'unité nationale à travers une politique centralisatrice au profit de la capitale et des villes littorales. L'intérieur pays est resté marginal et délaissé. Il est le point de départ d'une masse assez importante des travailleurs vers les autres villes notamment la capitale.

L'équité sociale et le partage des richesses sont restés souvent au niveau du discours des propres responsables de l'Etat. L'ex-président tunisien « Ben Ali » a joué sur les statistiques afin de montrer la prospérité de la Tunisie sous sa régence et d'attirer l'attention du monde extérieur pour le soutenir. C'est avec lui que la pauvreté a diminué progressivement et surtout au niveau de l'arrière-pays. Tout ceci n'a pas dépassé le stade des affirmations.

En contrepartie et pour n'alourdissez pas la marginalisation de l'arrière-pays, Ben Ali a laissé l'arrière-pays s'évoluer spontanément en adoptant la contre bande comme un moyen mise en place pour résister à la pauvreté.

L'augmentation si considérable du taux de chômage et le développement de la contrebande qui s'est déviée vers le trafic d'arme et des carburants, ont mis la Tunisie devant le danger d'une révolution qui s'est déclenchée en 2011 par les villes les plus pauvres et les plus concernées par le trafic frontalier. C'est une révolution menée surtout par les jeunes diplômés des villes marginales qui ont été touchés par le chômage, afin de faire entendre leur voix.

Références bibliographique

Belhedi A., 2004, le système urbain tunisien. Analyse hiérarchique démo-fonctionnelle sur la base de la loi Rang-taille, Cybergéo, revue européenne de géographie.

Hagui A., (2007), « Centralité du Lac et centralité de Tunis: un « lifting » complet de la capitale », communication dans le séminaire : « les projets urbains » organisée par l'Association Tunisienne des Urbaniste (ATU), 12 p.

Ministère de l'Environnement et de l'Aménagement du Territoire, 1993, « l'aménagement de territoire en Tunisie : évaluation et propositions », novembre, Tunis.

Ministère de l'Equipement, de l'Habitat et de l'Aménagement de territoire, 2004, « évaluation et développement des instruments de l'aménagement du territoire en Tunisie », rapport final de 1ère phase, note de synthèse, Tunis.

Institut National de Statistique, (1994), « recensement général de la population et de logement », Tunis.

L'institut Tunisien de la compétitivité et des Etudes Quantitatives(ITCEQ), 2009, étude comparative en terme de développement.

La marginalisation de la montagne marocaine : Quels enjeux de développement ?

The marginalization of the Moroccan mountains: What are the development issues?

Lamiae EL BEZZARI,

Laboratoire : territoire, environnement et développement. Université Ibn Tofail. Maroc

Résume

La montagne marocaine constitue un territoire particulier et complexe. Particulier suite à sa richesse en potentialités naturelles, culturelles et éco-paysagère. De même, c'est un territoire complexe par sa marginalisation et sa précarité, sa dégradation naturelle et ses contraintes économiques dont il est le théâtre actuellement. Le capital humain dans le territoire montagnard est pénalisé par l'insuffisance en matière de qualification. Il enregistre des indices de sous développement et de précarité considérables : un taux élevé de pauvreté, de l'analphabétisme et du chômage qui est marqué par son caractère saisonnier et parfois occasionnel, ce qui accentue la marginalisation et la précarité de la montagne.

Mots clés : La montagne, La marginalisation, enjeux de développement, La montagne Marocaine

Abstract

The Moroccan mountain constitutes a particular and complex territory. Particular because of its richness in natural, cultural and eco-landscape potential. Similarly, it is a complex territory because of its marginalization and its precariousness, its natural degradation and its economic constraints which it is currently the scene. The human capital in the mountain territory is penalized by the lack of qualification. It registers considerable indices of underdevelopment and precariousness: a high rate of poverty, illiteracy and unemployment which is marked by its seasonal and sometimes occasional character, which accentuates the marginalization and the precariousness of the mountain.

Key words: The mountain, Marginalization, development issues, The Moroccan mountain.

Introduction

La montagne est restée assez délaissée par le pouvoir central, elle n'a suscité l'intérêt des aménageurs que vers la fin des années soixante à travers des projets intégrés qui ont ciblé les trois chaînes de montagne. L'objectif de ces projets était la protection des ressources naturelles non plus l'amélioration des conditions de vie de la population locale. Cependant, les visions de géographes, de sociologues ou des historiens au quotidien des montagnards donnent une vision plus noire de la réalité sociale.

Pour mieux appréhender la marginalisation de la montagne marocaine, nous faisons appel dans cette contribution à une approche multisectorielle (historique, théorique, géographique et territoriale) afin de comprendre la problématique de marginalisation dont souffre la montagne marocaine et proposer une série de stratégies de développement permettant de rétablir l'équilibre territorial.

1- Etat des lieux de la montagne marocaine

Le territoire montagnard occupe une place importante au Maroc. Il montre de fortes singularités écologiques, sociales, historiques et culturelles, et une très grande importance économique et écologique pour l'ensemble du pays. De plus, il se caractérise par une diversité des ressources naturelles, culturelles et paysagères qui peuvent constituer un support d'enjeux très intéressant. Néanmoins, quoique la montagne au Maroc fournisse à l'ensemble du pays les ressources naturelles indispensables à son développement, elle est restée depuis fort longtemps à l'écart de développement économique et social.

1- La montagne marocaine entre potentialités et contraintes

Au Maroc, la montagne est définie comme une région d'altitude supérieure à 500 mètres et constituée de reliefs aux pentes raides (Laouina, 2000). La superficie délimitée de la montagne sur la base des critères retenus s'élève à 187.740km2, soit près de 26% du territoire national. La montagne présente une dualité remarquable :

- ✓ D’une part, elle abrite des potentialités naturelles, humaines, économiques et patrimoniales importantes.
- ✓ D’autre part, elle appartient à un monde rural fragilisé par une surexploitation des ressources naturelles, ainsi que des conditions de vie médiocres.

1-1 -Diversité des ressources naturelles

De par sa position géographique, ses caractéristiques altitudinales et hydrographique, la montagne marocaine regroupe une variété des ressources naturelles. Ces ressources ont assuré durant longtemps le maintien de l’équilibre de la dynamique écologique et socio-économique du pays.

Sur le plan climatique, les chaines atlasiques constituent une puissante barrière aux influences sahariennes (en particulier le Haut Atlas qui dépasse 4000 m) faisant largement écran aux influences désertiques venant du sud et protégeant le reste du pays de la sécheresse.

Sur le plan hydrologique, la montagne est un véritable château d’eau. En effet, la majorité des rivières et sources fournissant le principal des ressources en eau jaillissent de ces chaînes. L’épaisse couche de neige couvre les sommets pendant le mois d’hiver constitue une réserve qui soutient le débit des cours d’eau, notamment en printemps. De plus, les couches calcaires emmagasinent l’eau dans leur masse et assurent par d’importantes ressources une alimentation plus régulière dans l’année.

Par sa diversité orographique et lithologique, la montagne abrite une importante diversité d’écosystèmes (cèdre, chêne. vert, chêne liège, thuya, pin, etc.) qui jouent un rôle primordial dans la conservation des sols et la constitution des réserves hydriques

1-2 Un capital humain important

Les territoires de montagne au Maroc sont dans l’ensemble des milieux densément occupés, souvent bien plus que les plaines, en raison essentiellement de conditions climatiques, écologiques et économiques autrement avantageuses. Le facteur humain dans les zones de montagne est d’origine berbère Amazigh : les rifains, les amazighs et les chleuhs, utilisent une longue très éloignée les unes des autres.

La répartition géographique de la population montagnarde est très inégale à l’intérieur du pays, cette population est à forte dominance rurale, les habitants des villes ne représentent que 27,3%

avec des densités varient énormément entre les montagnes. Le Rif où se concentre 33% de la population montagnarde, il enregistre la densité la plus élevée qui atteint 112,7 hab/km2 (tableau n°1).

	Rif	Haut atlas oriental	Haut Atlas occidental	Moyen Atlas	Anti Atlas
Densité (hab/km2)	112,7	16,6	35,5	35,4	18,1

Source : Recensement Général de Population et d'Habitat 2014

Tableau n°1 : densité de la population dans les chaînes montagnardes

De nombreux facteurs physiques, économiques et historiques expliquent cette distribution de la population. La répartition de la pluviométrie explique la dissymétrie entre les montagnes du Nord, du centre et du sud. Les montagnes du nord et du centre sont caractérisées par l'abondance des ressources en eau, et la présence d'une richesse forestière. Par contre, les montagnes du sud se caractérisent par la rareté des ressources en eau et du couvert végétal.

1-3 Une diversité du patrimoine culturel et architecturel

La montagne marocaine renferme une richesse culturelle et des héritages patrimoniaux d'une immense diversité dont la majorité est d'origine Amazigh, caractérisant une force humaine, des organisations socio-institutionnelles et des pratiques ingénieuses de la gestion rationnelle des ressources et des affaires communes.

L'artisanat est un secteur représentatif de l'identité et de la spécificité de la montagne, il s'agit de la transformation des produits locaux (bois, laine, cuir) à des objets destinés à satisfaire les besoins essentiels des populations (tapis, habits, couverture, objets métalliques, etc.). La montagne est enrichie considérablement par un folklore berbère assez riche, il est considéré comme le plus riche des couleurs artistiques à l'échelle nationale (Reggada au Rif, Ahidous au Moyen Atlas et Ahwach en Haut Atlas et Anti Atlas)…..

Du côté architectural, le patrimoine bâti est assez diversifié. Le mode d'habitat des nomades est basé sur la tente, par contre, la vie sédentaire essentiellement agricole est liée à l'habitat en ksour, ce type d'habitat collectif de Haut Atlas et Anti Atlas disparait quand on s'éloigne des régions chaudes. La maison de type rural est la plus abondante dans les zones humides au Moyen Atlas et le Rif. Ces types d'habitats constituent un aspect fortement identitaire de la montagne puisqu'il s'intègre dans le milieu naturel, par son organisation, ses formes architecturels et ses matériaux locaux de construction provenant essentiellement du sous sol et de végétation (bois, pisé, pierre, etc.). L'utilisation des matériaux locaux constitue une source de fraicheur pendant l'été ainsi qu'une source de chaleur pendant l'hiver.

Les activités artisanales, les savoir-faire et les traditions locales du territoire montagnard constituent d'une énorme richesse et composante historique essentielle du pays.

2- Des multiples contraintes entravent le développement montagnard.

L'exclusion de la montagne du processus de développement socio-économique national, s'exprime à travers le nombre limité des interventions publiques et privées, qui ont accentué le déséquilibre de ses systèmes écologiques, sociaux et culturels. Ceci s'est répercuté négativement sur les ressources territoriales et sur les conditions de vie des locaux.

2-1 Dégradation des ressources naturelles

Les ressources naturelles dans la montagne marocaine subissent une forte pression. D'une part, suite à l'exploitation irrationnelle et incontrôlée provoquée par la croissance démographique, et d'autre part, en raison du changement climatique, de la faiblesse de la productivité agricole et du non diversité des ressources de revenus de la population. Tous ces facteurs contribuent fortement à la dégradation du milieu naturel (eau, couvert végétal, parcours, sol).

Pour la forêt, les modes de l'exploitation et de gestion connaissent une crise générale, due essentiellement à l'augmentation des besoins en matière de produits forestiers et aux déséquilibres entre l'offre et de la demande. La population montagnarde qui est généralement pauvres et qui vit dans des conditions climatiques rudes, s'oriente vers la forêt pour satisfaire ses besoins en bois.

Dans la montagne, où les conditions de la paysannerie sont assez médiocres, les montagnards se trouvent dans l'obligation de diversifier leurs revenus ; à travers la modernisation de leur

agriculture qui est fortement concurrencée par celle de la plaine. Pour participer à cette modernisation, l'exploitation croissante des zones montagneuses par l'agriculture commerciale intensifie la pression sur les écosystèmes fragiles : compactage des sols, accélération de l'érosion, réduction de la fertilité des sols, diminution de la nappe phréatique. Quant à l'élevage, il est de type extensif, les effectifs du cheptel constituent une charge pastorale qui dépasse de loin la charge d'équilibre. Les parcours sont en nette régression à cause de la succession des années de sécheresse.

2-2 Une crise sociale

Les aspects de la crise sociale peuvent se résumer à travers des données qualitatives qui tracent les conditions de vie des montagnards.

La population montagnarde est à forte dominante rurale, les habitants des villes ne représentent que 27,3%. Pour cela, les populations montagnardes ont souvent un double habitat : petit village dans les centres communaux et habitat dispersé dans les douars soit des maisons en pisé ou en pierre, des Noualas et des Khaima isolées dans les terrains pastoraux. Les habitants connaissent des conditions d'habitat rural assez difficiles, en raison de la faiblesse en équipement domestique et de confort dans les logements.

De sa part l'analphabétisme constitue un obstacle pour le développement montagnard : les zones de montagnes sont les territoires les plus touchés par ce fléau.

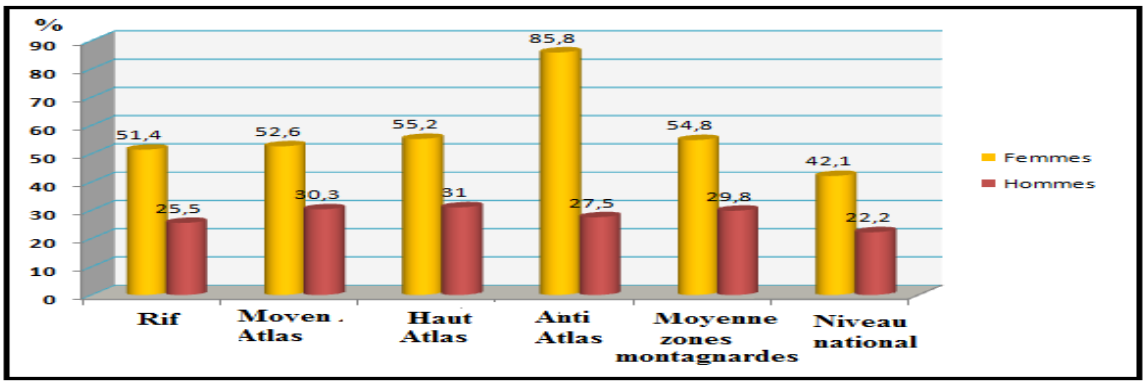

Source : Recensement Général de Population et d'Habitat 2014

Figure n°1 : taux d'analphabétisme chez les femmes et les hommes

L'analyse de la figure n°1 révèle que le taux d'analphabétisme est très élevé que celui enregistré au niveau national. Certes, ces taux sont en baisse grâce aux programmes de lutte contre l'analphabétisme et d'éducation informelle. Toutefois, ces évolutions connaissent un rythme très lent.

En effet, plusieurs facteurs privent les enfants et en particulier les filles d'une scolarisation continue notamment l'éloignement de l'école, les tâches domestiques surtout au niveau du collège et du lycée. Hors, la majeure partie des habitants parlent la langue Amazigh, sauf que le programme engagé par l'Etat est fortement arabisé.

Quant aux activités, elles se varient selon les conditions naturelles et économiques du territoire. Il y en a ceux qui vivent soit sur l'exploitation agricole: pastoralisme ou de l'agriculture vivrière, leurs revenus agricoles se caractérisent par la faiblesse et l'instabilité. Par conséquent, et d'après le développement de l'habitat dans les chefs lieux des communes, des petits métiers sont en cours de développement (tailleur, plombier, menuisier)

En ce qui concerne la pauvreté, les zones montagneuses sont caractérisées par des taux de pauvreté monétaires globalement plus élevés que le niveau national 8,76%.

	Rif	Moyen Atlas	Haut Atlas	Anti Atlas	Moyenne national au Maroc
Taux de pauvreté	3,9	7,9	15,8	10,2	3,5

Source : RGPH 2014

Tableau n°2: Taux de pauvreté dans la montagne marocain

Face à cette situation de crise socio-économique, de nombreux facteurs agissent dans les déplacements des montagnards. Les problèmes économiques demeurent la cause principale de l'exode rural ; il s'agit du chômage, de la faiblesse des revenus et du manque des équipements de base. L'économie de la plupart des montagnes, se base sur l'agriculture, néanmoins avec la succession des années de sécheresse la situation économique s'aggrave et les besoins augmentent.

II- Quelle politique de l'Etat pour développer la montagne ?

Après avoir fixé leur activité durant les premières années de l'indépendance sur l'aménagement et le développement des plaines, l'Etat marocain était obligé de changer sa politique en se tournant vers les milieux marginalisés dont les zones de montagne.

Suite à l'augmentation de la population montagnarde, à la dégradation des ressources naturelles et à la médiocrité des conditions de vie, l'Etat a découvert que les investissements dans les grands bassins hydrauliques ne peuvent pas atteindre un développement rural durable, ce qui l'a obligé à lancer une nouvelle politique de développement dite « projet de développement rural intégré » dans les zones de montagne : Rif, Moyen Atlas, Haut Atlas. Ces projets visent l'augmentation des revenus de la population, la protection de l'environnement et l'utilisation rationnelle des ressources naturelles.

1 .Des projets intégrés à la vielle de l'indépendance

Considérées comme des territoires marginaux par rapport aux parties utiles du territoire national, les zones montagnardes sont restées assez délaissées par le pouvoir central, elles n'ont bénéficiées que tardivement de nouvelles mesures d'aménagement et de développement.

Au lendemain de l'indépendance, l'Etat marocain a mobilisé tous ses moyens qui lui permettent d'affermir son indépendance économique et de promouvoir son développement à partir de ses forces internes. Pour cette raison, il a mis en place trois plans successifs (plan quinquennal 1960-1964, plan triennal 1965-1967, plan quinquennal 1968-1972). Les politiques lancées dans ces plans (l'aménagement hydraulique, l'aménagement touristique, etc.) sont arrivées à des résultats satisfaisants dans les plaines et les milieux touristiques. En revanche, les zones montagnardes n'ont pas bénéficié de ce développement, ce qui a accumulé de nombreux problèmes socio-économiques.

Le territoire montagnard n'a suscité l'intérêt des aménageurs que vers la fin des années soixante, à travers des projets intégrés.

1-1 Projet de Développement Économique et Régional du Rif Occidental (DERRO)

La zone du Rif a été la première zone de montagne qui a fait l'objet de l'intervention des pouvoirs publics dans le cadre du projet DERRO (Projet de Développement Économique et Régional du Rif Occidental). Le projet est destiné à promouvoir le développement intégré de l'une des régions les plus déshéritées du pays, qui souffre de nombreux handicaps d'ordre naturel, humain et économique. Du côté naturel, le territoire reçoit une quantité importante des précipitations, ces dernières sont souvent violentes et concentrées, provoquant de graves processus érosifs préjudiciables à l'activité agricole et aux équipements hydro-agricoles.

Sur le plan humain, la densité de la population est très supérieure à celle enregistrée au niveau national, elle est de l'ordre de 165hab/km. Les populations sont à la recherche des surfaces cultivables procèdent à des défrichements massifs sur des terrains exposés à l'érosion ce qui aggrave la dégradation des sols. Quant au secteur économique, l'agriculture qui est le secteur dominant souffre de la médiocrité de la surface cultivable et la domination des modes traditionnels. Ce projet financé par l'ONU et piloté par le FAO ne s'est intéressé qu'à la lutte contre l'érosion et la conservation des sols sans s'occuper du sort des populations concernées.

1-2 PROJET MOYEN ATLAS CENTRAL (PMAC)

Le projet Moyen Atlas central comme une action de développement intégrée, a englobé les trois composantes principales de ce territoire : l'agriculture, l'élevage et la forêt. Suite à la richesse de ce territoire en forêt et l'importance des parcours collectifs, d'une part, et les problèmes de surpâturage et de l'exploitation irrationnelle du couvert forestier, d'autre part. .

Ce projet a accompli des actions positives notamment dans le secteur de l'élevage, de l'agriculture et de l'exploitation forestière puisque il a été destiné aux trois composantes de l'économie locale et non au développement humain.

1-3 PROJET HAUT ATLAS

Le projet de développement socio-économique qui a ciblé le Haut Atlas central en partenariat avec la France a considéré le tourisme comme pierre angulaire de développement. En effet, ce projet s'est particulièrement basé sur la diversité des potentialités touristiques inexploitables, sachant que le territoire est en crise socio-économique (domination des activités agricoles, croissance démographique accélérée, faiblesse en équipements sociaux, etc.).

De plus, le projet a associé plusieurs activités traditionnelles/modernes en faveur de la population locale mais il n'a ciblé qu'un nombre limité des douars et les revenus du tourisme.

De surcroît, ce projet illustre des initiatives multiples dont l'objectif est de sauvegarder et de conserver les ressources naturelles (eau, forêt, sol) et de lutter contre les phénomènes qui menacent l'économie des plaines (l'érosion, l'envasement des barrages, l'inondation, la dégradation des parcours, etc.) et non l'amélioration des conditions de vie de la population locale défavorisée. La mise en place des équipements et des services sociaux qui constituent des besoins fondamentaux pour le développement des conditions de vie (établissement scolaires, unités sanitaires, électrification, approvisionnement en eau potable, route godronnée, etc.) étaient absents dans les programmes de ces projets, ce qui a tardé le développement de ces zones déshéritées.

2- Une nouvelle vision à la montagne depuis le sommet Rio

L'attention portée aux enjeux environnementaux et sociaux dans les régions ne s'est accrue que vers la fin du 20eme siècle, que lorsque l'Etat est s'engagé depuis le sommet de Rio 1992.

Au sommet de la terre de Rio « la valeur patrimoniale de la montagne » est devenue un fait universellement reconnu, embrassant désormais un périmètre bien plus large que ses seuls valeurs écologiques. La montagne fait l'objet d'un chapitre entier de l'agenda 21, qui souligna l'urgence de la mise en place de démarche de développement durable des espaces montagnards. L'engagement du Maroc dans cet article confirme que ces milieux montagnards sont des espaces géographiques pauvres et en pénurie, qui ne nécessitent pas seulement la protection naturelle mais aussi un développement humain.

Au début du troisième millénaire, le Maroc a lancé le schéma national de l'aménagement du territoire SNAT sans lequel il a présenté la vision officielle du territoire et de son aménagement. Dans ce schéma le Maroc a exprimé l'importance de la montagne dans l'économie du pays « le Maroc existe grâce à ces montagnes, elles sont les sources de la vie, les châteaux d'eau qui nourrissent les plaines en contrebas ». D'après le SNAT, la montagne est donc la source de vie pour le Maroc, c'est le château d'eau du pays et la source de vie grâce à sa diversité biologique et paysagère, ses traditions humaines ancestrales et à son intérêt scientifique et touristique important. Pourtant, elle souffre de nombreux handicaps de développement : la misère sociale, l'isolement, la fragilité économique, la faiblesse en infrastructure, etc. Le schéma a lancé donc, un discours

pour mettre une politique de montagne et avoir/chercher les moyens pour créer cette politique et intégrer les différents acteurs dans le développement.

En 2007, l'association de la population de la montagne mondiale a vu le jour dont le but de défendre les intérêts des montagnards et contribuer au développement socio-économique et culturel des zones de montagnes marocaines. L'objectif initial de cette association se base essentiellement sur :

- L'encouragement des initiatives locales,
- L'organisation de changement et de coopération entre les pays développés et les pays en voie de développement,
- Faire entendre la voix de la population de la montagne.

Au terme de cette analyse, il paraît clairement que les politiques de l'aménagement de la montagne au Maroc viennent en retard. Actuellement l'entourage universel nécessite de prendre en considération les problématiques de développement et de protection des territoires montagnards avec l'intégration des approches convenables aux caractéristiques de la montagne. Donc, la montagne a besoin d'un nouveau modèle de développement.

III - **Les Enjeux de développement territorial**

Comme nous l'avons montré précédemment, la montagne recèle des potentialités remarquables. Pourtant, elle laisse apparaître des multiples formes de précarité et de persécution. Ce territoire était le théâtre de plusieurs projets d'aménagement qui ont ciblé les composantes naturelles (eau, sol, forêt, parcours) et non l'amélioration des conditions de vie des locaux. Ce qui a tardé son développement

Pour dépasser la marginalisation territoriale, il est indispensable de proposer des orientations de développement. Il s'agit d'inspirer un ensemble d'activités et d'actions susceptibles d'affirmer l'amélioration des conditions de vie de la population locale à travers la valorisation des différentes ressources territoriales existantes.

Le diagnostic d'état des lieux des milieux montagnards traité précédemment, nous a permis de dégager des différents enjeux majeurs dont l'objectif est de penser sur l'avenir de développement, ces enjeux concernent les points suivants :

- Une dégradation des ressources naturelles toujours en augmentation.
- Des conditions de vie marquées par la précarité et le sous développement
- Une énorme richesse en termes de ressources paysagères et culturelles qui souffre du manque de valorisation.

1- Sauvegarde du patrimoine environnemental

La montagne bénéficie d'un milieu naturel aux ressources variées, qu'il s'agisse d'eau, de la forêt, des lacs, des terrains de parcours. Actuellement, la croissance de la population et les mutations récentes de l'économie locale constituent une source de problème pour l'environnement, mais aussi les conditions climatiques défavorables (la sécheresse, les orages, la grêle) sont autant des réalités qui fragilisent dangereusement le milieu naturel.

La montagne ne bénéficie pas de ces potentialités, elle a perdu ses ressources naturelles vers l'aval notamment l'eau. Dans ce sens, les premières interventions doit porter sur la construction des barrages, l'emmagasinement des eaux de pluies qui se perdent durant toute l'année vont permettre l'organisation des ressources en eau en matière d'irrigation et d'eau potable pour la population de la montagne.

La population montagnarde entretient des relations très fortes avec l'espace forestier. Ce dernier est utilisé pour satisfaire leurs besoins en bois d'énergie, en bois de construction et aussi pour nourrir le bétail. Les mutations socio-économiques récentes et l'évolution démographique conduisent à intensifier l'utilisation des ressources forestières. Pour sauvegarder ce patrimoine forestier et réduire la pression de la population sur la forêt, l'introduction de nouvelles technologies d'économie d'énergie à travers l'utilisation du gaz butane (fours à chauffages, fours à pain) est primordial, et cela à travers l'augmentation des subventions de l'Etat en gaz butane, surtout dans les territoires qui se caractérisent par des taux de pauvreté très élevés et d'une période de neige qui dure longtemps. Ajoutons à l'actualisation des subventions de l'Etat, leur distribution qui doit prendre en considération l'éloignement des douars et leur isolement durant la période hivernale.

L’éducation à l’environnement et le renforcement des programmes de sensibilisation et de conservation des ressources naturelles est primordial pour garder un environnement durable aux générations futures.

L’enjeu environnemental dans la montagne réside, donc, dans la sauvegarde de l’équilibre entre les activités anthropiques et les ressources naturelles, en permettant aux populations locales de mieux vivre tout en utilisant les ressources d’une manière rationnelle.

2- Renforcer et réhabiliter le capital humain

L’enjeu de la lutte contre l’abandon scolaire est un investissement pour l’avenir, il contribuera au développement des mentalités locales. En effet, les stratégies et les politiques dans ce sens nécessitent l’amélioration de la qualité et l’équité dans l’éducation et la formation. Les mesures d’intervention doivent s’adresser aux :

-Soutien des élèves puisque la langue mère « la langue Amazigh est complètement différente de la langue d’apprentissage.

-La sensibilisation des parents d’élèves de la nécessité de l’éducation.

-Faciliter l’accès à une éducation préscolaire de qualité.

Quant à la pauvreté, l’enjeu de l’éradication de la pauvreté et de l’amélioration des conditions de vie s’imposent forcément. Le taux de pauvreté dans les chaines montagnardes dépasse de loin le taux enregistré au niveau national. L’une des particularités des zones de montagne en matière d’emploi est la forte activité concentrée seulement sur quelques mois de l’année, les périodes de travail sont relativement courtes.

Pour atteindre cet objectif, le développement des activités économiques ne doit pas se fondé sur les métiers du secteur primaire mais aussi sur des nouvelles activités génératrices de revenus à noter : l’apiculture, l’écotourisme, l’agrotourisme, l’artisanat locale, etc.

L’enjeu initial dans les milieux de montagne est de mieux répondre aux besoins d’ordre social pour améliorer les conditions de vie du capital humain et contrôler l’exode rural. Effectivement, le phénomène de l’exode rural est spécifique car il concerne particulièrement les jeunes de la société locale, ce qui constitue une carence en matière du potentiel humain.

La population montagnarde est confrontée aussi à un grand déficit au niveau de l'accessibilité en équipements de base. Par ailleurs, les déplacements sur les sommets de montagne est les communes isolées s'organisent autour d'un réseau routier de faible densité, l'accès à la route goudronnée constitue un déficit pour les locaux et surtout pendant la période hivernale L'amélioration de l'infrastructure de base et l'implantation des nouveaux équipements dans les douars isolés, pourra réduire les disparités spatiales qui existent entre l'amont et l'aval.

L'enjeu social est l'enjeu majeur qu'il faut considérer en priorité dans le cadre d'un projet de développement territorial de la montagne marocaine, dont l'objectif est d'améliorer les conditions de vie des locaux.

3- Diversifier l'économique locale

Le système de production agricole dans la montagne marocaine a subi de profondes transformations, il est caractérisé par la coexistence de deux types (traditionnel et moderne). Mais malgré ça, le secteur souffre d'une dépendance accrue au secteur traditionnel et une forte dépendante des ressources naturelles. La diversification de l'emploi est une composante essentielle pour que la montagne reste attractive aux yeux de la population et surtout les jeunes. De nombreux secteurs et métiers du patrimoine sont concernés car ils présentent des gisements porteurs pour l'emploi. Les spécificités des potentialités qu'abrite la montagne peuvent être transformées en plusieurs créneaux de développement. Les activités d'exploitation du patrimoine auront des retombées positives sur l'économie sociale.

L'enjeu de développement économique de la montagne réside dans la restauration de l'équilibre entre les activités économiques et les ressources naturelles, en permettant aux populations locales de mieux vivre tout en utilisant les ressources existantes. L'enjeu est donc, de diversifier une activité agricole à grande valeur et à moindre coût écologique (eau, sol) avec des activités complémentaires de service et de tourisme. Pour l'activité pastorale qui se considère comme un pilier économique dans la montagne, l'enjeu aussi est de sensibiliser les éleveurs à l'importance de la production des fourrages et la nécessité de l'amélioration des races ovines et caprines pour des cheptels de moindre importance en nombre, mais, plus productifs en viande, en laine et en lait.

4- valorisation des ressources territoriales

Comme déjà susmentionné, la montagne fait partie des territoires aux grandes potentialités éco-paysagères. Elle englobe d'atouts spécifiques qui lui confèrent une identité avantageuse et qui font d'elle un territoire d'intérêt stratégiques. La diversité des ressources naturelles, humaines et culturelles constituent des lieux propices aux loisirs et aux sports et une mosaïque d'hommes et de traditions.

L'étendue des territoires de montagne concernés par l'activité touristique représente en totalité une offre originale et vierge du produit touristique national. L'offre touristique diffère d'une chaine montagnarde à une autre. Le Haut Atlas et le Moyen Atlas sont les premières chaines qui ont bénéficié de quelques réalisations touristiques et connaissent chacune des flux touristiques spécifiques et variés (Moudoud, 2006).

Les zones de montagne offrent aussi terrain propice à la pratique du tourisme de villégiature par les habitants de certaines villes et de grands centres urbains du pays (Sellak, 1994), pendant toutes les saisons d'années. Plusieurs sites et régions attirent les touristes pendant l'hiver pour la pratique des activités de Ski (station d'Oukaimden et Michlifen), ainsi que des activités de randonnées pédestre et de détente dans plusieurs sites.

La valorisation de l'artisanat reste également une priorité. Dans nos jours, les articles artisanaux sont menacés par la modernisation économique et sociale, plusieurs femmes abandonnent la fabrication des ces produits qui se vendent difficilement et rarement dans les marchés locaux. En effet, le développement du secteur artisanal, nécessite une diversification et une amélioration des produits artisanaux les plus demandé dans le marché local et le marché national et l'implication de la touche moderne.

La diversité des unités architecturelles (Zaouia, habitat rural traditionnel, Ksour, seguia, village, etc) est un potentiel du tourisme culturel dans la montagne, qui nécessite une sauvegarde de leur héritage culturel en menaçant ruines et réaménagement pour renforcer leur identité, et par conséquent améliorer et développer l'attraction touristique.

Le secteur touristique constitue donc, l'un des principaux axes de développement pour la montagne. La diversité et la variété des ressources qui la composent, en font de la montagne une zone d'attraction touristique particulière. L'objectif initial du développement du secteur touristique se résume dans les points suivants :

*Renouvellement de l’offre touristique

*Amélioration des conditions d’accueil

* L’élargissement de la période touristique à travers la mise en œuvre des études stratégiques visant à favoriser l’élargissement de la période touristique toute l’année.

*La création des activités économiques complémentaire au tourisme.

Conclusion

L’ensemble des ressources territoriales qu’abrite la montagne, peuvent faire l’objet des projets pouvant contribuer à dynamiser le territoire et le faire sortir de sa pauvreté et sa marginalisation. Le sauvegarde et la valorisation de ces ressources constitue une condition nécessaire pour la promotion et l’amélioration des activités touristiques et le développement économique de ces montagnes qui souffrent de l’isolement et de la précarité.

Bibliographie

AKDIM B., 2009. Éléments stratégiques du développement durable de la montagne marocaine : une synthèse. Revue Géomaghreb n°5, pp1-8.

BOUJROUF S. et HASSANI M., 2006. Tourisme de montagne et politique touristique au Maroc, Publication de la faculté des lettres et des sciences humaines de Marrakech « Tourisme de montagne réalité et perspectives », pp 17-32.

EL BEZZARI Lamiae et TRIBAK Abdellatif., 2015. Tourisme et valorisation des ressources patrimoniales au Moyen Atlas centro occidental – Maroc (cas des communes d’Ain Leuh, Timahdite, Dayet Aoua et Tizguite). Revue géographie du Maroc N°30, pp 87-96.

EL BEZZARI Lamiae et TRIBAK Abdellatif., 2016. Les paramètres de développement agricole au Moyen Atlas centro occidental (cas des communes : Ain Leuh, Timahdite, Dayet Aoua et Tizguite). Revue Géomaghreb, N° 12, pp 68-78.

EL BEZZARI L., 2014. Développement territorial au Moyen Atlas centro-occidental : atouts, contraintes et enjeux d'acteurs (cas des communes de : Ain Leuh, Timahdite, Dayet Aoua et

Tizguite), thèse de doctorat en géographie, université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès –Sais, 272 pages.

JENNAN L., 2000. Montagne pouvoir et savoir : le Moyen Atlas dans la stratégie politique et le champ des sciences humaines et sociales au cours du XXéme siècle, in Montagnes Méditerranéennes n°12 IGA-UJF, Grenoble pp 41-47.

MOUDOUD B., 2006. Quelle offre touristique pour la montagne marocaine ? Publication de la faculté des lettres et des sciences humaines de Marrakech « Tourisme de montagne réalité et perspectives », pp 33-45.

SELLAK L., 1994. L'aménagement touristique du Moyen Atlas, thèse de l'université de Provence, Aix en Provence. 329 pages.

Ministère de l'aménagement du territoire de l'eau et de l'environnement, 2003. Rapport thématique sur les écosystèmes de la montagne

بوجروف السعيد، 2007 ، الجبال المغربية: أي تهيئة؟ أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب. جامعة القاضي عياض كلية الآداب و العلوم الإنسانية بمراكش، ص 564.

Milieu physique et territoire urbain : des écosystèmes fragiles saisies par l'indifférence du planificateur de la ville, cas de la ville de Khénifra, Maroc

Natural environment and urban territory: fragile ecosystems seized by the indifference of the city planner, case of the city of Khénifra, Morocco

MAROU Mohamed1, HANZAZ Mohamed2

[1]Professeur assistant à l'école nationale d'architecture, Oujda, Maroc (marou7575@gmail.com)

[2]Professeur le l'enseignement superieur, directeur de l'institut national d'aménagement et d'urbanisme, Rabat, Maroc (hanzazmohamed@gmail.com)

Résumé:

On attend de la planification urbaine de Khénifra des solutions et remèdes à la dégradation du milieu physique causée par l'urbanisation de la zone, alors qu'il nous semble cependant que cette planification se révèle inadéquate et que dès le niveau de la conception et non seulement de la mise en œuvre que s'est glissée une série d'erreurs dont le milieu physique au niveau de la ville déplora quotidiennement les effets. Une pareille analyse des documents de planification laisse apparaître l'absence d'une vision unifiée atour de la question environnementale, et prouve qu'il s'agit particulièrement, d'un environnement urbain qui fonctionne sous l'influence des enjeux d'intérêts conflictuels, et en dehors de toute préoccupation environnementale claire.

Mots clés : ville de Khénifra, planification urbaine, planification de consolidation, milieu physique

Abstract:

We expect from the urban planning of Khénifra the solutions and remedies to the degradation of the natural environment caused by the urbanization of the region, while it seems that this planning turns out to be inadequate from the design and not only from the implementation that a series of errors crept in, the effects of which the natural environment at city level deplored on a daily basis. The analysis of planning documents reveals the absence of a unified vision around the environmental question, and proves that it is particularly an urban environment that functions under the influence of issues of conflicting interests, apart from any clear environmental concerns.

Keywords: city of Khenifra, urban planning, consolidation planning, natural environment

Introduction

Différents niveaux d'études ont souvent permis, au fil des années, de créer un lien durable entre planification urbaine et prise en compte des services rendus par la biodiversité supportés par des milieux physiques en constante évolution (Balez et Reunkrilerk, 2013). La planification urbaine devient par conséquent un enjeu majeur vis-à-vis de la préservation des milieux physique en ville, et semble être le moyen indispensable pour organiser les différents usages des sols et préserver les milieux physiques contre toute forme de dégradations. Ce sont en effet, ces milieux qui supportent la plus grande partie d'activités humaines (alimentation, construction, gestion des déchets, loisirs, etc.). La pression sur ces milieux en ville s'accroit à mesure que l'urbanisation s'intensifie. Elle est dans certaines mesures, responsable d'atteintes divers à la qualité de vie en milieu urbain. Ceci implique l'hypothèse que les rôles de ces milieux ont généralement été ignorés ou moins pris en compte par les aménagements urbains, qui tentent de répondre souvent prioritairement, à l'urgence en matière d'infrastructures socioéconomiques. Cette situation de mise à l'écart des milieux physiques, place aujourd'hui les gestionnaires de la ville, notamment avec les dispositions du développement durable, dans la nécessité de repenser la manière de concevoir les différents documents d'urbanisme de leurs territoires.

Ainsi, nous cherchons à travers le présent article, à faire une analyse de la pertinence des documents d'urbanisme quant à la préservation du milieu physique au sein du périmètre d'aménagement de la ville de Khénifra. L'étude devrait nous permettre, à partir d'une lecture critique desdits documents, de mettre en lumière l'échec de la planification urbaine dans le maintien de l'équilibre "urbanisation-milieu physique", et de vérifier par la même occasion, notre hypothèse, à fin de s'assurer de l'indifférence des gestionnaires locaux vis-à-vis de la préservation du milieu physique au niveau de la ville.

1. Présentation de la zone d'étude

Khénifra est une ville marocaine de 114344 habitants (RGPH 2014), faisant partie, selon le nouveau découpage régional du pays en 2015, de la région Béni Mellal-Khénifra. Elle est distante de 160 km de Fès, au nord, et 300 km de Marrakech au sud.

Administrativement, elle fait partie de la province portant le même nom, et son ressort territorial contient un ensemble de communes comme l'indique la carte suivante :

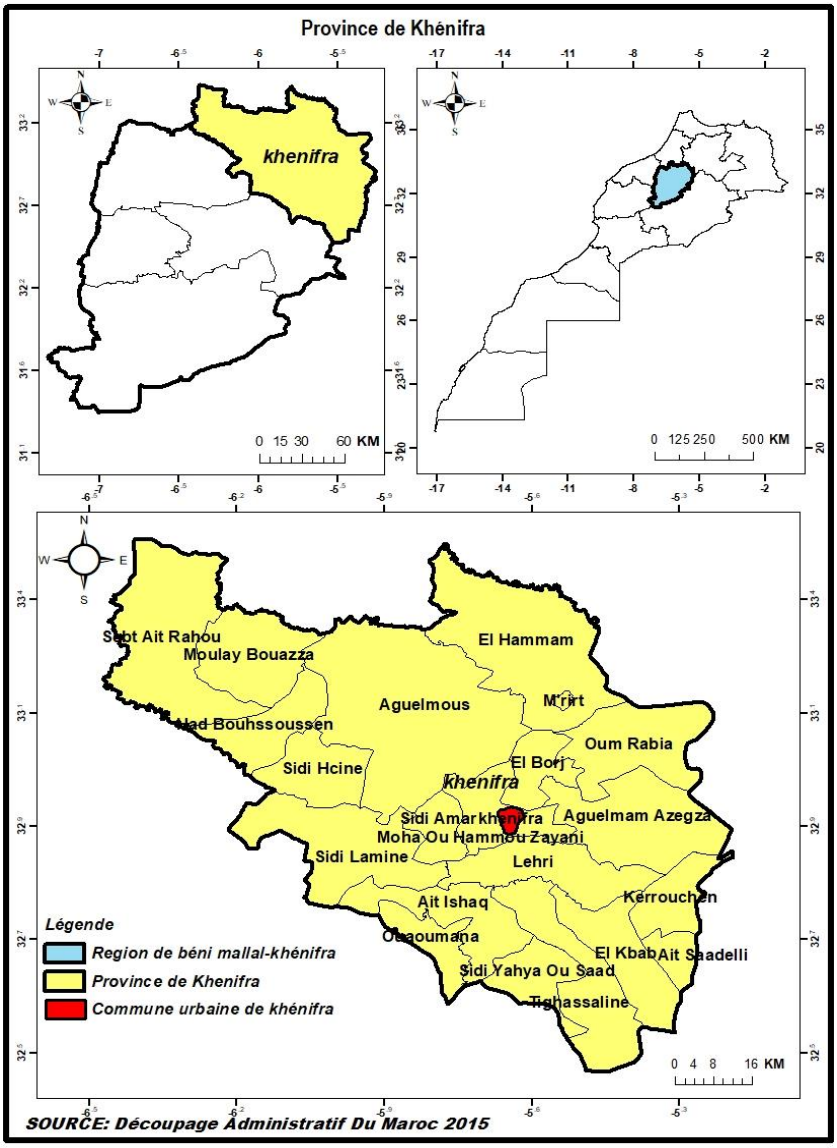

Fig. 1: Situation géographique de la ville de Khénifra

La province de Khénifra s'intègre à la fois dans le Moyen Atlas et le plateau central, ce qui explique son relief accidenté où alternent la montagne et les plateaux (Monographie de Khénifra, 1983) et dont l'altitude est variable selon trois gradients: Le plateau (L'Azaghar) (800 m), La montagne (Le Jbel) (de 1660 m à 2800 m) et la partie médiane entre les deux (Le Dir) (De 800m à 1600m). La ville se situe sur le piémont (Dir), à l'extrême Est du plateau central, perchée à 830 m d'altitude (Latitude: 32°56′05″

Nord, Longitude : 5°39′42″ Ouest), sur les abords du fleuve Oum Rabia, à 40Km au Sud-Ouest de ses sources (Rapport de diagnostic du PA de 2014).

2. La planification urbaine : *Naissance et origines*

La mise en contexte de cet essai induit principalement ce qui est la planification urbaine, et surtout la naissance de ses préoccupations environnementales.

La pratique de la planification urbaine définie comme « *une attitude face aux problèmes urbains* » (Lacaze, 1979, p.90), trouve ses fondements et origines dans la seconde moitié du 19ème siècle, après la révolution industrielle en Europe. Ce sont donc les maux d'industrialisation qui ont fait naitre ce concept, dont l'objectif était de maitriser les problèmes urbains, et de mettre fin au désordre des villes du 19ème siècle. La Grande Bretagne fut le premier pays qui a utilisé le concept de planification urbaine, avec "*le town planning*" puis "*l'urban planning*", comme réaction au développement anarchique des villes et comme solution aux problèmes causés par l'industrialisation. On assiste ainsi à une tentative de codification d'un champ disciplinaire nouveau (Calabi et Chombart, 1984). En 1898, Ebenezer Howard a développé le concept des "*cités jardins de demain*" pour donner naissance à la ville hygiénique dont l'organisation spatiale s'opposant à celle de la ville industrielle polluée. L'objectif était de respecter les règles d'hygiène et morales, en valorisant la nature, par la mise en place des espaces verts urbains (Givaudan et Merlin, 1988). Ceci a posé les jalons d'une nouvelle pratique de l'urbanisme respectueux le l'environnement et du bien être des citadins. Par ailleurs, l'extension urbaine notamment, sur les milieux physiques fragiles est désormais contrôlée par des instruments juridiques. Il s'agit de veiller à ce que ces espaces soient utilisés d'une manière rationnelle (Lacaze, 1979), selon des règles rigoureuses contribuant conséquemment, à un modèle d'organisation de la ville, et impliquant le rôle des planificateurs dans la sphère du respect de l'environnement.

3. La planification urbaine de Khénifra : *de l'étude à la mise en œuvre*

La succession hiérarchisée des documents d'urbanisme (SDAU, PZ, PA et PDAR) édicté par la loi 12-90 relative à l'urbanisme n'est pas hasardeuse (Abouhani, 2009). Elle

exprime l'interdépendance des aménagements des territoires à différentes échelles, en vue d'assurer leur développement d'une manière rationnelle et harmonieuse. Or, faute d'un S.D.A.U, l'extension de la ville est guidée uniquement par des plans d'aménagement.

3.1. Le plan d'aménagement de Khénifra en 1955 : *Quelques orientations tardives d'aménagement colonial*

Nul n'ignore que les P.A étaient induits par le protectorat au Maroc dès 1914, cinq ans avant leur adoption en France. D'où leur caractère expérimental. Cependant, seules les grandes villes qui avaient bénéficié de ces P.A, les petites villes et villes moyennes n'allaient se doter de ces documents que des décennies plus tard dont la ville de Khénifra avait fait la preuve. Soumise à la colonisation définitive en 1921, son premier plan d'aménagement n'a été établi qu'en 1955, soit 34 ans après. Ce P.A devrait tracer l'évolution future de la ville pour une durée de vingt ans. Mais, vue cette période critique de l'indépendance du pays, la mise en œuvre de ce document a été perturbée et ralenti pour finir dans l'archive de la commune.

En étant conscient qu'il s'agit d'un espace singulier à planifier, le colonisateur a tenté de concevoir ce document, en avançant les dispositions suivantes :

- L'interdiction de la construction :
  - au pied de la montagne « Bamoussa » situé à l'Ouest de la ville.
  - sur la rive droite de l'Oum Rabia.
- La création des disséminations des espaces verts.
- Le tracé des voies principales.
- La création d'une zone d'activité sur la rive droite de l'Oum Rabia et le long d'une partie de la route menant vers Meknès.
- La création de deux dispensaires.

Tout de même, ce document aurait certainement un impact positif sur le milieu physique s'il avait été mis en œuvre. Au moins on aurait pu enrayer l'urbanisation de certaines zones fragiles de la ville, déjà préconisées par le document en question comme servitudes non ædificandi (le long de l'oued Oum Rabia et au pied de la montagne Bamoussa à l'ouest de la ville).

3.2. La plan d'aménagement de Khénifra en 1993 : *Un simple document d'accompagnement et de régularisation*

Rappelons que le pouvoir public marocain a manifesté peu de souci pour la planification des petites villes et villes moyennes pendant les premières années de l'indépendance (Chaline, 1988). Toutefois, Khénifra à fait la preuve d'une ville ayant subit cette indifférence et ses lourdes conséquences.

3.2.1. Longue durée d'étude et diagnostic superficiel

En 1982, et à un moment tard, la direction centrale d'habitat et d'aménagement du territoire a pris conscience de la priorité absolue qu'acquiert la dotation de la ville de Khénifra d'un P.A. Selon l'analyse du PV[27] établi dans ce cadre, cette nécessité émane de la progression démographique galopante et ses besoins en matière d'habitat et d'équipements sociaux, de la position de carrefour et de liaison importante entre la vile de Fès, le plateau phosphatier de la région de Khouribga et l'agglomération de Casablanca, et en fin, de la progression de l'habitat clandestin vers le sud de la ville.

Par ailleurs, cette réalité urbaine dont le milieu physique subit énormément de conséquences, a débouché deux ans après, sur la proposition des options d'aménagement suivantes[28] :

- Renforcement de la liaison le centre rural Amalou Ighriben et la ville de Khénifra par une zone d'activités et d'équipements communs.
- Création de zones industrielles dans les parties Nord et Sud de la ville.
- Création d'une zone d'habitat économique à la périphérie de la ville, avec la prise en compte des conditions topographiques, en affectant la zone d'habitat à deux niveaux aux sites accidentées et la zone d'habitat à trois niveaux aux sites à étendues plates.
- Déplacement du souk vers le quartier la scierie.
- Création d'une ceinture verte autour du périmètre d'aménagement.

[27] Le Procès verbal de la réunion tenue au siège de la province le 16/09/1982, P.3

[28] Selon la note de présentation de la ville de Khénifra et d'une partie de la zone périphérique englobant l'agglomération d'Amalou Ighriben, 1984, p.5

Une année plus tard, le projet du P.A a vu le jour en 1983, pour entrer à la mise en étude en 1986 et n'être homologué qu'en 1993.Toutefois, ces retards notoires au niveau de la mise à l'étude du P.A, représentent une cause majeure du décalage entre les prévisions et l'opérationnalisation. C'est ainsi qu'au lieu d'être un outil de planification, il s'est réduit en un document de régulation des infractions. Par conséquent, les 38 ans qui se sont écoulés sans feuille de route, allant de 1955 à 1993, ont pesé lourdement sur cette espace urbain en pic d'urbanisation[29], à savoir l'occupation des zones à risques par l'HNR et l'empiétement sur un milieu physique déjà fragile et probablement non renouvelable.

Encore, la non-conformité des limites géographiques et administratives était parmi les contraintes qui sont à l'origine de l'échec préalable de la conception prévue par le P.A. Du point de vue géographique, les douars périphériques étaient intégrés dans la ville, mais administrativement ils relevaient de la commune rurale de Moha Ouhammou Zayani., et sont gérés par le siège de cette dernière, qui se situe au centre du quartier d'Amalou Ighriben. Or, ce cadre juridique incohérent, ne soumit pas ces quartiers aux rigueurs de ce plan.

Aussi, le support logistique préalable à toute opération de planification urbaine a été totalement absent dans l'élaboration de ce P.A de Khénifra. Aucune étude topographique, foncière et économique n'a été réalisée, afin de permettre une meilleure connaissance du terrain. Ce plan se limite à une simple affectation de zone d'habitat et des équipements collectifs sans porter une réflexion sur certains enjeux environnementaux, tels que la décharge et l'assainissement. Toutefois, le groupe concepteur n'a pas eu le souci ni de changer l'emplacement de la décharge (dépôt sauvage) qui était implanté aléatoirement dans la partie Sud de la ville, donnant directement sur Oued Oum Rabia, ni de trouver une solution à l'assainissement liquide de la ville qui se jette directement dans ce dernier.

[29] Due aux érections administratives en chef lieu de cercle en 1969 et en chef lieu de province en 1973, et à l'exode rurale causée par la sécheresse de l'année 80

3.2.2. La mise en œuvre : *Un faible taux de réalisation*

Ce qui caractérise la quasi-totalité des PA au niveau national, c'est les prévisions spatiales arbitraires. Ces dernières ne se basent pas souvent sur les capacités financières de la mise en œuvre des PA. Ceci peut donner lieu au gel des terrains constructibles ou à un ensemble de détournements d'affectations.

Tableau 1: Taux de concrétisation des prévisions du PA de la ville de Khénifra de 1993 agissant sur le milieu physique

Nature d'équipement	Nombre d'équipements projetés	Nombre d'équipements réalisés	Taux de réalisation
Voirie	18	5	27,78%
Parking	14	5	35,71%
Place publique	7	3	42,86%
Cimetière	0	0	0%
Zone industrielle ou d'activités	2	0	0%
Espaces verts et boisement	22	11	50%
Aménagement des chaâbas et des berges de l'Oum Rabia, préservation des zones humides	0	0	0%
Décharge publiques	0	0	0%
Station d'épuration des eaux usées	0	0	0%
Souk hebdomadaire	1	0	0%
Total	**62**	**24**	**38,7%**

***Source** : Le règlement du PA de 1993, dépouillé*

Il ressort du tableau ci-avant, que le taux de réalisation des équipements agissant directement sur le milieu physique de la ville de Khénifra reste insignifiant (38,7%), ceci remet en cause à la fois, la conception du PA qui doit projeter des équipements réalisables,

et la gestion communale qui doit élaborer une programmation de la réalisation desdits équipements.

Egalement, ce PA prévoit la dotation de la ville d'une superficie globale d'espaces verts et boisements de plus de 46 hectares, repartie sur treize jardins et parcs, neuf zones de boisement et pépinière. Mais en réalité, onze seulement sont fonctionnels. Ils se caractérisent par l'étroitesse de leur étendue et par leur concentration dans le centre et la partie sud ouest de la ville. Huit emplacements réservés dans ce plan à cette fin ont déjà fait l'objet d'une urbanisation massive. Ils ont été remplacés soit par des lotissements comme le cas des emplacements (V13, V10, V15, V17 et V21), soit par des administrations (V 3, V11, V14 et V20)

De même, ce document prévoit le déplacement du souk[30] hebdomadaire vers son emplacement actuel (*Fig.2*), sans prendre en compte, d'un coté les conséquences environnementales sur l'Oum Rabia qui donne directement sur l'Oum Rabia et d'autre coté la capacité financière de la commune à réaliser les travaux relatifs à l'aménagement dudit souk. Ceci s'est répercuté sur la durée de sa réalisation, qui a pris des années pour l'achèvement partiel des travaux. Par conséquent, cet équipement est aujourd'hui fonctionnel, sans pouvoir offrir tous les services nécessaires aux commerçants et clients (Absence de blocs sanitaires, mure de clôture, parking,…)

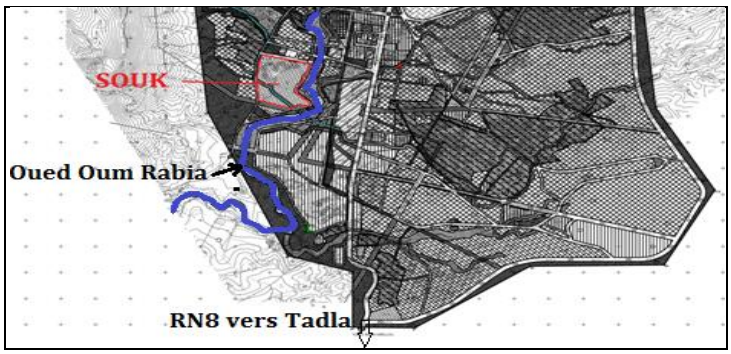

Source : *Le PA de Khénifra de 2014*

Fig. 2: Localisation de l'actuel souk hebdomadaire de Khénifra

[30] Situé à l'intérieur du tissu urbain. Il constitue une source de multiples nuisances (Pollution du sol, pollution d'Oued Oum Rabia, odeurs dégoutantes provenant de la partie réservée à la vente de bétail…)

Aussi, le concepteur du PA prévoit deux types de zones industrielles pour la ville. La première (3ème catégorie) sera réservée à l'industrie non polluante. En revanche les unités industrielles polluantes qui peuvent affecter l'Oum Rabia vont êtres reléguées dans la deuxième zone (2èmedegré) au Nord de la ville. La superficie totale de ces deux zones est d'environ 49 hectares. En effet, aucune de ces zones n'a vu le jour. Ce taux nul remet toujours en cause, l'estimation des coûts de réalisation.

3.3. Le plan d'aménagement de Khénifra en 2004 : *Un document dépassé avant son homologation*

Le PA lancé en 1998, qui doit constituer la plate forme référentielle en matière de gestion de la dynamique de la ville, est devenu juste après son homologation en 2004, une contrainte plus qu'un outil de développement. D'où son abrogation et le lancement précoce d'un nouveau PA en 2010.

3.3.1. La procédure d'élaboration : *une programmation normalisée*

L'analyse de la note de présentation de ce P.A révèle une présentation standard du diagnostic, dont les données sont essentiellement d'origine administrative et qui débouche sur la programmation normalisée des équipements et des surfaces à urbaniser.

La question de la préservation des milieux physiques, objet de notre étude, est une question fondamentale à laquelle l'étude de ce PA a accordé moins d'importance. En effet, la consultation du rapport de diagnostic a fait ressortir que l'analyse du milieu physique se limite en une simple lecture standard du contexte géographique local, sans mettre en relief les composantes naturelles fragiles, auxquelles l'étude doit entrevoir des aménagements particuliers, sachant que le territoire de la ville de Khénifra est singulier, en présence d'Oued Oum Rabia et son réseau hydrographique intense. Or, il est judicieux que les termes de référence (TR) comportent des modalités stipulant l'obligation de traiter, en détail, ce volet et d'y apporter des réponses adéquates. Par ailleurs, ces TR qui n'étaient pas non plus adaptés à ce contexte géographique singulier, a laissé le concepteur manœuvrer selon une démarche standardisée qui consiste à entreprendre une série d'études systémiques.

Le dépassement des délais impartis pour la réalisation des documents d'urbanisme influence leurs contenus et leur apport urbanistique (Chtouki, 2011). Par ailleurs, ce P.A n'a pas échappé de cette réalité. Son homologation n'a eu lieu qu'après 6 ans de mise à l'étude. Alors, il s'est trouvé presque dépassé avant sa mise en œuvre. Ceci revient au mode de passation du marché de mise à l'étude, qui brise l'articulation sensée existé entre les

différentes phases de l'étude selon la démarche globale tracée dans les TR. A ce propos, on fait allusion à l'étude du PA qui a été exécutée en deux tranches. Le premier marché contracté en date du 12/05/1998 consiste à présenter un rapport d'analyse préliminaire, un document de synthèse intermédiaire accompagné des dossiers d'enquête ménage et enfin un document de concertation avec des variantes d'aménagement à l'échelle de 1/5000. Quant au deuxième marché dont l'intitulé porte la mention « Achèvement du PA de la ville de Khénifra» a été passé une année après et attribué, disons par chance, au même cabinet d'architecte. Ledit marché comporte la fourniture des documents de la 2ème concertation (un document comportant les investigations menées pour la précision de la variante d'aménagement retenue, la note de présentation, le projet du PA et le projet de règlement d'aménagement), les documents de mise en œuvre des procédures d'instruction, d'examen et d'approbation (mêmes documents rectifiés à maintes reprises) et enfin les documents finaux (le rapport justificatif, le règlement d'aménagement et le plan).

De même, le programme de la mise à niveau urbaine, qui était en cours de réalisation, avait créé une nouvelle réalité urbaine, en discordance par rapport aux dispositions du PA.

Egalement, la ville commence à s'étaler sur des espaces situés en dehors du périmètre d'aménagement couvert par ce P.A. à savoir:

- La zone nouvelle d'urbanisation initiée par le conseil provincial et Al Omrane (*Photo.1).*
- La construction du lycée Ajdir à la sortie de Khénifra sur la route menant vers Oulmès (*Photo.2).*

Photo 1: Opération Al Omrane "Zayane"

Photo 2: Lycée qualifient Ajdir

Aussi, ses alentours à la sortie de la ville vers Meknès n'étaient pas couverts par ce P.A, alors qu'ils sont aujourd'hui considérés comme des sites les plus apte à l'urbanisation, et pouvant recevoir et satisfaire les besoins de la croissance urbaine de la ville.

Evidement, le site de la ville est pénalisé par une combinaison de conditions topographiques structurales défavorables. Mais, ce que nous reprochons au concepteur, du point de vue affectation des zones non ædificandi, n'est pas de moindre importance du fait qu'elle s'est faite d'une manière aléatoire (*Fig.3*) en l'absence des études géotechniques et sismiques prouvant la présence de risques et dangers pour la construction. Ceci prive la ville d'une énorme superficie du sol constructible, et donne naissance à un tissu urbain fragmenté.

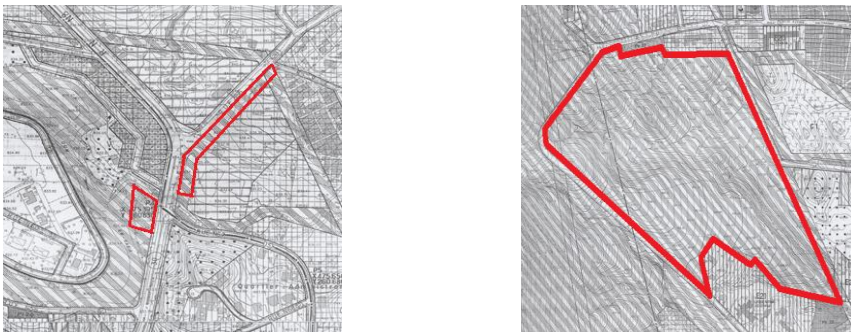

Fig. 3: Terrains affectés aléatoirement en zones non ædificandi

S'agissant des espaces verts, les prévisions de ce PA n'expriment pas des ambitions en la matière. Il s'avère que le choix et les affectations de ces espaces relèvent davantage d'une programmation au gré des opportunités foncières ou par défaut (chutes, espaces résiduels, zones non constructibles, …etc.), que d'une réelle réflexion sur la problématique des verdissements et sur celle du paysage urbain de la ville et le bien être de ses habitants.

Le cas de plusieurs espaces verts est très éloquent dans ce sens. Ils sont conçus aléatoirement avec des formes bizarres et des dimensions immenses injustifiées ; ce qui aggrave l'attitude de la commune face au problème d'insuffisance de ressources financières. D'abord pour l'acquisition de ces terrains et ensuite pour leur aménagement, comme c'est le cas de V4 et V12 ci-après.

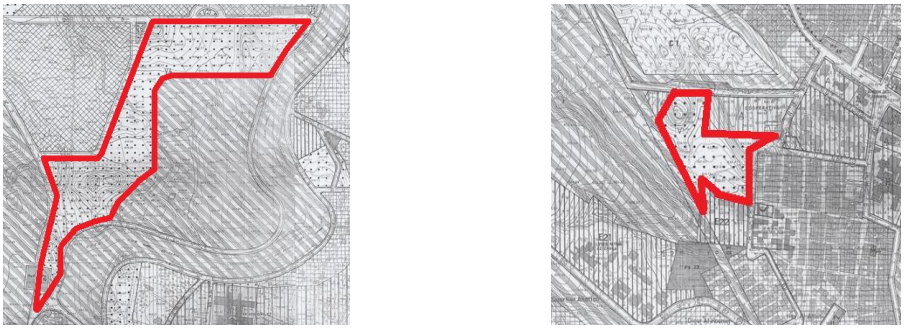

Fig. 4: Espaces verts V4 et V12 en formes aléatoires

Le même cas pour V62 ayant été affecté sur un terrain d'une superficie d'environ 16 hectares en situation de litige. Ceci remet en cause l'enquête foncière entamée par le BET chargé de l'étude, faute de quoi, on est astreint à établir des perspectives de développement urbain inexécutables.

Fig. 5 : Terrain Mitchifssan V62 affecté en espace vert

Aussi, ce PA ayant affecté à la Casbah de Mouha Ouhamou Zayani le zonage d'administration (*Fig.6*). Or, le statut de celle-ci en tant que monument historique[31] exige, comme préconise la loi 12.90[32], sa protection et sa mise en valeur pour des motifs d'ordre esthétique, historique, culturel…

[31] La Kasbah de Moha ou Hammou Zayani est un monument classé dans la province de Khénifra par le dahir du 26 décembre 1933 portant classement, B.O N° 1114 du 2 mars 1934, P.186.
[32] Paragraphe 8, Article 9 de la loi 12/90 relative à l'urbanisme

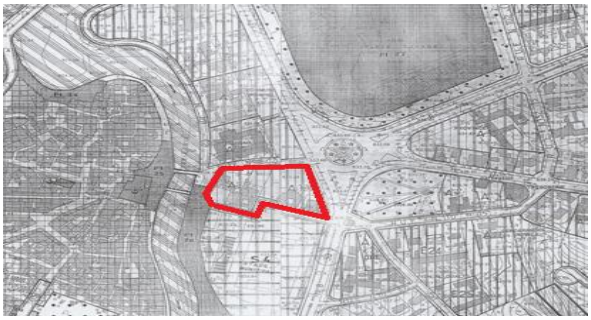

Fig. 6 : Casbah de Mouha Ouhamou Zayani affectée en zone d'administration

La figure ci-après représente un exemple concret de l'affectation incertaine du sol, et fait défaut de technicité et de professionnalisme. La voie projetée est irréalisable, du fait que cette zone donne directement sur l'Oued Om Rabia, elle constitue même sa zone humide, dont le caractère écologique spécifique nécessite la préservation et la protection contre toute forme de dégradation.

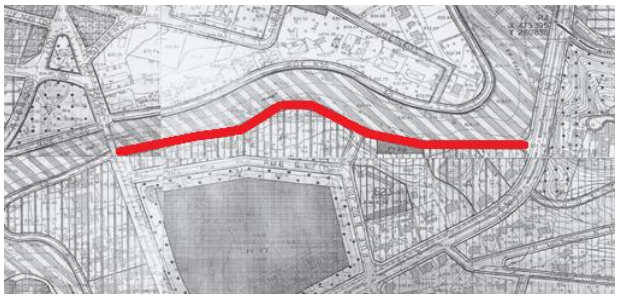

Fig. 7 : Voie projetée sur la zone humide de l'Oum Rabia

Si le choix de l'implantation géographique des zones d'activités dans une approche de vulnérabilité du territoire demeure un défi pour la plupart des documents de planification (Degrotte, 2011), le PA de 2004 a pris le risque en affectant une partie(1) de la zone industrielle et/ou d'activités de troisième catégorie, sur un site donnant directement sur le chaâba de Farra, qui s'achemine immédiatement vers Oued Oum Rabia (*Fig.8*). Or, la possibilité de contamination de ce cours d'eau par des rejets toxiques découlant notamment, des activités de réparation se pose. Ceci remet en cause le choix incertain dudit site.

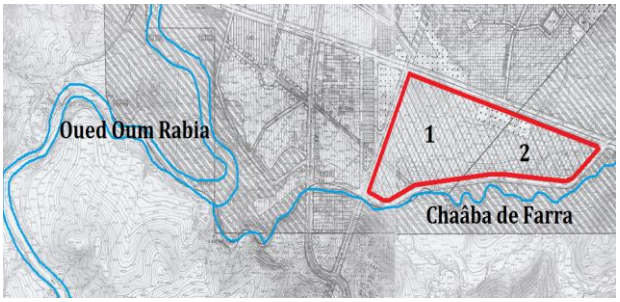

Fig. 8 : Zone industrielle projetée sur un site vulnérable

Quant à la zone industrielle et/ou d'activités de deuxième catégorie, elle est implantée entièrement en dehors du périmètre d'aménagement dans la partie Est de la ville (*Fig.9*), à proximité du souk d'Amalou Ighriben qui relève du territoire de la commune territoriale de Mouha Ou Hammou Zayani. Or, sa projection aurait due être au sein du périmètre d'aménagement de la ville pour permettre à la commune territoriale de Khénifra la réalisation de ladite zone.

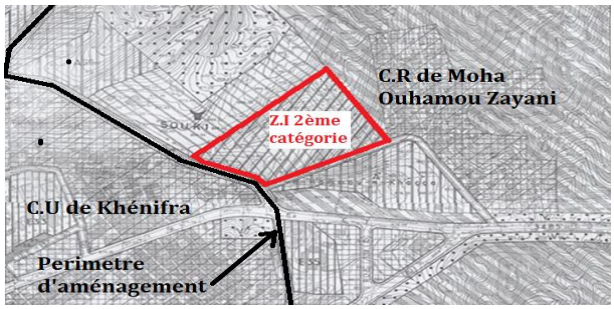

Fig. 9 : Zone industrielle projetée en dehors du périmètre d'aménagement

La préservation du tissu ancien a été depuis un siècle, une préoccupation de l'urbanisme colonial au Maroc avec notamment, la promulgation du dahir du 13 février 1914, complétant celui du 26 novembre 1912. Son instauration émane de la volonté de ne pas dénaturer les villes marocaines et de préserver ce qu'on appelle "la couleur locale" du pays (Theliol, 2014). Après l'indépendance, plusieurs textes et loi ont été instauré pour protéger et rénover les tissus anciens, dont notamment la loi 22-80 relative à la protection, à la conservation et à la mise en valeur du patrimoine culturel et la loi 12-90 relative à l'urbanisme qui oblige la délimitation des zones à vocation spécifique.

En revanche, le traitement des quartiers anciens au niveau de la ville de Khénifra n'a jamais été l'objet d'un regard particulier de la part des concepteurs des PA de la ville.

Au lieu d'indiquer les différentes actions d'intervention, telles que la réhabilitation, la reconversion, la restructuration et la régularisation à mener selon les spécificités de ses tissus, ils ne tardent souvent pas à les affecter en zones d'habitats continus (*Fig.10*).

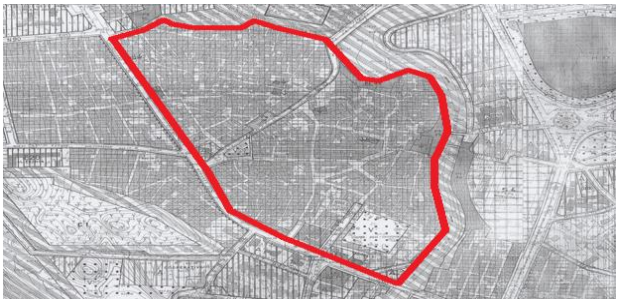

Fig. 10 : Médina de Khénifra

3.3.2. La mise en œuvre : *Des affectations non abouties*

Le niveau d'opérationnalisation d'un document d'urbanisme peut être le reflet de son appréciation (Debbi, 2008). Toutefois, le PA de 2004, bien qu'il accorde une place importante au volet environnemental en comparaison avec celui qui le précède, ses prévisions restent néanmoins, loin d'être plus transparentes en la manière.(*Tableau2*).

Tableau 2: Concrétisation du PA de la ville de Khénifra de 2004 du point de vue équipements destinés à la préservation de l'environnemental

Nature d'équipement	Nbre. d'équipements projetés	Nbre. d'équipements réalisés	Taux de réalisation
Voirie	109	20	18,35%
Parking	50	10	20%
Place publique	34	4	11,76%
Cimetière	1	0	8,25%
Zone industrielle ou d'activités	3	0	0%
Espaces verts et boisement	97	8	0%

Aménagement des chaâbas et des berges de l'Oum Rabia, préservation des zones humides	0	0	0%
Décharge publiques	1	1(dépotoir)	100%
Station d'épuration des eaux usées	0	0	0%
Souk hebdomadaire	1	1 avec des travaux inachevés	100%
Total	296	44	14,86%

***Source** : Le règlement du PA de 2004, dépouillé*

Comme il ressort du tableau ci-dessus, la concrétisation des projections de ce PA reste très faible, avec un taux de réalisation dépassant à peine 14%.

En ce qui concerne les parkings, les places publiques et les espaces verts et boisements, leur concrétisation reste médiocre, surtout pour la dernière catégorie qui est d'un effectif de 97 équipements projetés dont seulement 8 ont été créés. Ce qui met toujours en évidence, l'indifférence vis-à-vis de la nature au sein de la ville.

En matière d'équipements de superstructure, la réalisation des installations destinées à la préservation des milieux physiques est insignifiante. On note que parmi un total de 6 équipements projetés selon le PA, il y a juste 2 équipements qui ont été réalisés (La décharge publique et le souk hebdomadaire), soit un taux de réalisation de 33,33%.

L'autre facette de cette faiblesse dans la mise en œuvre des documents d'urbanisme, se manifeste à travers la prolifération de l'habitat clandestin et non réglementaire. Ces transgressions atteignent même la construction sur des zones non ædificandi. Ses zones qui doivent, en principe, être l'objet d'un aménagement spécifique de par leur fragilité, se trouvent occupées par ce type d'habitat, ce qui remet inlassablement en cause, la question de la réglementation d'occupation du sol au niveau de la ville.

3.4. Le plan d'aménagement de Khénifra en 2014 : *Un déphasage avec les orientations majeures actuelles et futures du développement urbain*

Depuis sa mise en service en Mars 2007, l'agence urbaine de Khénifra[33] a mis en œuvre une stratégie prospective basée sur un diagnostic territorial, faisant ressortir les dysfonctionnements urbanistiques existants, mettant en exergue les potentialités de développement disponibles pour la mise à niveau urbanistique et architecturale de la ville. En effet, elle a procédé depuis la fin de l'année 2009 à la révision du PA de la ville avant son expiration. Cette action est bien justifiée, suite à l'intégration d'partie du territoire de la commune limitrophe de Moha Ohammou Zayani a été intégrée dans le périmètre urbain de la ville, édicté par le dernier découpage administratif, et aussi par le lancement du Programme de la Mise à Niveau Urbaine de la ville qui a autant changé la réalité de la ville.

3.4.1. La procédure d'élaboration : *Des retards considérables*

Si les retards notoires observés dans l'élaboration des deux PA de 1993 et 2004 peuvent êtres justifiés en quelque sorte, par le fait qu'ils ont été élaborés sous la supervision des services centraux, la situation n'a pas cependant grossièrement changé pour l'actuel PA, malgré que son élaboration soit assurée par l'agence urbaine. En effet, les préparatifs à l'élaboration de ce document avaient commencé avec les délibérations du Comité Consultatif et le lancement du marché d'étude en 2009, alors que son homologation et sa publication au bulletin officiel n'a eu lieu qu'en Février 2014.

Du point de vue conception, la procédure d'élaboration des PA de 1993 et 2004, relève de ce qui est qualifié par de nombreux chercheurs de "système classique[34] de production de la ville". Les différentes zones qui figurent en légendes desdits PA sont ordinaires de type : zone d'habitat, zone d'habitat continue à plusieurs niveaux, zone de villas, zone industrielle…etc. En revanche, ce n'est qu'au nouveau PA qu'on attribue ce renouveau dans la conception en introduisant les ZRU (zone de renouvellement urbain),

[33] Créée en vertu du décret n° 2.06.166 du 26 ramadan 1427 /19 octobre 2006 (B.O n° 5470 du 2 Novembre 2006) tel qu'il a été modifié par le décret n° 2.09.716 du 5 Rabii II 1431 /22 Mars 2010.
[34] En agissant principalement sur les terrains vierges ou faiblement urbanisés

les ZAT (zone d'animation touristique), les ZRR (zone de restructuration ou de redressement urbain), les ZA (zone d'activités).

En matière des prévisions relatives aux équipements ayant un impact direct sur le milieu physique, la consultation du règlement d'aménagement du présent PA a fait ressortir les résultats illustrés dans le tableau suivant :

Tableau 3: Projections du PA de la ville de Khénifra de 2014 du point de vue équipements destinés à la préservation de l'environnemental

Nature d'équipement	Nbre. d'équipements projetés	Nbre. d'équipements réalisés	Taux de réalisation
Voirie	151	En cours	---
Parking	51	En cours	---
Place publique	46	En cours	---
Cimetière	0	---	---
Zone d'activités	3	En cours	---
Espaces verts et boisement (ceinture verte)	58	En cours	---
Aménagement des chaâbas et des berges de l'Oum Rabia, préservation des zones humides		---	---
Décharge publiques	0	---	---
Station d'épuration des eaux usées	0	---	---
Souk hebdomadaire	0	---	---
Abattoir	1	En cours	---

Source : *Le règlement du PA de 2014, dépouillé*

En plus de sa forme bizarre et son immense superficie, le concepteur du PA a reproduit le même scénario de celui de 2004 concernant l'affectation de la zone d'activités de 3ème catégorie. Son emplacement à proximité d'Oued Oum Rabia *(Fig.11*) contribuera sans doute à la pollution de ce dernier.

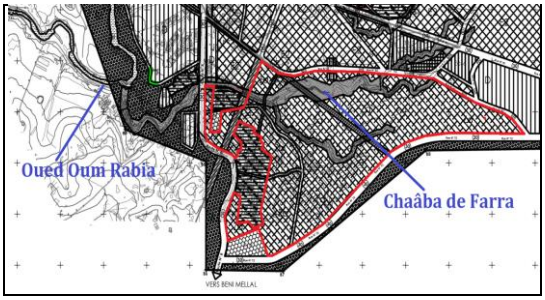

Fig. 11: Zone industrielle de 3ème catégorie affectée aléatoirement

De même, le PA prévoit la construction de l'habitat R+2 sur une zone très accidentée *(Fig.12*). C'est une zone à risques multiples, située sur la route menant vers Kahf N'Sour. Elle a été, pendant la période nommée "*printemps arabe"*, le théâtre d'une urbanisation clandestine et un étalement urbain sans précédent. Or, cette affectation qui vient légitimer un existant illégal, a donne lieu à un support réglementaire opposable à la commune urbaine de Khénifra en matière d'instruction des demandes d'autorisation de construire.

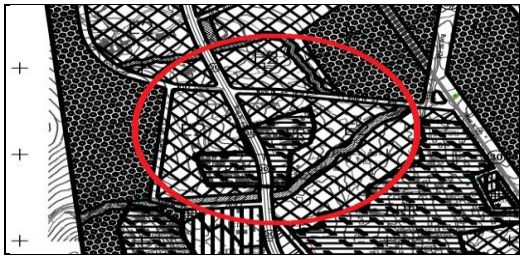

Fig. 12: Zone à risque affectée en zone d'habitat

L'affectation aléatoire du sol opérée par le concepteur du PA, se manifeste une autre fois à travers cet exemple *(Fig.13*), dont il prévoit la construction de l'habitat R+2 sur une zone du piémont de Jbel Bamoussa, qui réunit un ensemble de risques dont notamment, les ravinements et les inondations. Cette zone a été effectuée par le PA de 2004 comme zone non ædificandi.

1. PA de 2004

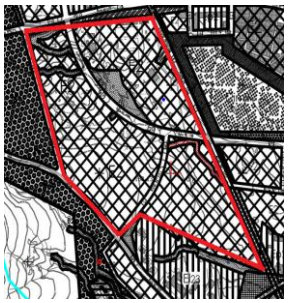

2. PA de 2014

Fig. 13 : 1. Zone non ædificandi, 2. Zone constructible

S'agissant des espaces verts et boisement, si le PA était ambitieux en la matière, force est de constater que la superficie projetée n'est pas bien repartie entres les différents secteurs de la ville. Par ailleurs, peu d'espaces verts sont prévus dans le centre de la ville, tandis qu'une ceinture verte est projetée dans la périphérie au voisinage du périmètre d'aménagement. Ce constat peut être expliqué par plusieurs facteurs, dont le plus important est la rareté des terrains vacants dans le centre, résultat de l'évolution des pratiques urbaines antécédentes non soucieuses de la qualité paysagère et du cadre de vie. Quant à la projection d'une ceinture verte périphérique, elle semble avoir un rôle préventif et limitatif, pouvant empêcher la prolifération des constructions dans la périphérie de la ville. Outre cela, ses bienfaits écologiques et paysagers sont incontestables, notamment pour les zones urbaines limitrophes.

3.4.2. La mise en œuvre du PA de 2014 : *Blocage et caducité*

Confronté à la mise en œuvre des différents programmes lancés, à savoir : les plans de restructuration urbaine des quartiers irréguliers et la création de l'Ecole Supérieur de Technologie et du centre hospitalier provincial, l'actuel PA est devenu un obstacle, impliquant un besoin incitant de révision de son contenu par rapport à l'existant, en vue de dresser les situations irrégulières et assouplir la réglementation en vigueur

4. Khénifra : ***planification de consolidation timide vis-à-vis de la préservation de l'environnement***

Parallèlement aux actions de planification urbaine, des efforts ont été déployé également en matière de leur consolidation, à travers la mise en place d'une stratégie visant l'accompagnement de la mise en ouvre des actions et des orientations prévues par les PA. Il s'agit du programme de la mise à niveau urbaine (M.N.U), du projet urbain et du projet d'étude[35] de redressement des Quartiers d'Habitat Non Réglementaire.

4.1. La première mise à niveau urbaine de Khénifra : *Une génération de programmes qui a raté ses objectifs*

Dans le cadre de la stratégie de M.N.U menée par l'Etat marocaine pour améliorer l'attractivité des villes, Khénifra a pu bénéficier en 2008, d'une première génération de programmes qui concernent un ensemble de domaine d'intervention dont notamment, ceux relatifs à la préservation de toutes les composantes du milieu physique au sein de la ville.

4.1.1. La conception : *actions ambitieuses mais loin des orientations d'aménagement*

D'après l'analyse du programme de la mise à niveau urbaine de Khénifra, il a été opportun de signaler son ambition quant à la préservation du milieu physique et l'amélioration de la qualité paysagère de la ville en programmant des projets destinés à cette fin *(Tableau 4)*. Mais en revanche, il faut souligner qu'il n'était pas conçu dans le but de consolider les options du P.A de 2004, car ce programme "d'urgence" a été lancé au moment où l'administration commence à saisir la caducité dudit PA, et à réfléchir à son abrogation, et au lancement d'un nouveau P.A. Ceci, a donné une marge de liberté au concepteur du programme de la M.N.U pour manœuvrer selon des choix qui sont loin des orientations du PA.

[35] Cette étude a été l'une des actions du premier programme de la mise à niveau urbaine de la ville de Khénifra

Tableau 4: Taux de réalisation des actions environnementales prévues par le PMNU de la ville de Khénifra

Nature d'équipement	Nombre d'équipement programmés	Nombre d'équipement réalisés	Taux de réalisation
Aménagement des principales avenues	3	3	100%
Renforcement de la rocade entre le boulevard Zerktouni et l'avenue El Massira	1	1	100%
Voirie de proximité	25	25	100%
Place publique	1	1	100%
Espaces verts et boisement	3	4	100%
Aménagement des chaâbas	3	3	100%
Aménagement des berges de l'Oum Rabia	1 Tronçon	1 Tronçon	100%
Abattoir	1	0 (En cours)	0
Total	38	38	97,43%

Source : *Rapport d'étude du PMNU de la ville de Khénifra, 2009, dépouillé*

4.1.2. La mise en œuvre : *un faible apport urbanistique*

Selon les résultats illustrés dans le tableau 4, nous pouvons dire que le programme de M.N.U de la ville est achevé presque en toute sa totalité. Mais du point de vue qualité des travaux, il a été constaté, d'après les observations sur le terrain, que de nombreux projets n'ont pas bien été réalisés. D'après les enquêtes menées, ceci revient essentiellement, aux entreprises chargées de l'exécution des projets (Petites entreprises) ainsi qu'aux budgets qui leurs sont alloués (Coûts réels au delà du budget affecté). Ceci remet en cause la mise en œuvre dudit programme, et son retentissement sur l'amélioration de la qualité du paysage urbain de la ville de Khénifra.

4.2. Le projet urbain de Khénifra

Actuellement, le projet urbain de Khénifra est l'un des outils d'aménagement de l'espace urbain le plus opérant, qui rend ainsi féconde l'imagination des acteurs locaux prévue dans les documents d'urbanisme, puisqu'il " *[…] se traduit par des actions concrètes ayant un impact direct et visible sur la ville*" (El Malti, 2006, p.192). "*C'est à travers les projets urbains que s'exprime aujourd'hui la revendication du « mieux urbain : amélioration de la qualité de l'environnement, avancée technologique, mue social» "* (Berezowska-Azzag, 2012, p.2,. Or, sa maîtrise peut être, sans contingence, la clé de voute, pour ce mieux urbain.

4.2.1. La conception : *Des actions pertinentes et concertées*

Lancé en 2009 par l'initiative de l'agence urbaine, le projet urbain de Khénifra a été conçu en concertation avec les partenaires concernés, en vue d'aboutir à un document qui fait le consentement de toutes les parties prenantes. Ainsi plusieurs propositions d'actions ont été formulées et classées selon des thématiques bien concises *(Fig.14)* afin de permettre à la ville de reprendre son équilibre urbain.

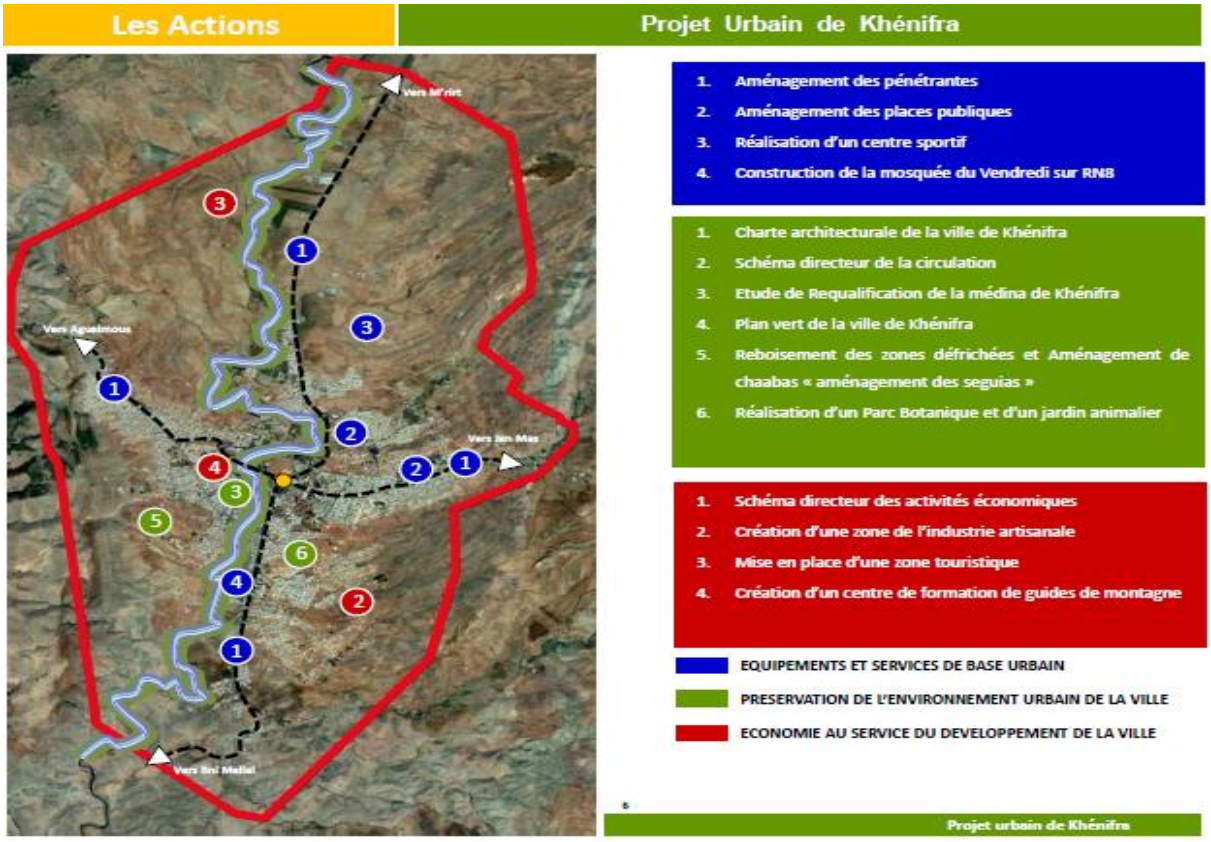

Source : Rapport du projet urbain de Khénifra, 2009

Fig. 14: Actions programmées par le projet urbain de la vile de Khénifra

Au regard des actions relatives à la préservation et à la valorisation du milieu physique au sein de la ville, la priorité a été donnée à l'amélioration du cadre de vie des citoyens, en prévoyant des actions pour la conservation de l'environnement paysager de la ville, entre autres : la charte architecturale et paysagère de la ville, le plan vert et l'étude de la requalification de la médina.

a. La charte architecturale et paysagère de la ville de Khénifra : *Un document non opérationnalisé*

Lancée en 2015 par l'initiative du conseil communal, la charte architecturale et paysagère de la ville de Khénifra qui constitue un outil complémentaire de son actuel PA homologué en 2014, n'a inopportunément pas, eu la chance d'être opérationnelle. Ce document ayant parcourue les différents phasages d'études est malheureusement fini dans les tiroirs des services communaux.

b. Le plan vert de la ville de Khénifra : *Un projet en cours d'étude*

Afin de rattraper le retard enregistré en matière d'espaces verts, le concepteur de l'actuel PA procède à la dotation de la ville d'une superficie non négligeable d'espaces verts et boisements (*Tableau 5*).

Tableau 5: Etat des espaces verts au niveau de la ville de Khénifra

	Existant	A créer	Total	% d'espaces verts à créer
Superficie des espaces verts en m²	45990	134006	179996	74%
Population	117443			
Le Ratio Espaces Verts/Habitant	0,39	1,14	1,53	

***Source** : Le règlement du PA de 2014, dépouillé*

En effet, conscience des enjeux sanitaires, environnementaux et sociales que représentent ces espaces, mais aussi de larges contributions au renforcement de l'attractivité de la ville, l'agence urbaine de Khénifra a lancé en 2015 l'étude du plan vert de la ville, qui est aujourd'hui dans sa troisième phase, pour concrétiser les prévisions du plan d'aménagement en la matière. Dans cette optique, l'étude vise le diagnostic de l'état actuel et la proposition d'un dispositif technique pour la préservation, l'entretien et l'amélioration des espaces verts existants. Aussi, la localisation de l'ensemble des espaces verts urbains projetés au niveau du plan d'aménagement et la définition des statuts fonciers de ces terrains, les interventions possibles en terme d'aménagement et de valorisation, le cadre partenarial possible et le montage financier de chaque opération.

c. L'étude de la requalification de la médina : *action ambitieuse qui n'a pas vu le jour*

L'ancienne Khénifra est comme toutes les médinas du Maroc, constitue un patrimoine matériel culturel, historique et identitaire de la région. Aujourd'hui, ce tissu est défiguré et il ne reste que quelques maisons traditionnelles persistant encore. Ce noyau est devenu à l'heure actuelle, le premier support de l'activité commerciale de la ville. Pour toutes ces considérations, l'Agence Urbaine a décidé de lancer en 2018 un appel d'offre, malheureusement déclaré infructueux, pour l'étude du PA et de sauvegarde de la médina

de Khénifra, à fin de préserver ce premier noyau de la ville qui persiste encore en tant que « *cœur battant* » de la ville.

4.2.2. La mise en œuvre : *un taux de réalisation dérisoire*

Après avoir apprécié le contenu du projet urbain et son rôle dans la préservation du milieu physique et le rehaussement de la qualité paysagère de la ville, le problème de sa mise en œuvre demeure néanmoins, l'obstacle qui empêche la consécration des efforts déployés dans la phase de la programmation. Les données du tableau suivant sont très éloquentes dans ce sens.

Tableau 6: Taux de réalisation des actions prévues par le projet urbain de Khénifra

Projet	*Nbre. de projets affectés*	*Nbre. de projets réalisés*	*Taux de réalisation*	*Observations*
Aménagement des pénétrantes	*4*	*4 dont 1 en cours*	*100%*	
Aménagements des places publiques	*3*	*1*	*33,33%*	
Charte architecturale de la ville de Khénifra	*1*	*1*	*100%*	*Classée dans les tiroirs de la commune*
Plan vert de la ville	*En cours d'étude*	--		
Etude de la requalification de la médina	*1*	*0*	*0%*	*Projet lancé sous Appel d'Offres sur offres de prix*

				n°07/2018 et déclaré infructueux[36]
Reboisement des zones défrichées et aménagement des chaâbas	*1*	*0*	*0%*	
Réalisation d'un parc botanique et d'un jardin animalier	*1*	*0*	*0%*	*Le projet est affecté dans une zone objet de litige (Champ de course)*
Création d'une zone de l'industrie artisanale	*1*	*En cours*	*0%*	*Travaux en arrêt*
Mise en place d'une zone touristique	*1*	*0*	*0%*	
Schéma directeur des activités économiques	*1*	*0*	*0%*	
Schéma directeur de circulation	*1*	*0*	*0%*	
Total	*16*	*6*	*37,5%*	

Source : *Rapport d'étude du projet urbain de la ville de Khénifra, 2009, dépouillé*

La lecture concise des résultats illustrés dans le tableau montrent clairement le faible taux de réalisation ne dépassant pas la moitié. Les projets prévus sont repartis selon ceux qui n'ont pas été réalisés et ceux qui n'ont pas été opérationnalisés (Charte architecturale).

[36] Selon nos enquêtes sur le terrain, l'agence urbaine ne prévoit pas le relancement de l'étude de la requalification de la médina puisque l'étude de la révision du présent PA est en cours.

Les actions ayant un effet direct sur la préservation du patrimoine et la valorisation du milieu physique telles que, l'étude de la requalification de la médina, le reboisement des zones défrichées, l'aménagement des chaâbas et la réalisation d'un parc botanique et d'un jardin animalier, n'ont malheureusement pas vu le jour. Ceci prive la ville de Khénifra d'un ensemble d'opportunités qui pourraient contribuer à un développement urbain durable.

4.3. Le projet de redressement des quartiers irréguliers

Outre les efforts déployés dans le domaine de l'amélioration de la qualité urbanistique et paysagère de la ville, et eu égard de la mauvaise image urbaine dont contribuent largement les quartiers irréguliers au sein de la ville, l'agence urbaine a procédé également, en coordination avec la commune urbaine de Khénifra, à l'élaboration des études relatives au redressement urbanistique. Ces études, qui concernent principalement 14 quartiers irréguliers, constituent désormais, un instrument de référence pour l'instruction des demandes d'autorisation de construire et un support pour les travaux de restructuration des quartiers concernés.

4.3.1. La conception : *Des actions en faveurs de l'environnement*

Ce projet de redressement des quartiers irréguliers est conçu d'une façon à assurer l'intégration physique de ces quartiers sous équipés de la ville, par la construction des voies de liaison avec les quartiers planifiés, de mettre en place certains services et commodités de la vie urbaine (rues bitumées, assainissement, électrification des rues, jardins et places publiques, équipements de proximité…etc.).

4.3.2. La mise en œuvre : *Un taux de réalisation appréciable*

L'étude de redressement des quartiers irréguliers de la ville prévoit la dotation de ces quartiers par un nombre d'équipements nécessaire à l'amélioration des conditions de vie des habitants (Tableau 7).

Tableau 7: Taux de réalisation des actions prévues par le projet de redressement des quartiers irréguliers de la ville de Khénifra

Projet	*Nbre. de projets affectés*	*Nbre. de projets réalisés*	*Taux de réalisation*	*Observations*
Voirie de proximité	*24 Km*	*24 Km*	*100%*	*Travaux achevés*
Raccordement au réseau d'assainissement	*7*	*6*	*85,71%*	*Travaux arrêtés*
Espaces verts	*23*	*19*	*82,60%*	Travaux arrêtés
Aménagement des petits chaâbas	*6*	*4*	*66,66%*	Travaux arrêtés

***Source** : Le rapport d'étude de redressement des quartiers irréguliers de Khénifra, 2009, dépouillé*

Il ressort des résultats illustrés dans le tableau ci-dessus, que les réalisations enregistrent des taux appréciables et que des efforts ont été déployés pour concrétiser les actions prévues par l'étude.

Conclusion

Aux termes de cette étude, on retient que la ville de Khénifra continue à produire son espace urbain en dehors des préoccupations environnementales. Les documents de planification élaborés pour la ville, se retrouvent souvent confrontés aux intérêts conflictuels des acteurs de la ville, et par conséquent, incapables de faire face aux différents empiétements sur le milieu physique. Dans l'ensemble, leurs élaborations et mises en œuvre n'affichent pas la volonté claire vis-à-vis de la préservation du milieu physique contre les différentes dégradations causées par l'urbanisation de plus en plus en évolution.

Bibliographie

-Balez A. et Reunkrilerk J. (2013), « *Écosystèmes et territoires urbains : impossible conciliation ?* », Développement durable et territoires [En ligne], Vol. 4, n°2 | t, mis en ligne le 16 juillet 2013,

consulté le 18 avril 2019. URL : http://journals.openedition.org/developpementdurable/9853 ; DOI : 10.4000/developpementdurable.9853.

-Calabi D. et Chombart C. (1984), « *Les premiers urbanistes en Grande-Bretagne, la naissance du "town planning"* » Les annales de la recherche urbaine, n°21 pp. 45-66

Givaudan A., Merlin P. (2005), « *Planification urbaine en France* », in P. Merlin, F. Choay, Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement.

-Lacaze J-P. (1979), « *Introduction à la planification urbaine* », Imprécis d'Urbanisme à la Française, édition du moniteur

-Abouhani A. (2009), « *La planification urbaine au Maroc : rigueur normative et espace urbain fragmenté* », in chantiers et defis de la recherche sur le Maghreb contemporain, -Pierre Robert Baduel(Dir), editions IRMC et Karthala, 589p

-Chaline C. (1988), « *Petites Villes et Villes Moyennes dans le Monde Arabe* », tome I et II. In: Annales de Géographie, t. 97, n°544, pp. 750-752; https://www.persee.fr/doc/geo_00034010_1988_num_97_544_20720_t1_0750_

-Chtouki H. (2011), « *La planification urbaine au Maroc : État des lieux et perspectives*» In « *Planification et gestion de l'urbanisation* », Article présenté lors da la Semaine de travail FIG (The International Federation of Surveyors, Marrakech, Maroc, 18-22 mai

-Theliol M. (2014), « *Aménagement et préservation de la médina de Rabat entre 1912 et 1956* », Les Cahiers d'EMAM, N°22, PP. 47-70.

-Debbi F. (2008), « *Evaluation de la mise en œuvre des documents d'urbanisme de la région de rabat sale zemmour zaer* », Edition : Direction de l'Urbanisme, Maroc

-Berezowska-Azzag E. (2012), « *Projet Urbain* », Guide méthodologique. Volume 2 :

-Comprendre la démarche du projet urbain. Collection Urbanisme, Editions Synergie, Alger, 387 p

Ewa BEREZOWSKA-AZZAG, Projet Urbain, Guide méthodologique. Volume 2 :
Comprendre la démarche du projet urbain. Collection Urbanisme, Editions
Synergie, Alger 2012, 387 p., ISBN 978-9961-882-11-5, Dépôt légal : 1135-2012

El malti M. (2006), « *L'urbanisme et la question de la ville* » Edition AL BACHARIA, Rabat, Maroc

GROUPEMENTS SOCIAUX ET ORGANISATION DE L'ESPACE DANS LA MEDINA DE FES
-De la fondation au début du xx^{eme}s.-

GROUPEMENTS SOCIAUX ET ORGANISATION DE L'ESPACE DANS LA MEDINA DE FES
-De la fondation au début du xx^{eme}s.-

Mohammed Mouhcine El Idrissi El Omari
Faculté des Lettres et des Sciences
Humaines Aïn Chock - Casablanca. Maroc.

Résumé :

Cette article se propose de présenter l'influence que devaient avoir l'implantation de différents groupements sociaux (ethnique, professionnel, religieux et politique) dans la médina de Fès sur la disposition et l'organisation de l'espace urbain de cette ville depuis sa fondation jusqu'au début du XX^{ème}s. Ce sujet n'avait que très rarement suscité l'intérêt des historiens et chercheurs contemporains. Nous nous attelons à l'aborder à travers quatre axes majeurs se rapportant essentiellement aux origines de la population et sa répartition géographique dans la ville ; les différentes activités, professionnelles et socio-culturelles, qu'elle a pu mener à travers le temps et, l'influence de ces activités sur la topographie urbaine et le développement urbanistique. Nous nous référons dans notre récit aux informations rapportées par les sources écrites, sans pour autant négliger les données que présente encore l'étude du terrain, sachant que le tissu urbain ancien de la ville de Fès est, dans son état actuel, le résultat de la dernière phase de l'évolution de la cité avant l'instauration du protectorat français en 1912.

Mots clés : Groupements sociaux, organisation de l'espace, les activités, la ville, le développement urbanistique.

Abstract*:*

This article aims to present the influence that the establishment of different social groups (ethnic, professional, religious and political) in the medina of Fez must have had on the layout and organization of the urban space of this city since its foundation until the

early twentieth. This subject has rarely aroused the interest of contemporary historians and researchers. We are tackling it through four major axes relating essentially to the origins of the population and its geographical distribution in the city; the various professional and socio-cultural activities that it has carried out over time and the influence of these activities on the urban topography and urban development. We refer in our account to the information reported by the written sources, without neglecting the data that still presents the study of the ground, knowing that the old urban fabric of the city of Fez is, in its current state, the result of the last phase of the evolution of the city before the establishment of the French protectorate in 1912.

Key words: Social groups, organization of space, activities, the city, urban development.

Introduction

Nombre d'études contemporaines soulignent l'existence d'une organisation rationnelle de l'espace urbain des villes arabo-musulmanes qui était le résultat de contraintes culturelles et de pratiques sociales développées au cours de plusieurs siècles.

La médina de Fès, fondée en 192 H/ 808 J.-C, constitue l'une des plus grandes médinas du Maghre[i]. Elle représente un tissu urbain qui conserve encore de nos jours des ensembles bâtis remontant à des époques différentes, et dont les plans et la répartition dans la ville devaient répondre à des besoins, soucis et fonctions d'ordre économique, social, et culturel multiples. La ville de Fès avait par ailleurs accueilli au cours de son histoire, des groupements successifs de migrants originaires de régions et de contrées différentes. Son architecture, les arts et traditions de ses habitants, ainsi que leur mode de vie traduisent encore de nos jours ce brassage culturel qui a fortement marqué sa structure sociale pendant plus de onze siècles. Nous évoquons cette structure à travers quatre groupements distincts (ethnique, professionnel, religieux et politique) ayant joué un rôle incontestable dans l'aménagement et l'organisation de l'espace urbain de la cité.

L'étude de La relation existant entre les groupements sociaux sus-désignés et la disposition urbaine générale (les formes de l'appropriation de l'espace urbain, et la

configuration des quartiers) n'avait que très rarement suscité l'intérêt des historiens et chercheurs qui se sont essentiellement limités à la relation des évènements historiques importants que la médina de Fès avait connu à travers les âges, et l'étude de quelques éléments de son patrimoine culturel (matériel et immatériel) ancestral.

En effet, nous nous attelons à aborder ce sujet à travers quatre axes majeurs se rapportant essentiellement aux origines de la population et sa répartition géographique dans la ville ; les différentes activités, professionnelles et socio-culturelles, qu'elle a pu mener à travers le temps et, l'influence de ces activités sur la topographie urbaine et le développement urbanistique.

Nous nous référons dans notre récit aux informations rapportées par les sources écrites, sans pour autant négliger les données que présente encore l'étude du terrain, sachant que le tissu urbain ancien de la ville de Fès est, dans son état actuel, le résultat de la dernière phase de l'évolution de la cité avant l'instauration du protectorat français en 1912[ii].

I. Une esquisse sur les origines de la population et les subdivisions urbaines historiques :

Le récit des chroniqueurs et géographes arabes du Moyen Age se rapportant à la ville de Fès donne de précieuses informations sur les conditions de sa fondation, et sa morphologie urbaine générale[iii]. Les renseignements qu'ils fournissent révèlent par ailleurs le caractère composite de la population de la cité. Grace aux facilités que son fondateur, Moulay Idriss (Idriss II) (mort en 828 J.-C), accorda à ceux qui vinrent s'y installer, la ville se peuple rapidement, la rive droite surtout de Berbères, la rive ouest d'une population arabes en majorité, très diversifiée quant à ses origines tribales. Les différentes tribus s'établirent, aux dires d'Ibn Abi Zare al-Fassi, chacune séparément dans un quartier ; les Qaïssia occupèrent la partie comprise entre Bab Ifriqiya et Bab Jdid ; à côté d'eux se rangèrent les Haçabiyoun et les Azd[iv]. L'autre partie fut occupée par les Sanhaja, les Louata, les Masmouda et les Chykhan[v]. Il s'y trouvait encore des juifs, « **Berbères Zénètes selon toute vraisemblance, qui s'étaient convertis au judaïsme à une date difficile à**

déterminer »[vi]. Le fondateur de la ville leur avait permis de créer un quartier dans le Nord de la rive gauche, depuis "Aghlan" jusqu'à la porte de Hisn Saâdoun, moyennant un tribu annuel (Jizya) fixé à 30000 dinars[vii] (Pl. 1).

La forme des premiers quartiers de la ville auraient ainsi pris, à l'instar de plusieurs villes arabo-musulmanes, la forme d'allotissements tribaux occupant des parcelles de terrain de dimensions variables.

L'organisation en quartier répondait, selon André Raymond, au « **souci de se regrouper pour constituer une cellule sociale homogène ; elle permettrait une administration plus serrée de la population** »[viii].

Cela dit, Al-Qirtas précise que « **les grands et les caïds** » choisirent leurs habitations dans la rive droite, tandis que Moulay Idriss fixa sa résidence dans la seconde Adwa[ix] « **avec sa famille, ses serviteurs et quelques négociants, marchands ou artisans**»[x].

Suite à une insurrection au « Faubourg de Cordoue » en 199H/ 818 J.-C, huit cent familles andalouses se sont installées sur la rive droite qui fut dénommée dès lors " la Adoua des Andalous ". Les nouveaux habitants qui comptent des artisans, des petits marchands, et des notables, apportent au même temps que leur expérience de la vie citadine, leurs techniques ancestrales de jardinage, de la bâtisse et de l'artisanat.

Sur la rive gauche en revanche, trois cent familles originaires de Kairouan et de nombreux juifs viennent plus tard (en 210H/ 825-26 J.-C) renforcer l'élite citadine locale, ce qui confère à la seconde entité urbaine composant la ville d'Idriss le nom de la "Adwa des Kaïrouanais".

A l'époque zénète (987-1070 J.-C) la ville de Fès fut considérablement agrandie. L'espace urbain fut aux dires d'Ibn Abi Zare rempli par les tribus Zénata, Louata, Maghila, Guerwawa, Awraba, Houwara, etc. qui s'établirent, comme à l'époque des Idrissides, chacune dans un quartier à part auquel elles donnèrent leurs noms.

Le règne des Almoravides (1040 - 1147 J.-C) et Almohades (1147 - 1269 J.-C) était surtout marqué par l'unification de la ville d'Idriss à l'intérieur d'un seul rempart, mais aussi l'extension de l'espace urbain vers la région ouest par la création d'une casbah[xi] où

furent implantés le palais de gouvernement et les habitations des hauts responsables de l'Etat ainsi qu'un camp militaire.

Cette extension a été d'avantage concrétisée par les Mérinides (1244 - 1465 J.-C) à travers la fondation (en 1276 J.-C) de la ville royale, le Fès jedid, qui évoluera en trois entités majeures : le Palais et ses dépendances, le quartier juif ou "Mellah" où furent désormais installés tous les habitants de la ville de confession juive[xii], et un autre quartier résidentiel occupé surtout des courtisans du sultan et de contingents militaires. Par ailleurs, l'auteur du "masalik al-absar"[xiii] évoque l'existence dans la ville neuve d'un faubourg occupé par une milice chrétienne ("rabad an-Nassara") qui fut sollicitée par les souverains mérinides pour faire partie de leurs troupes de garde. Il en va de même pour des archers syriens placés, pour leur part dans une caserne sise « **au Sud de la ville, dont elle était séparée par un mur** »[xiv].

Le Fès-jedid était pourvu de divers équipements fonctionnels urbains dont notamment une grande mosquée, des espaces de commerce, des étables pour les chevaux, et des magasins à grains. Au XVI^{ème} s., il était surtout habité, aux dires de Léon-L'Africain, par ceux « **qui descendent de vrai tige des seigneurs et quelques courtisans » et par « des personnages non nobles exerçant les offices que dédaignent tenir les hommes de réputation et d'honneur** »[xv]. On n'y trouve que peu de vestiges des palais et autres demeures somptueuses bâtis jadis pour les grands dignitaires.

Suite à la stabilité politique et sociale que devait connaitre la ville de Fès au temps de la dynastie saâdienne (1509 - 1659), et notamment la période du règne du sultan Ahmed el-Mansour (1578 - 1603), l'espace urbain ancien avait subi une extension importante au niveau des quartiers sud au détriment des vergers privés. Néanmoins, le déclin des Saâdiens étaient à l'origine du recul de l'urbanisation en raison de l'anarchie survenue après la faiblisse du pouvoir central et la prédominance de l'insécurité.

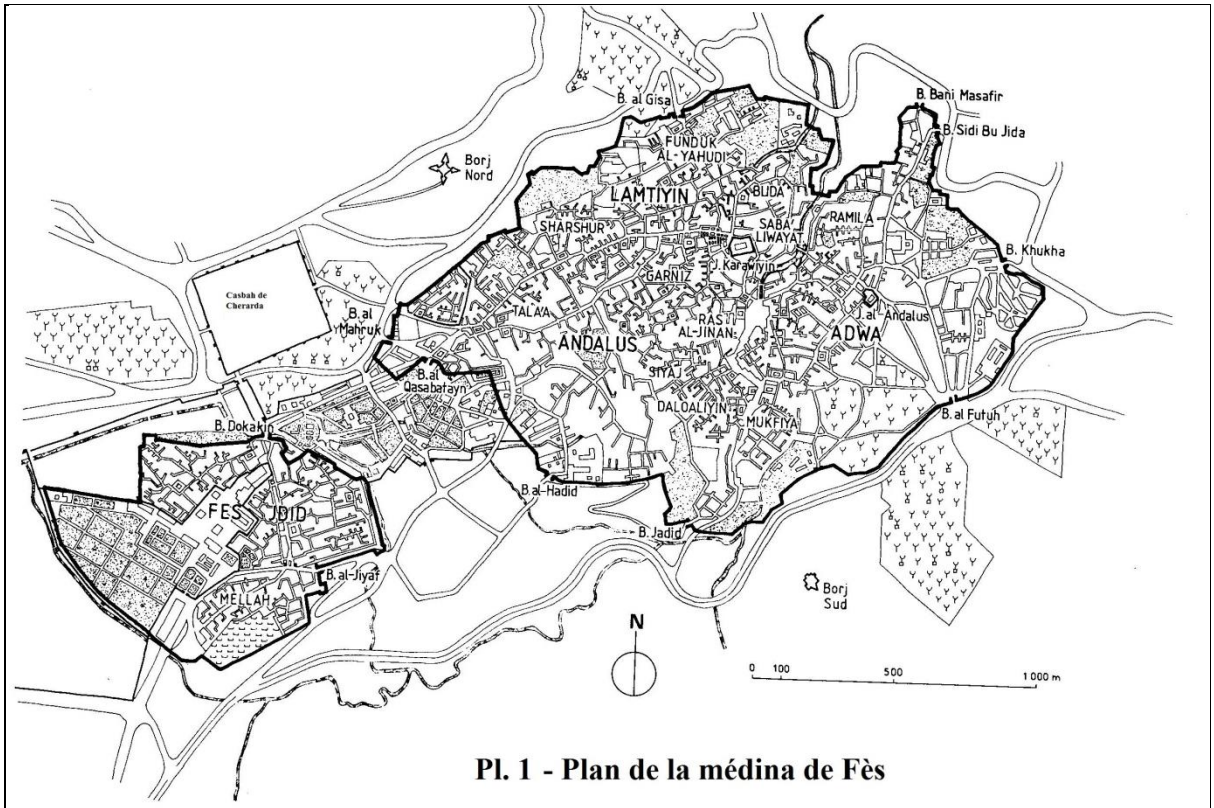

Pl. 1 - Plan de la médina de Fès

Souce: Jacque Revault et alii, **Palais et demeures de Fès, II. époque alaouite,** CNRS, Paris, 1989, p.39.

Un fait particulier qui caractérisa la société de Fès au début du XVII[ème]s. fut la répartition de Fès el-bali en trois sections (Adoua) distinctes ayant chacune un chef particulier (Pl. 1). Les trois sections en question (Lamtiyyine, Andalous al-Qaraouiyine et la Adwa) ne constituaient pas, selon N. Cigar[xvi], l'expression d'une ségrégation ethnique évidente de la population de la ville. En effet, la section était une structure d'organisation géographique pour une population hétérogène et, c'était plutôt l'origine de « l'élite » de chacune d'elles qui marque la différence. A ce titre, l'élite d'al-Lamtiyine était d'origine berbère; celle des deux autres sections était d'origine arabo- andalouse.

Le professeur Mezzine[xvii] établit une distinction plus concrète. Il précise que les habitants de la section d'el-Lamtiyine au début du XVII[ème] s., étaient dans leur majorité originaires des campagnes avoisinant la ville, notamment la région de Lamta au Nord de Fès.

Les résidents d'el-Adwa étaient en revanche composés des anciennes familles de la médina. La troisième Adoua enfin était occupée depuis les X^{ème} et XI^{ème}s.de l'Hégire (XV^{ème}- XVI^{ème} J.-C) d'un grand nombre d'Andalous.

L'opposition d'intérêts politico-économiques entre les notables de la ville (Ahl Fas) lors des troubles du début du XVII^{ème} s., aurait poussé ceux-ci à instaurer le découpage en sections pour assurer leur sécurité et sauvegarder leurs biens.

Cette organisation devait régner jusqu'à vraisemblablement la première moitié du XIX^{ème}s. Nous relevons tout de même deux groupes qui, selon Norman Cigar, « **n'étaient guère considérés comme appartenant à la section** »[xviii], il s'agit des Chorfas[xix] et des "Baldiyines".

Les premiers avaient bénéficié, bien avant l'avènement des Alaouites, d'un statut particulier et d'un prestige moral au sein de la société. La « noble ascendance », surtout pour les Chorfas idrissides de Fès, leur avait permis de s'attribuer une position de droit dans la ville . Ils étaient répartis dans toutes les sections et généralement, comme le révèle Garcia Arenal, « **sous la protection de la dynastie régnante** »[xx].

Pour sa part, le groupe des Baldiyine, désignés également par « al-Mohajirine » (les émigrants), se définit par les liens de sang. Ce sont des musulmans descendants de juifs fessis qui s'étaient convertis à l'Islam, « **certains dès le XIII^{ème} s., la plupart dans la première moitié du XV^{ème} s.** »[xxi]. les Baldiyine vont toutefois s'intégrer progressivement dans la société fessie.

Selon Mohamed Kably, les différents groupes sociaux d'origine ethnique ou quasi ethnique (Baldiyine, Chorfa, Andalous...etc.) « **avaient surgi en tant que tels au XV^{ème}s. nourris en partie par les gouvernants marinides qui trouvaient plus aisément gouvernable une ville aux cloisonnements étanches**»[xxii].

Pour ce qui est du peuplement de Fès el-jedid, en dehors de la communauté juive du quartier "Mellah", le voisinage du palais devait recevoir une population hétérogène ayant une vocation militaire prononcée.

C'est ainsi que le sultan alaouite Moulay Rachid (1667 - 1672) fit créer, au Nord de l'enceinte mérinide une vaste casbah[xxiii] afin d'abriter des troupes de soldats originaires des

tribus « **Cheraga au XVII^{ème}, Oudaïa au XIII^{ème}, Cherarda au XIX^{ème}, dont le nom lui est resté** »[xxiv]. Les Cheraga campaient avant cette date dans « **le quartier dit de Moulay Abdallah, lequel se peupla précisément au début du XVIII^{ème} s.** »[xxv].

Au XIX^{ème} s. on assiste à la venue à Fès des tribus des Btatha et Blaghma, originaires de la région de Tafilalet, qui furent placées dans la partie est de Fès jedid, la première dans la rue qui porte encore leur nom, au niveau du chemin de ronde du rempart mérinide. Les tours de l'enceinte y étaient ainsi habitées, et l'on construisait des masures de part et d'autre d'une ruelle centrale. Les Blaghmas étant quant à eux installés à l'angle sud-est de la ville neuve, à l'intérieur des remparts[xxvi].

Le changement de la fonction et la disposition originales des lieux par l'implantation de nouveaux groupements humains n'a pas touché l'espace urbain de Fès-jedid seulement, mais aussi l'ancienne médina (ou Fès el-bali), lorsque le sultan Moulay Rachid, ordonna la fondation d'une casbah à l'emplacement d'un jardin privé du quartier de Boujloud (la casbah des Filala dite aussi : casbat an-Nouar ou al-Anouar), pour accueillir plusieurs familles originaires de Tafilalt, venues pour soutenir l'établissement de son pouvoir à Fès vers 1666. Cette casbah prenait dès lors l'aspect d'un quartier autonome qui, par les remparts qui le délimitent, et la grande porte fortifiée qui le dessert, nous rappelle l'aspect de l'architecture des ksours du sud du Maroc et de la région de Tafilalt d'où les résidents de la "casbat Nouar" étaient originaires.

Le cantonnement de la population de Fès, entre les XVII^{ème} et le XIX^{ème}s, en différents groupements (géographiques et quasi ethniques) distincts émanait en premier lieu de l'instabilité politique qui régna dans la ville et au Maroc en général à cette époque. Une autre conséquence de cette crise était notamment la prolifération d'organisations confrériques dans la ville.

Pl. 2. Plan de masse des quartiers de l'ancienne médina de Fès

Les noms encadrés sont ceux des quartiers créés depuis le Protectorat (en 1912)

(Source : Roger Le Tourneau, Fès, p.119)

En effet, outre les principales confréries (Issaouiya, Ouazzaniya, Nasiriya...etc.), on assista à la naissance à Fès, d'un grand nombre d'ordres et de congrégations secondaires, parfois autochtones, qui sont dues à des marabouts (Awliyae), des savants (Ulémas) ou descendants du prophète (Chorafa) dont la famille, comme le précise Voinot, «**s'est groupée autour du tombeau de l'ancêtre avec des rites particuliers** »[xxvii]. Parmi ces ordres, on cite : les Fassiyine, les Sqalliyine, les Kittaniyine, les Ghaziyine, les Yahyaouiyine...etc. Les Chorfas Ouazzaniyine de Fès se sont installés, au quartier du Derb El-Amer (au Nord-est de l'ancienne médina), où ils avaient édifié, depuis au moins le XIX[ème] s., une zaouiya, un cimetière privé, des habitations et quelques équipements urbain, sur un espace assez étendu constitué de plusieurs ilots autonomes.

II. Métiers et topographie urbaine :

Si Fès accueille « **des gens de toute condition, de tous les pays, et de tous les métiers** »[xxviii], elle ne cessera non plus de tout temps d'attirer de nombreux artisans et maîtres d'œuvre de tout le Maroc. Les informations fournies par les sources écrites révèlent l'ancienneté de l'organisation des corps de métiers en corporations distinctes comme en témoignent l'existence du nom de "bab al-Fakhkharin al-Qodama" (porte des anciens faïenciers) donné à l'une des portes almoravides de la mosquée Karaouiyine.

La répartition par spécialité des activités économiques au sein de la médina se manifeste concrètement à l'époque almohade[xxix]. Ces activités étaient généralement localisées, à partir du centre urbain de la ville (la mosquée Karaouiyine et ses abords), suivant une hiérarchie spatiale qui reflète leur importance relative. Les métiers les plus estimés (commerce de tissus importés, de la soie…etc) étant placés le plus près de la Grande Mosquée. Quelques métiers en revanche occupent les abords de la rivière (les teinturiers, les tanneurs, les dinandiers...etc) ; tandis que les potiers se placent à proximité des remparts est en vue de favoriser l'évacuation, à l'extérieur de la ville, de la fumée dégagée par les fours dont ils se servent pour la cuisson des pièces de céramique et les produits incorporés à l'émail.

Léon - l'Africain et Marmol ont laissé chacun un tableau très complet de l'activité économique de Fès au XVI[ème] s. « **Elle est organisée de la même manière que trois siècles plus tard. Les chiffres donnés sont nettement supérieurs aux chiffres de 1912** »[xxx].

La localisation de certains corps de métiers dans la ville était exclusivement liée à l'existence de l'eau. C'est ainsi que deux grandes maisons de tannerie se plaçaient à proximité immédiate de la rivière, tandis que deux autres profitent du flux abondant de deux sources[xxxi]. Pour leur part, la majorité des moulins à grains de la ville se localisent sur les branches de la rivière qui la traversent, notamment sur la rive des Kaïrouanais, au niveau des voies et zones qui se caractérisent par leur forte dénivellation topographique. Ces équipement se trouvaient ainsi très souvent au sein des quartiers voués à la résidence, auprès des équipements urbains de proximité tels le four à pain, le bain, l'école coranique, et quelques boutiques de denrées alimentaires.

III. Les renseignements de la toponymie :

La liste des toponymes urbains telle qu'elle a été fournie par El-Kettani ("Salwa") en 1900 est, dans sa grande majorité, encore en usage à l'ancienne médina[xxxii]. Elle comprend un nombre considérable de noms de lieux et de bâtisses utilisés pendant les époques anciennes (des Idrisside aux alaouites), et conserve encore l'empreinte de l'organisation en allotissements tribaux de l'espace urbain de la ville (les quartiers Masmouda, Ourbiya, Tariyana…etc), et les transformations qui les avaient touchées aux époques postérieures (jusqu'au début du XX^{ème} s.).

Les appellations des quartiers, des ruelles et des impasses renvoient aussi très souvent à des noms de familles (Zouqaq ar-Rommane, darb Drissiyine...etc), ou à des personnages illustres, savants, notables ou hommes pieux (darb Bou Haj, rue sidi Ahmed Ben Yahya[xxxiii], darb el-Maqri[xxxiv], Aqbet Sidi M'hamed Belafqih…etc.), et plus rarement à des groupements religieux comme pour l'ancien quartier juif ("Fondouk Lihoudi"[xxxv]) et le darb er-Roum ("la ruelle des Chrétiens").

On assiste parfois à la combinaison entre deux caractéristiques en attribuant par exemple le quartier situé dans un terrain en pente au personnage illustre qui y a résidé (Âkbet el-Mekkoudi, Âkbet Ben Debbous, Âkbet Ben Saoual...etc.).

Les sources d'eau conférant leurs noms aux espaces urbains où elles se situent, étaient le plus souvent attribuées à un ou plusieurs personnage (s) qui, dans la pensée populaire, leur étaient liés par un fait historique ou une relation particuliers (Aïn Âllou et Aïn Azliten par exemple).

D'autres informations liées à la nature d'appropriation de l'espace urbain de la ville sont rapportées par les toponymes comprenant la notion de "jazae" (prononcé localement : "gzam") comme les jazae Ben Zakkoum, jazae Ben Âmir, et jazae Ibn Abi Barqouqa.

Le "jazae", en tant que « *terre du Makhzen concédée moyennant redevance foncière* »[xxxvi], s'était constitué comme tel selon al-Jaznnaï après l'élévation de la muraille

de Fès par Idris II. Avant l'achèvement de sa construction, les différentes tribus eurent la possibilité d'occuper les terrains qu'ils choisirent sans verser de droit[xxxvii].

Nombre important de rue et quartiers conservent des dénominations qui se rapportent aux activités économiques, artisanales et commerciales, exercées dans la ville. Il s'agit notamment des souks spécialisés occupant une grande superficie de l'espace urbain (Cherratine, Âttarine, Sagha, Nouaâriyine...etc.).

Enfin, un des ponts (pont Bin Lamdoun, pont d'entre les villes) évoque le souvenir de l'époque zénète (X^{ème}s.J.-C) où furent aménagées les deux "Adwas" de Fès en deux villes distinctes confrontée l'une contre l'autre.

Cela dit, il y a lieu de constater, qu'à partir du XV^{ème} s., les appellations anciennes de plusieurs rues, places et quartiers de la médina ont été remplacées par des noms de saints dont les tombeaux et/ ou zaouia ou demeures y furent installées : Sidi M'hamed Belafqih, Sidi Moussa, Sidi Ahmed Chaoui..etc.

On avait l'habitude dans les villes marocaines et celle de l'Andalousie à l'époque médiévale d'installer aux abords immédiats extérieurs du rempart, quelques équipements urbains particuliers dont le Mossalla d'al-Aid[xxxviii], et le marché forain hebdomadaire. Mais auprès de ce dernier, avait aussi pris place à Fès, selon les sources écrites[xxxix], le "faubourg des lépreux", désigné encore par « harate al-Joudama » (le quartier des lépreux) ou aussi « harate al-Marda » (le quartier des malades), que les autorités locales de la ville avaient l'habitude, de placer dans cette zone, avec le consentement des habitants. Ce toponyme revient fréquemment dans les textes anciens mais ne laisse encore aucun indice (architectural ou archéologique) sur le terrain.

IV. Hiérarchie sociale et urbanisation :

Au cours des premières périodes de sa fondation, il était très difficile de parler d'une hiérarchisation de quartier au sein de la médina de Fès. Une simple visite du terrain permet de constater la coexistence, dans un même quartier, voire dans la même ruelle, de grandes demeures de dignitaires, et de maisons modestes d'artisans. On constate tout de même que les savants (Oulémas) et grands commerçants avaient, depuis l'époque idrisside, une

préférence à s'installer auprès du Mausolée de Moulay Idriss considéré comme le saint-fondateur de la ville, et la Grande Mosquée Karaouiyine et, dans une époque tardive, à proximité de certains grands bâtiments religieux tels la medersa Bouinania, le mausolée de Sidi Ahmed Chaoui, ou la Zaouiya Tijania. La concentration des habitations de la « classe sociale» des grands commerçants et savants au centre urbain ancien avait comme conséquence la naissance d'impasses sinueuses et très étendues abritant des dizaines de demeures luxueuses pourvues d'une riche décoration monumentale[xl].

Par ailleurs, avec la fondation de Fès- jedid, les dignitaires de l'Etat étaient contraints de côtoyer le Palais. Les anciennes résidences des émirs almoravides et almohades à Boujloud étaient en revanche occupées par le Gouverneur de la ville et ses proches et courtisans.

Cela dit, dans la ville royale, les grands quartiers de "Fès- jedid" et "Moulay Abdallah" abritent, auprès d'habitations modestes, quelques maisons opulentes tels le dar el-Bacha Faraji, et celui d'el-Haj Brik, Pacha de Fès- jedid au temps du Protectorat.

Néanmoins, Au niveau du quartier Mellah, Roger Le Tourneau parle du Haut et le Bas quartier. Le premier, au Nord-Ouest de la grande rue, constituait le quartier aristocratique où existaient quelques maisons opulentes (tel le dar Ben Simhon). Le second quartier, « **beaucoup plus misérable (…) abritait le menu peuple et les petits ateliers où travaillaient les artisans** »[xli].

Du point de vue peuplement, il n'existe pas dans la médina de Fès de quartiers nettement spécialisés, destinés à abriter des catégories sociales distinctes, comme il en avait existé dans bien d'autres villes arabo-musulmanes. Les rassemblements de personnes ayant les mêmes origines géographiques (Casbah des Filala, Casbah Cherarda..), qui étaient parfois créés par les sultans, se sont progressivement désagrégés pour que leurs membres intègrent les différents quartiers de la ville ou la quittent définitivement.

Néanmoins, on assistait depuis la deuxième moitié du XIX^{ème} s., à l'apparition d'une certaine « hiérarchie » des quartiers qui se traduit par la préférence de certains dignitaires et grands commerçants de la ville d'élever des demeures spacieuses avec jardins (maisons

de types riyads) dans les zones périphériques intra-muros comme les quartiers Zenjfour, Ziat, et Lahbiyel.

Conclusion :

Comme pour la majorité des villes arabo-musulmanes, la création de la ville de Fès était conditionnée par un certain nombre de facteurs liés à l'importance de sa situation géographique, la proximité des terrains arables et les zones d'élevage, l'abondance des eaux et la disponibilité des matériaux de construction. La gestion urbaine de la cité devait en principe répondre aux contraintes socio-culturelles des habitants, et aux conditions permettant l'épanouissement de leurs activités économiques et garantir leur sécurité. Nombre d'historiens et de chercheurs contemporains avaient mis l'accent sur l'apport décisif que devaient avoir les institutions de la hisba et des habous pour la gestion de l'urbanisme de la ville et ses différents types d'équipements (religieux, économiques, sociaux et culturels). Néanmoins, il s'avère nettement que les origines, les activités et la confession des différents groupements sociaux qui composent la population avaient joué de tous temps un rôle essentiel dans cette gestion et avaient concrètement marqué l'aspect de l'espace urbain, son organisation et ses limites. Les décisions des responsables « politiques » (sultans, gouverneurs, chefs de sections..etc) étaient par ailleurs à l'origine de plusieurs actions de réaménagements urbains qui ont pris des formes variables allant de l'extension des limites de la cité[xlii] aux travaux de requalification de certains quartiers en leur affectant de nouvelles fonctions[xliii].

On ne peut prétendre appréhender les étapes de l'évolution de l'espace urbain de la ville de Fès à travers son histoire sans revenir aux changements qui ont continuellement touché la composition de la structure sociale de sa population. Les données relatives à cette structure ont été fréquemment relatées par les sources écrites, et peuvent aussi être perceptibles à travers l'analyse des noms des lieux. A cet effet, l'étude toponymique nous révèle, les limites approximatives de la ville dans son évolution, ainsi qu'une forme très ancienne (pré-mérinide) du quartier, en l'occurrence le « quartier élémentaire » [xliv] au sein duquel s'était développée jadis la vie communautaire avant qu'il ne soit modifié suite au développement des besoins socio-culturels de la population citadine.

Le mode de vie et les savoirs-faire que mènent et pratiquent les différents groupements sociaux n'avaient pas affecté l'aménagement de l'espace urbain seulement mais aussi la disposition intérieure des habitations qu'ils occupaient dans la ville. En fait, nous estimons qu'il serait très utile d'aborder le thème de l'architecture domestique citadine traditionnelle dans nos prochaines recherches au vue de l'intérêt et la richesse des informations qu'elle véhicule pour l'étude de l'art et l'histoire du Maroc.

Notes :

[i] - La médina de Fès s'étend sur environ 320 Hectares.

[ii] - Nous désignons à ce propos le tissu urbain traditionnel qui se caractérise par l'homogénéité des matériaux et techniques constructives et décoratives traditionnels (pisé, maçonnerie de brique cuite, mortier de chaux et de sable ..etc) qui ont connu une modification radicale à partir de 1912, par l'utilisation de plus en plus importante, dans les quartiers périphérique de la ville, et dans la ville nouvelle (extra-muros) du béton armé et du ciment pour l'élévation de différents types de bâtisses.

[iii] - Voir à titre d'exemple les informations rapportées à ce sujet par :
Régis Blachère, « Fès chez les géographes arabes du Moyen Âge », **Hespéris**, XVIII, 1934. pp. 41 - 48.
L'ancienne média de Fès (dite Fès el-bali) s'étendait lors de sa fondation sur deux rives distinctes (droite et gauche) à peine séparées par une rivière qui porte le nom de la ville ("Oued Fès") ou "Oued el-Jawahir" (la rivière des perles).

[iv] - Ali Ibn Abi Zare, **Al-anis al-motrib bi rawd al-qirtas fi akhbar moulouk al-maghrib wa tarikhi madinati Fas**, dar al-Mansour li at-tibaâ wa al-wiraqa, Rabat, 1973, pp. 45 - 46.

[v] - Ibid, p. 46.

[vi] - Roger Le Tourneau, **Fès avant le Protectorat**, Edition La Porte, Rabat, deuxième édition, 1987, p.44.

[vii] - Ibidem.

[viii] - André Raymond, **Grandes villes arabes à l'époque ottomane**, Sindbad, Paris, 1985, p. 135.

[ix] - Adwa désignant la rive

[x] - Ali Ibn Abi Zare, **Rawd al-qirtas**, Op. Cit., p. 46.

[2] - Casbah fondée à l'emplacement de l'actuelle « place de Boujloud ».

[xii] - La communauté juive de la ville vécut, avant cette date, au sein de l'ancienne médina. Les sources écrites évoquent l'existence, au temps des Almoravides, de demeures en possession de quelques habitants juifs au centre urbain ancien, à proximité immédiate de la grande mosquée Karaouiyine. Elles relatent aussi l'installation de la population juive dans un quartier autonome sis dans la zone nord de l'ancienne médina, avant leur transfert à l'époque mérinide au quartier du Mellah.
Ibn Abi Zare (dans son "rawd al-qirtas") avance l'an 677H/1278 J.-C comme date du transfert des Juifs au Mellah suite aux heurts qui se sont éclatés entre eux et la population musulmane à Fès el-bali. Ibn al-Kadi parle de sa part de l'an 674/1275, (Ahmed Ibn al-Kadi, **Jadouate al-iqtibas fi dikri man halla mina al-aâlam madinata Fas**, Tome 1, dar al-Mansour li al-tibaâ oua al-ouiraqa, Rabat, 1974, p. 51).

[xiii] - Chihab ad-dine Ibn Fadl-Allah Al-Omari, **Massalik al-absar fi mamalik al-amsar**, Tome 4, markaz Zaid li at-tourate wa at-tarikh, al-Aïn, 2001, pp. 111 - 112.

[xiv] - Henri Bressolette et Jean Delarozière, « Fès-jedid, de sa fondation en 1276 au milieu du XX^{ème} s. », **Hespéris Tamuda**, Vol. XX - XXI, Fasc-unique, Casablanca, 1981-1982, p.258.

[xv] - Jean Léon-L'Africain (Al-Hassan al-Wazzan), **Description de l'Afrique**, Tome I, traduit en arabe par : Mohamed Hajji et Mohamed Lakhdar, Dar al-Gharb al-Islami, Beyrouth, Deuxième édition, 2000, p. 285.

[xvi]- Norman Cigar, « Société et vie politique à Fès sous les premiers alaouites (1660 – 1830) », **Hespéris Tamuda**, 1978 – 79, pp. 93 - 172.
[xvii] - Mohamed Mezzine, **Fas wa badiyatouha (mosahama fi tarikh al-Maghrib as-saâdi)**, Tome I, publication de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Rabat, 1986.
[xviii] - Norman Cigar, «Société et vie politique», Op. Cit., p. 11.
[xix] - Il s'agit des familles considérées comme descendantes du prophète.
[xx] - Mercedes Garcia-Arenal, « Les Bildiyyin de Fès, un groupe de néo-musulmans d'origine juive », **Studia Islamica**, LXVI, Paris, 1987, p. 114.
[xxi] - Ibidem.
[xxii] - Mohamed Kably, **Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du Moyen Age**, éd. Maisonneuve et Larose, Paris, 1989, p. 293.
[xxiii] - La casbah s'étend sur un terrain de 400 m de long et 550 m de large.
[xxiv] - Henri Bressolette et jean Delarozière, « Fès-jedid », Op. Cit., p.270.
[xxv] - Ibid., p. 271.
[xxvi] - La venue à Fès de ces deux tribus est la conséquence des luttes acharnées survenus dans la région du Tafilalet à la première moitié du XIX[ème] s. Le sultan Moulay Abderrahmane (1822 - 1859) a décidé de les transplanter en bloc à Fès suite à la dévastation de leurs villages (douars) par la tribu des Aït Atta. Ce déplacement d'ensemble a poussé les deux tribus d'amener leur saint et de l'inhumer auprès de leurs nouvelles habitations.
[xxvii] - Louis Voinot, « Confrérie et zaouiyas au Maroc », **Bulletin de la Société des Géographes de l'Algérie**, Oran, 1934, p. 37.
[xxviii] - Ali Al-Jaznnaï, **Jana zahrat al-As fi binae madinat Fas**, al-matbaâ al-malakiya, Rabt, 1991, p. 26.
[xxix] - Al- Jaznnai parle à cette époque de corps de métiers différents tels el-Mellahine, el-Harrarine, El - Qarraqine, al-Qassabine…etc (Ibid, pp. 44 - 45 et p. 72)
[xxx] - Roger Le Tourneau, **Fès**, Op. Cit., p. 76.
[xxxi] - Les sources d'eau de Aïn Azliten et Sidi Moussa.
[xxxii] - Mohamed Al-Kattani, **Salouat al-anfas oua mohadatat al- akiyas biman okbira mina al-Ulamae oua as-solahae bi Fas**, lithographié, Fès, 1900. (3 tomes).

[xxxiii] - Le fondateur de la Zaouiya du même nom (mort en 985H/1577).
[xxxiv] - Secrétaire particulier des sultans Mohamed IV et Hassan I[er]. Il a été nommé Ministre des finances (de 1908 à 1911), puis Grand Vizir (de 1911 à 1955) par le sultan Moulay Abdelhafid.
[xxxv] - Quartier désigné dans les sources écrites par : "Aghlan".
[xxxvi] - Emile Amar, Kitab « al-Miâyar », **Archives Marocaines**, T. XIII, Ernest Leroux, Paris, 1909, p. 293.
[xxxvii] - Ali Al-Jaznnai, **Zahrat al-as**, Op. cit., p. 26.
[xxxviii] - Espace dédié à la prière de la fête du Fitr et celle d'al-Adha.
[xxxix] - Voir à ce propos : Ali Al-Jaznnai, **Zahrat al-as**, Op. Cit., p. 25.
[xl] - Nous citons comme exemple de ce type d'impasses, le "derb Sbaâ Louyate" (l'impasse aux sept tournants), sis à proximité immédiate de la Grande mosquée Karaouiyine.
[xli] - Roger Le Tourneau, **Fès**, Op. Cit, p. 104.
[xlii] - La fondation de Fès-jedid par exemple par le Mérinide Abou Youssef Yaâcoub en 1276 J.-C.
[xliii] - C'est le cas par exemple du quartier de Moulay Abdallah qui abrita les étables du palais avant qu'il ne soit ouvert à l'urbanisation au début du XVIII[ème].
[xliv] - Le "quartier élémentaire" « **se présente généralement sous forme d'un ensemble d'impasses et de ruelles**[xliv] **desservies par une rue ou ruelle capitale qui se développe parfois en placette.** » (Mouhcine El Idrissi El Omari, **L'espace urbain de la médina de Fès à l'époque alaouite**, Afrique - Orient, Casablanca, 2010, p.61).

Bibliographie :

Les Sources :

- Ahmed Ibn al-Kadi, **Jadouate al-iqtibas fi dikri man halla mina al-aâlam madinata Fas**, Tome 1, dar al-Mansour li al-tibaâ oua al-ouiraqa, Rabat, 1974

- Ali Al-Jaznnaï, **Jana zahrat al-As fi binae madinat Fas**, al-matbaâ al-malakiya, Rabt, 1991.

- Ali Ibn Abi Zare, **Al-anis al-motrib bi rawd al-qirtas fi akhbar moulouk al-maghrib wa tarikhi madinati Fas**, dar al-Mansour li at-tibaâ wa al-wiraqa, Rabat, 1973.

- Chihab ad-dine Ibn Fadl-Allah Al-Omari, **Massalik al-absar fi mamalik al-amsar**, Tome 4, markaz Zaid li at-tourate wa at-tarikh, al-Aïn, 2001.

- Mohamed Al-Kattani, **Salouat al-anfas oua mohadatat al- akiyas biman okbira mina al- Ulamae oua as-solahae bi Fas**, lithographié, Fès, 1900. (3 tomes).

- Jean Léon-L'Africain (Al-Hassan al-Wazzan), **Description de l'Afrique**, Tome I, traduit en arabe par : Mohamed Hajji et Mohamed Lakhdar, Dar al-Gharb al-Islami, Beyrouth, Deuxième édition, 2000.

Etudes et recherches contemporaines :

- Abdelaziz Touri, **Les oratoires de quartier de Fès : essai d'une typologie**, thèse de doctorat de troisième cycle, Université de Paris- Sorbonne, Paris IV, 1980.

- André Raymond, **Grandes villes arabes à l'époque ottomane**, Sindbad, Paris, 1985.

- Emile Amar, Kitab al-Miâyar, **Archives Marocaines**, T. XIII, Ernest Leroux, Paris, 1909.

- Henri Bressolette et Jean Delarozière, « Fès-jedid, de sa fondation en 1276 au milieu du XX^{ème}s. », **Hespéris Tamuda**, Vol. XX - XXI, Fasc-unique, Casablanca, 1981-1982, pp. 245 - 285.

- Jacques Revault et alii, **Palais et demeures de Fès**, **II. Epoque alaouite (XVII^{ème} – XVIII^{ème} s.),** CNRS, Paris, 1989.

- Louis Voinot, « Confréries et zaouiyas au Maroc », **Bulletin de la Société des Géographes de l'Algérie**, Oran, 1934, pp. 1-97.

- Mercedes Garcia-Arenal, « Les Bildiyyin de Fès, un groupe de néo-musulmans d'origine juive », **Studia Islamica**, LXVI, Paris, 1987, pp. 113 - 143.

Mohamed Mezzine, **Fas wa badiyatouha (mosahama fi tarikh al-Maghrib as-saâdi)**, Tome I, publication de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Rabat, 1986.

- Mohamed Kably, **Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du Moyen Age**, éd. Maisonneuve et Larose, Paris, 1989.

- Mouhcine El Idrissi El Omari, **L'espace urbain de la médina de Fès à l'époque alaouite**, Afrique - Orient, Casablanca, 2010.
- Norman Cigar, « Société et vie politique à Fès sous les premiers alaouites (1660 – 1830) », **Hespéris Tamuda**, 1978 – 79, pp. 93 - 172.
- Roger Le Tourneau, **Fès avant le Protectorat**, Edition La Porte, Rabat, deuxième édition, 1987, p. 44.
- Régis Blachère, « Fès chez les géographes arabes du Moyen Âge », **Hespéris**, XVIII, 1934. pp. 41 - 48.

Liste des Planches :

- **Pl. 1.** Plan de la médina de Fès (Fès-jedid et Fès el-bali).
- **Pl. 2.** Plan de masse des quartiers de l'ancienne médina de Fès